
KÖPRÜLÜ KÜT.
222
M. ASIM BY.


حاشيه شرح العقائد



هذا الكتاب شرحي [illegible] مقبول

بسم الله الرحمن الرحيم

المتوحد صيغة التفعل للتكلف فاذا نسب الى الصانع المتفرد عن
التكلف يراد كماله في مفهومها على الفاعل المذكور فلذا اختار المتوحد
على الواحد بجلال ذاته الباء للتخصيص جلال ذاته وفيه براعة
الاستهلال الجلال العظمة وقيل العظمة اعم من الجلال لان العظمة
ثابتة لله تعالى بالصفات السلبية كما يقال ليس بجسم ولا عرض
والاضافة ان يكون بمعنى اللام وان يكون من قبيل اضافة الصفة
الى الموصوف اى بذاته الجليلة الجلال كون الشئ قاهرا غالبا على
الغير لا على سبيل الظلم ولا يستعمل في غير الله الجلال والجلالة مالي
بالفتح عظمة الجليل هو الموصوف بنعوت الجلال وهي الغني والملك
والتقدس والعلم والقدرة وغيرها من الكمالات وقالوا في الفرق بين
الكبير والجليل والعظيم ان الكبير يرجع الى كمال الذات الذات
والصفات جميعا وقيل صفات الجلال صفات يقتضي كمال الذات
ولا يكون لها اثار مثل الحيوة والسمع والبصر والعلم والقدم وما
جرى مجراها وصفات الاكرام صفات لها اثار مثل القدرة

والارادة

والارادة والتخليق والترزيق والاحياء والاماتة وما جرى
مجراها ولذلك قال عليه السلام من دعا الله بيا ذا الجلال والاكرام
يستجاب دعاءه وعند بعض المشايخ رحمه الله هو الاسم الاعظم الذي
اذا دعي به اجيب وقيل صفات الجلال ما يدل على غناءه وقهره
وجبروته وصفات الجمال ما يدل على لطفه ورافته ورحمته وكمال
صفات الجلال هو الكمال الذي يتعلق بالقهر والكمال هو الذي يتعلق
باللطف الكمال يستعمل في الصفات اضافته بيانية او من قبيل
اضافة الصفة الى موصوفها اى وصفاته الكاملة الكمال ما يكمل
الشئ الكمال التام يقال كمل اى تم هذا اشارة الى براعة الاستهلال
لان الغرض من تاليف هذا الكلام في وحدانية الله وصفاته
المتقدس المتنزه بالنعوت جبروت الظاهر ان اضافة النعوت
الى الجبروت هي العظمة عظمت والمراد من الجبروت الجبارية وهي
عبارة عن قهر الغير على وفق الارادة شوائب جمع شائب وهو
الخالصة النقص الظاهرة المؤيد المقوى بسطع ظاهر قاطع
يقال سطع عليه اى علا عليه بحجة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف

من اضافة السبب الى المسبب
الجبروت
اي علامات النقص الخفية
وسمات جمع سمة وهي العلامة
اي علامة الحادث او علامات النقص

بيناته المراد من البينات القران او الحجج فلذلك صحت اضافته المواضح
السواضح الهاهداة جمع هادى هادٍ والهداية الدالة على ما يوصل
الى المطلوب فهو اولى بما قيل وجدان ما يوصل الى المطلوب لانه
الاهتداء فان من وجد ما يوصل الى المطلوب ولا يدل عليه
ولا يقال انه هاد بل مهتد حماته جمع حامي وهو الحافظ علم الشرايع
اصول المراد به الفقه واصول الفقه والحديث والتفسير وعلم
الكلام ومن الاحكام الفقه فقط عطف الخاص على العام فروع
اساس الاس بالضم والاساس بالفتح بنياد جمعه اسس عقايد
جمع عقيدة وهي الاعتقاد الاسلام اهل الاسلام هو علم
الظاهر انه شبه عقايد الاسلام ببناء فاثبت القواعد تخييلا
ثم رشح التخييل بذكر الاساس وانما قال مبنى علم الشرايع والاحكام
هو علم التوحيد والصفات لان العلوم الشرعية خمسة الكلام
والتفسير والحديث والفقه والاصول وكلها متفرع على علم التوحيد
والصفات فاما التفسير فظ لان البحث عن احوال كلام الله تعالى
واما الحديث وهو متفرع على معرفة النبوة وهي مبنية على هذا العلم

فلان البحث من اقوال النبي عليه السلام
وافعاله
والسنة

واما اصول الفقه فلان البحث عن الادلة السمعية

والسنة والاجماع وحيث دلالتها على التومين مرتفعة على الادلة
وهي الى الكتاب والسنة واما الفقه فلان البحث عن احوال
المكلفين وهي مرتفعة الى الاصول وهو الى الادلة والى الكتاب وقد علمت
ان البحث هنا انما هو في الكلام فهي مبنية على اصل اصيل الموسوم صفة
علم البنى صفة علم هذا اشارة الى بيان الحاجة يعني ان فائدته النجاة
عن ظلمات الشكوك الواقعة ردة عليه من طرف المعاند غياهب جمع غيهب
وهي الظلمة الشديدة وقال بعضهم هو الغياط التيب الى المسبب اضافة
ظلمات الاوهام وانما قال غياهب الشكوك وظلمات الاوهام ولم يقل
ظلمات الشكوك وغيابت الاوهام لان الغياهب جمع غيهب وهو
الظلمة الشديده والشكوك ايضا شديد بالنسبة الى الوهم لعدم زواله
الا بالادلة القطعية بخلاف الوهم ولذا لم يعكس الامر لان الوهم يزول بادنى
دليل الهام المعظم دار السلام الجنة سميت بها السلامة اهلها عن كل الم
وافة ولان خزنة الجنة تقول بسبحانه لاهلها سلام عليكم طبتم ولان
السلام من اسماء الله هو الذي منه وبه السلامة فوجه تخصيص

سبحانه وتعالى فاضيف اليه تشريفا
ومعنى هذا الاسم

او من قبيل اضافة المشبه
الى المشبه به

هذا الاسم ظاهر تشتمل خبر ان غرر جمع غرة وهي البياض في جبهة الفرس

ثم استعير في الشرف والاشتهار المسائل المفيدة و درر جمع درة

الفرايد جمع فريدة وهي جوهر عظيم كزبدة والمراد ها

وهي اللؤلؤ وهما مستعاران للمعاني من الفاظ هذا المختصر واضافتها

اضافة المشبه به الى المشبه او اضافة الصفة الى الموصوف في ضمن اي في ضمن

سنه ١٢٦١ [illegible] ١٢٦٠

الفاظها في ضمن فصول وهي صفة فصول للدين لاهل الدين واصول

عطف تفسير الفصل عبارة عن الانقطاع من الكلام اعم من ان يكون

لفظ فصل اولا اثناء نصوص اوسط ميانه نصوص جمع نص بمعنى

الاظهار عطف على ضمن فصول بمعنى الاظهار النص تصريح

الشئ للبيقين لاهل اليقين فصوص جمع فص وهو الخاتم شبهت

العبارة بالجواهر والفصوص وسمي تشبيها بليغا مثل زيد اسد مع

عطف تفسير

غاية حال من ضمير يشتمل من التنقيح پاك والتهذيب من الحشو

فحاولت قصدت مجلاته فبين الامور التي تحتمل الاشياء

مفصلاته مشكلاته ينشر او يكشف مطوياته مستوراته

مكنوناته مخفياته مع توجيه حال من ضمير حاولت الكلام كلام

المص تنقيح التنقيح اختصار اللفظ مع وضوح المعنى وتنبيه على

المراد

على المراد المقصود وتحقيق مع تحقيق دلائله عبث

تقدير بعد تقدير تلك المسائل التنوين في تنقيح وتوضيح

وتقرير عوض عن المضاف اليه اي في تنقيح الكلام

وتوضيح المرام وتقرير المسائل وتدقيق الدلائل قيل

ما الفرق بين التحقيق والتدقيق جوابه ان التحقيق

يذكر مع الدليل فقط والتدقيق يذكر مع الدليل

بدليل اخر التدقيق هو اثبات دليل المسئلة بدليل

اخر والتحقيق هو اثبات المسئلة بدليلها التحرير

[illegible]

بعد تعيين ذا وعقيب المباحث او عقيب نفس

المباحث بعد تمهيد بعد تعيين المدعى استوار كردن

تحريره مع تجريده من الزوايد عن الحشو وتمييز

عن ما عداه طاويا كناية عن الاعراض حال من فاعل

حاولت كشح الجنب وطي الكشح كناية عن الاعتراض

عطف السبب على المسبب

المقال وسط المقال الا ما لابد منه للدلالة كقولنا الوتر

واجب ولكنه واجب والصلوة واجبة وغير ذلك

ومتجافيا متباعدا الاقتصاد هو السلوك في وسط الطريق الاطناب
المراد من الاطناب كثرة اللفظ مع قلة المعنى الاخلال الايجاز
المخل بالفصاحة ببدل البعض عن طرفين او عطف بيان اى لما
اعتبار الاطناب ملول كردن لا اعتداد الهادى الى طريق
الاستقامة والصواب لرشاد اتخاذ طريق المستقيم وعقل وهو
استقامة النفس اطلب الحق والمسئول مطلوب عنه لنيل الوجدان
الوصول لعطية والسداد محكم بالتاسيس الاجابة الفوز والعمل
الحفظ وهو الاستقامة في القول وهو حسبي ونعم الوكيل ثم قال
وايضا يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب
ويدل عليه قطعا قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل لان هذا الواو
من الحكاية لا من المحكى احكام جمع حكم وهو الخطاب من الله تعالى المتعلق
بالعباد من جهة كيفية العمل والاعتقاد وهو يعلم من الفقه بالتفصيل
واصول الفقه بالاجمال كقولنا الصلوة واجبة منها وشرب الخمر
حرام الشرعية ماخوذ من الشرع منها خبر ان فرعية وانما يسمى
فرعية لان معناه فلانا نعلم ونعمل ولان العمل فرع الاعتقاد وعملية

فانما عملية لانه يتعلق بالعمل كالصلوة والزكوة وغيرهما اصلية
فلانا نعلم فقط بالاولى اى الشق الذى يعلم فيه بكيفية العمل او ما يتعلق
بكيفيته اليها الى العلم الشرايع والثانية الحكم الذى يعلم فيه توحيد
الله وصفاته ذلك اى علم التوحيد والصفات اشهر مباحثه يعنى علم الكلام
اى مباحث ما يتعلق بالاعتقاد مقاصده او علم الكلام
التوحيد والصفات اشهر مباحث ذلك العلم فيكون التسمية من قبيل
تسمية الشىء باسم اشرف الاجزاء واشرفها اى مقاصد وقد كانت
اشارة الى دفع ما يقال من ان تدوين الكتب بدعة وضلالة لانه
لما لم يكن في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم تدوين الكتب
ثم حدث بعده فيكون بدعة وضلالة وكل بدعة وضلالة مذمومة
فتدوين الكتب مذموم وكل مذموم لا يستحق المدح عبث فتدوين
الكتب عبث ومن شان العاقل ان يحترز عن العبث فاجاب بمنع
الكبرى يعنى لا نسلم ان كل شىء لا يكون بعدم الاحتياج اليه في زمن
النبى عليه السلام بدعة وضلالة وانما يكون كذلك ان لو لم يكن له اثر
وعلامة وهنا ليس كذلك بل اثر وعلامة في الجملة لكن لا يظهرون
ببركة صحبة النبى عليه السلام لصفاء عقايدهم وقلة تقرير

اخر جواب عن سؤال كانه مقدر تقديره ان يقال ان التدوين بدعة
لانه لا يكون في زمن النبي عليه السلام فاجاب بقوله وقد كانت
العهد الالف واللام عوض عن المضاف اليه تقديره وقرب عهد
التابعين الى زمنهم وقرب زمانهم بزمانه اي زمان النبي عليه
السلام الوقايع المسائل الاختلافات لقلة اهل الاسلام و
تمكنهم اي وقدرتهم التابعين الثقات يعني المعتمد عليه في
الافعال والاقوال يقال رجل ثقة اي معتمد عليه في الافعال والاقوال
وقيل المراد من الثقات العالم الذي يصل الى صحبة تصنيف العلمين
علم الشرايع النبي عليه السلام مستغنين خبر كان تدوين تصنيف
العلمين علم الشرايع والتوحيد فروعا في الفقه اصولا في الكلام
قواعد كلية ككونه تعالى فاعلا مختارا وفروعا اي المسائل التي يتفرع
على القواعد الكلية كبعث الرسل وحشر الاجساد حدثت ظهرت
الفتن جمع فتنة وهي الامتحان المسلمين خصوصا في زمان هارون
الرشيد بسبب نقل الفلسفة من اليونان الى العرب والبغي يعني
الضلال والظلم والغلبة كقتل الحسن والحسين رضي الله عنهما

اصول الكلام

الاراء

الاراء جمع راي وهو الفكر الافكار اهواء آرزو يي الفتاوى الاحكام
واتعاهدت المهمات المقاصد اشتغلوا العلمة والايمة اشارة الى
تدوين الكلام بالنظر اي الاستنباط لغة استخراج الماء من المعين يقال
استنبط الماء من العين اذا اخرج واصطلاحا استخراج المعاني من
النصوص بفرط الذهن وقوة القريحة اي استخراج الاحكام الشرعية
من الادلة السمعية في الاحكام المتعلقة بالعقايد تمهيد اعلام الاوضاع
التي اوضاع العلم الاصطلاحات عطف تفسير من الاوضاع الاختلافات
في الاحكام المتعلقة بالعقايد وسموا هذا معطوف على قوله فاشتغلوا
ومن تلك الادلة هو كتاب الله وسنة رسول الله واجماعه
ادلتها والمراد الامة وقياس الفقها، واعترض ابن الحاجب على قد يكون
هذا التعريف بان حصول العلم بالاحكام عن الادلة كعلم جبرائيل ومحمد عليه
السلام وقد يكون بطريق الاستدلال كعلم المجتهدين فلا بد من زيادة
قيد الاستدلال احترازا عنه والجواب ان حصول العلم عن الدليل مشعر
بالاستدلال فيخرج علمهما ومن اراد ذلك القيد اراد زيادة توضيح
الشرع نحو احوال الادلة الكتاب والسنة والاجماع اجمالا
يفيد معرفة اجمالا الادلة الاجمالية بان يقال الامر للوجوب والنهي

قد يكون بطريق الضرورة

للتحريم كقوله تعالى اقيموا الصلوة يدل على وجوبه ولا تأ يدل على حرمته
الاحكام المراد عن الاحكام خطاب الله تعالى وعن العلم من الفقه بالتفصيل
واصول الفقه بالاجمال الفقه اقول فعلم منه تعريف اصول الفقه
فهو علم يفيد معرفة احوال الادلة اجمالا فى افادتها الاحكام الشرعية
ومعرفة اى يفيد معرفة العقايد لان عنوان علامتها اصل الاول
بالكلام يسمى الكلام مقدمة اصول قولهم اى قول القدماء الكلام فى التوحيد
الذى فى اثبات الواجب لذاته هكذا والكلام فى التوحيد هكذا
والكلام فى الصفات هكذا او غير ذلك كذا يعنى الكلام فى اثبات
الواجب كذا الكلام فى اثبات النبوة كذا الكلام فى كلام الله
تعالى كذا الى غيره وكذا اى الكلام فى اثبات الواجب لذاته والكلام
فى التوحيد والكلام فى الصفات اى فى حدوثه وقدمه مباحثه
علم الكلام نزاعا بين فى ان كلام الله تعالى قديم او حادث المتغلبة
المعتزلة وهو يوسف ابن حجاج وهو امير المعتزلة الحق اهل
السنة والجماعة لانهم اهلهم يقولون القران غير مخلوق لانه
كلام يورث اى يفيد اى يعطى الكلام النطق كالمنطق

كما ان المنطق يفيد قوة على النطق فى العقايد ما يجب
اى اول ما يجب تكلمه وتعلمه هو الكلام ولان ما يجب
هذا سبب التسمية اولا بالكلام فبقى جواز تسمية
سائر العلوم ثانيا بالكلام لاشتراك فى العلة وهى
التوقف على الكلام فلهذا قال خص به لا ولو جعلنا
سببا لنفس التسمية كما يوهم لم يحتج الى قولهم ثم خص
به لعدم الشركة تتعلم لان جميع العلم انما يفهم بالتكلم
عليه كلام لذلك اى لاجل تعليم وتعلمه بالكلام خص
كلام به علم الكلام على غيره غير ما يفيد معرفة العقايد تمييزا
اى الاشتغال بعلم الكلام اول ما يجب اذ هو اصل
الشرايع كلها والفائدة فيه تم وبه الهدى والصلاح
والاشتغال بالتعليم والتعلم لا يكون الا بالكلام وبه
يسمى كلاما وغيره من العلوم التى هى اول الواجبات
بالتسمية لا تسمى للتمييز وادارة الدور اعادة
الكلام الجانبين من جانب المعلل والسائل والمعلم

والمتعلم غيره اى الفقه واصول لانه علم الكلام افتقاره (مقدمه) وقيل انه وجه
الاولوية للتسمية ويجوز تسمية غيره به بتوجه اخر لكن خصّ
للتمييز فيه بحث لان جمع وجه التسمية للاولوية افتقاره كلام
الكلام النطق اى التكلم ادلته كلام هو علم الكلام (دون) ما عداه اى علم الكلام
الكلامين اى كيفية العمل احديهما الكمل الاعتقاد لابتنائه عن التوقف
اى لبناء علم الكلام واصله على الادلة اى الادلة المستعملة فى غيره من العلوم
فليست قطعية بل ظنية اكثرها اى الادلة القطعية السمعية اى
الكتاب والسنة والاجماع تغلغلا اى اضطرابا هذا الكلام الذى
لا يختلط بالفلسفة اى علم الكلام فى تدوين القدماء هذا المقدور
وهو البحث على على التوحيد والصفات دون البحث عن اقسام
للممكنات اشارة الى العلم المقيد بمعرفة العقايد عن ادلتها المسمى
بالكلام هو المسمى بالكلام ما يفيد معرفة العقايد من غير خلط
الفلسفيات هو كلام السلف ولتسمية بالكلام لما وقعت منهم
ذكر وجه التسمية عقيب ذكره الكلام ومعظم مبتداء البحث
عن التوحيد والصفات خلافياته ليس معظم خلافياته مع
الفلاسفة

الفلاسفة بل مع الفرق الاسلامية كالرفظة والمعتزلة
وغيرها خصوصا قوله خصوصا المعتزلة مصدر بمعنى المفعول
منصوب على الحال من المجرور اعنى الفرق الاسلامية
اى معظم خلافات كلام القدماء كائن مع الفرق الاسلامية
مخصوصًا منهم المعتزلة فان الخلاف منهم اكثر وهذا
معنى لا سيما والمعتزلة مرفوع فاعل مخصوصا لانهم اسسوا
بنياد لما ورد متعلق بالخلاف وجرى عطف على ورد
فى باب متعلق بورد وذلك اشارة الى المعتزلة اول
فرقة (ان) اسسوا قواعد الخلاف بما ورد به ظاهر السنة
اى خلاف اهل الاعتزال لما ورد به ظاهر السنة وجرى
عليه الاصحاب واصل ابن عطاء رئيس المعتزلة ويقرر حال
المنزلتين اى بين منزلة المؤمن والكافر وهى اى
المنزلة يسمى الاعراف وهو وسطه بين الايمان
والكفر فان الفاسق فى النار عندهم وقال بعض
الاعراف بين الجنة والنار واهلها استوى حسناته

مع شناته فسموا اى اهل الاعتزال العدل اهل العدل العاصى ليحصل
العدل بينهما القديمة يستدل المعتزلة صفات البارى ليست
بقديمة لانهم قالوا لو كانت الصفات القديمة يلزم ان يكون الذات متعدده
فهذا فى غاية السقوط لانا نمنع ان قدم الصفات يستلزم تعدد
الذات بل يجوز ان يكون الذات واحدا و الصفات قديما ولانه يلزم
تعدد القدماء وهو غير جائز قلنا ان الممتنع هو تعدد الذات لا تعدد
الصفات ولانه يلزم تعدد القدماء وهو غير جايز قلنا لا نم امتناع
تعدد القدماء دائما يمتنع ان لو كان ذاتا وهنا ليس كذلك انهم المعتزلة
توغلوا اى اجتمعوا تداخلوا تشبثوا اى تمسكوا اى اخذوا اذيال
جمع ذيل دامن وهو بالتهالك وشاع اى ظهر مذهبهم المعتزلة
ابو الحسن وهو كان فى الاول من المعتزلة ثم رجع واعرض عن مذهبهم
وكان من اهل السنة والجماعة الجبانى وهو رئيس المعتزلة ما استفهاما
صغير لا يعاقب ولا يثاب فقال الجبائى كبر ابو بكر من باب الثانى
يلزم زيادة فى السن كبر يكبر من الخامس يلزم زيادة فى الجثة
لكن الاول اولى الاصلح وهو مبنى على مذهب المعتزلة وهو

ان الاصلح

ان الاصلح للعبد واجب على الله تعالى مخالفا اهل السنة والجماعة
فان الاصلح للعبد لا يجب بل يفعل ما يشاء سواء كان مطيعا او عاصيا فبهت
ابو على الجبائى اى سكت من غير اقتدار على التكلم وهو قرية من بصرة وهو
من المعتزلة والعاصى هو الجبائى الهمدانى من المتاخرين من اكابر
المعتزلة وكان يقول كل موضع جاء فيه لفظ الاعتزال فى القران
والمراد منه الاعتزال عن الباطل ولهذا صار اسم الاعتزال اسم مدح
وينقض بقوله تعالى وان لم تؤمنوا لى فاعتزلون والمراد من هذا الاعتزال
الكفر السنة اى طريق النبى عليه السلام قولا وفعلا وتقريرا
اهل السنة الاشعرى ومن تبعه العربية من اللغة اليونانية الى
اللغة العربية وخاض اى شارع حا ولوا طلبوا اهل السنة والجماعة
فخلطوا الاسلاميون من الفلسفة من علم الحكمة ليتحققوا الاسلاميون
فيتمكنوا اهل السنة اى يقدر الاسلاميون فيه كلام الطبيعيات
وهى البحث عن حقايق الممكنات والالهيات وهى البحث عن ذاته
وصفاته خاضوا شرعوا الرياضيات والمراد بالرياضيات
علم الهندسة والحساب والهيئة السمعيات على القران والحديث

فبهت الذى كفر الاية
على الله تعالى عندهم
فانه يغفر لمن يشاء
ويعذب من

والاجماع هذا ايضا مما بدّ على المراد ان بالعقايد المتاخرين اى الكلام
الكا الذى يختلط بالفلسفة للمتأخرين والكلام الذى لا يختلط
بالفلسفة هو كلام القدما وتأمل الفرق بين الكلامين وبالجملة
اى سواء كان كلام القدماء او كلام المتأخرين لكونه الكلام اساس
بنيانو رئيس لتعلقه بالاعتقادات الفوز النجات بالعذاب
وما نقل جواب عن سوالٍ مقدّرٍ وهو ان يقال انك قد ثبت
علم الكلام علم شريف الحال ان بعض السلف طعن فيه ومنع عنه
واجاب بقوله وما نقل عن بعض السلف من المجتهدين كامام
محمد للمتعصب لاجل التعصب والطعن اى الحاسد فى الدين
الحق والمصر على غير الحق والخائض الشارع غوامض اى مشكلات
المتفلسفين اى وجود الصانع يوجد الى الاستدلال على وجود
الصانع والموجود بوجود المحدثات عند المتكلمين وعند الحكماء
بان كان الحوادث كالبحث عن كيفية وجود البارى والآوان
لم يكن ما نقل لاجل هولاء المذكورات اى وان لم يكن المانع متعصّبا
كيف المنع عما هو اصل الشّرايع الشّرعيات المفيدة للسّعادة

الابدية

الابدية ثم لما كان هذا جواب سوال مقدّر تقديره ان يقال
ان المقصود الاهم عن علم الكلام هو وجود الصانع وذاته وصفاته
وافعاله وسائر السّمعيّات الكلامية والقياس يقتضى ان يصدر
المصنف هذا الكتاب بهذه الاشياء فلم صدره بغيرها اجاب
بقوله ثم اوصفاته وكيفية تعلق قدرة الله تعالى بالمقدورات
وكيفية العذاب بعد الموت الاستدلال الاستدلال لينتقل الذهن
من الاثر الى المؤثر كالدخان مع النّار الاستدلال انتقال الذهن
من الاثر الى المؤثر كالدخان مع النّار ان الاستدلال على وجود
الصّانع بوجود المحدثات عند المتكلمين وعند الحكماء بالمكان
الحوادث وصفاته كالسمع والبصر والكلام والقدرة والارادة
وافعاله كالتكوين والترزيق والاحياء والاماتة ثم منها اى من
وجود الصانع وصفاته الى اثبات سائر السمعيات يعنى لما اثبت
وجود الصّانع ووحدانيته وصفاته بالاستدلال بالموجودات
اثبت جميع الاحكام الثابتة من السّمعيات اى ما يتوقّف
ثبوته على السّمع اى معرفتها كلام الشارع وهو الله تعالى

ورسوله واحوال القبر والقيامة لان تلك الاحكام لا يدرك بالعقل
بل بالسماع من الكوكواس من الرسول عليه السلام اى من
الاستدلال على وجود الصانع وتوحيده وصفاته وافعاله الى سائر
السمعيات اى كالنبوة وارسال الرسل والحشر والقبر والميزان وغيرها
اى سوال منكر ونكير حق وعذاب القبر حق والصراط حق والميزان
حق ومايشاهد بالتنبيه على وجود حقايق مايشاهد وهو مايقوم
بغيره وهو وجه تقديم المص اثبات الحقايق والعلم بها على غيرها لان
الموجودات فى السموات والارض يدل على ان لها موجدا وان له قدرة
وارادة وحيوة واخباره عن المسموعات والمبصرات يدل على ان له
سمعا وبصرا وكلاما وقدرة وحيوة اى وجود الصانع اى مبنى الكلام
من الاستدلال بوجود المحدثات الى سائر السمعيات وعلى وجود
الصانع للعيان كورنات العروض ظاهرا وليق ناسب
جواب لما بذلك بتصدير الكتاب الاهم وهو المعرفة بوجود الصانع
وتوحيده وصفاته وافعاله الحق المراد باهل الحق القوم الذين
اضافوا انفسهم الى ما هو الحق عند ربهم بالحجج والبراهين يعنى

فى غاية حدوثه اخذ الزلزلة الساعة وجودا فاطلق عليه اسم الشىء فان قلت
موجود وقيد بقوله عندنا
لما قال الشىء عندنا ولم يطلق قلت لان العلماء اختلفوا فى ان المعدوم الممكن
شىء ام لا فقال المعتزلة انه حال المعدوم شىء اى ثابت متقرر فى الخارج
منفكا عن صفة الوجود وقال الشيخ ابو الحسن الاشعرى واتباعه من
اهل السنة والجماعة ان المعدوم مطلقا سواء كان ممكنا سواء كان
ممكنا او ممتنعا ليس بشىء واستدل كل واحد منهما ثابت فى موضعه من
المطولات عليه فليطالع الفاظ قوله والثبوت والتحقق والكون
والوجود الفاظ مترادفة على تقدير ان يكون تلك الالفاظ مترادفة
يرد عليه الاعتراض هذا اشارة الى رد قول المعتزلة فان الثابت
اعم من الموجود عندهم بديهى وان كانت بداهتها كسبية فلذا نبه
عليها فى اوائل كتب الحكمة عند البحث عن الامور العامة لغو لان
الحقيقة عين الثبوت لانتفاء التغاير بين الموضوع والمحمول ثابتة
يكون حمل الشىء على نفسه قلنا الجواب ان حقايق الاشياء ليس
بموضوع بل متعلق الموضوع وهو اسم الموضوع مع صلته اعنى
ما نعتقده الوجود نعتقد واجب الوجود وهذا مفيد اى قولنا

واجب الوجود موجود وحقايق الاشياء ثابتة كلام مفيد قوله

ربما يحتاج الى البيان تاكيد لنفي كونه لغوا اي هذا الكلام مفيد

بل ربما يحتاج ما نعتقده حقايق الاشياء او واجب الوجود

الى البيان بان يقال

لم لا يجوز ان يكون ثابتا او موجودا ليس يعني قول المص انا ابو

حقايق الاشياء ثابتة حال كونه هؤلاء مثل قوله

النجم وشعري شعري حال كونه غير مؤول الآن وان كان هؤلاء

في نفس الامر اي شعري هو الشعر الذي يعلم بين الناس لطافة وفصاحة

التاويل في حقايق الاشياء من طرف الموضوع والتاويل في شعري

شعري من طرف المحمول الثابت لان مثل قولك الغائب ثابت وشعري

شعري لا يفيد اصلا الا بتاويل قولنا انا ابو النجم لا يحتاج الى البيان

اصلا لوجود المغايرة بين الموضوع والمحمول التي هو الشرط صحة الحمل

وشعري يحتاج الى البيان لاتحاد الموضوع والمحمول ايراد هذا المصراع

بقوله شعري شعري لانه خفا في افادة انا ابو النجم بل الخفاء في قوله

شعري شعري ومعناه ان الشعري هو الشعر الذي يعلم لطافة

وفصاحة وليس مثل قوله حقايق الاشياء ثابتة وواجب الوجود

موجود علي ما فهم معناه اي لان السائل اعتبر عنوان الموضوع

نسوبيا

والمحمول

والمحمول متحدان في هذا المثال بشعري لان معناه انا ابو

النجم المشهور بالفضايل شعري شعري مشهور بين الافاضل

على ما لا يخفى متعلق على البناء المحذوف تقديره بناء على ما لا يخفى ثم

تقديره على الظاهر عليه اي شيء انه جسم ما يعني جسم كان السامع

عالما بالانسان من حيث انه جسم ما يفيد الحمل بالحيوانية ولو علم من

حيث انه حيوان ناطق لا يفيد لانه غير مشتمل على المحمولية حيوان

ناطق بيان ذلك لان الانسان اذا اخذ من حيث انه حيوان ناطق

وحكم عليه بالحيوان فلا يخلو من ان يكون الموضوع هو المحمول الحيوان

الناطق والحيوان فقط او الناطق والكل محال اما استحالة الاولين فلانه

يلزم منها ان يكون الشيء محمولا على نفسه لان الحيوان يحمل على الناطق

فقط لا الحيوان والناطق والا لزم حمل الشيء على نفسه وهو غير

جائز لغوا وهنا ناخذ الحقايق باعتبار ان نعتقده لا باعتبار ثبوتها

حتى يكون لغوا بها اي العلم بثبوتها وتانيث الضمير باعتبار كون المرجع

مضافا الى المؤنث وقيل اي العلم بالحقايق والمراد بالحقايق

جنس الحقايق لا كلها فيتصور العلم بجنس الحقايق بان يعلم بعضها

لوجود الجنس في البعض بها الضمير في بها لو رجع الى الحقايق بدون
تقدير المضاف يلزم ان يكون جميع الحقايق معلوما لان اللام فيه
للاستغراق مع انه ليس كذلك واما على تقدير المضاف فمستقيم
لان العلم ثابت بجميع الحقايق مع اللام للاستغراق ايضا باحوالها
بكونها من الاعيان والاعراض متحقق الحق ان للتحقيق ثلث مراتب
احدها الوجود العيني وثانيها الوجود الذهني وثالثها مطلق
الثبوت ويقال على كلها نفس الامر قيل المراد العلم بها فانه محمد ابن
ابي بكر الحنفي جميع اي جميع الحقايق على سبيل الاستغراق غير معلوم
عند مخلوق الجنس جنس الحقايق معلوم وهذا القدر كاف لدفع
الخصم قوله ردا علة لقوله اهل الحق اقول الحاصل حقايق الاشياء
ثابتة والعلم بها متحقق ردا على القائلين قال اهل الحق حقايق
الاشيا ثابتة ردا على القائلين بانه لا ثبوت لشيء من الحقايق
قالوا العلم بها متحقق ردا على القائلين بانه ليس بثبوت حقيقة الشيء
ولا بعدم حقيقة الشيء سوفس بضم السين وفتح الفاء حقايقا ليست
في الذهن والخارج باطلة كالنقش على الماء ينكر اي استقلال ثبوتها بنفسها

ثبوتها

ثبوتها اي ثبوت الحقايق في الخارج ويمكن ويعترفون لثبوت
حقيقة وينكرون الحقايق المتميزة بعضها من بعض وللاثبوتة اي في
الخارج شاك قوله شاك فانه شاك جواب عن سؤال مقدر تقريره
ان يقال وانتم يقينا في شكهم اي في نفس الامر فهو علم واجيب بقوله بانه
شاك فيما فيه شاك تحقيقا تقديره لنا قول يفيد تحقيقا قال لنا
قال بعض الفضلاء قوله لنا تحقيقا نصب على التمييز من النسبة في لنا
وقوله والزام اما عطف على قوله تحقيقا بالعيان كالعلم الحاصل لنا حقايق
النار بالبرودة واليبوسة والرطوبة بلا فكر ونظر كالكتاب القمر النور
من الشمس فانه بديهي وان كان خفيا في التصور بالبيان اي بالدليل
السمعية كالعلم الصالح الحاصل لنا حقايق الاشياء كالامور الثابتة
بالنقل والعقل الحكم اي الحكم نوع من العلم والعلم نوع الكيفيات وهي
نوع من مطلق الاعراض قوله ولا يخفى كانه اشارة الى الجواب سوال مقدر
تقديره وهو ان يقال ما الفرق بين هذين الدليلين المذكورين فاجاب
عنه بقوله ولا يخفى انه انما يتم الحاصل هذا الجواب ان يقال ان الدليل
الاول عام يتم على جميع الطوايف السوفسطائية لانه يثبت حقايق
الاشيا والعلم بها معا وان الدليل الثاني خاص لا يتم الا على العنادية

دون العندية واللاادرية العنادية لانهم ينكرون حقايق الاشياء
وهذا الدليل يثبت الحقايق قالوا اللاادرية والحس الاحساس ادراك الشئ
باحد الحواس الخمسة الظاهرة والصفراوى فى الحس الذوق يغتفر
اى اهل السنة والجماعة انظار افكار فلهذا اى للاختلاف البديهيات
اختلف العلماء اى لكون الاختلاف فى الضروريات اى لكون النظريات
فرع الضروريات ففسادها فسادها العقلاء ^اختلف^ بان يثبت
احدهما خلاف ما يثبت الاخر كالقدم والحدوث بالنسبة
الى العالم قلنا يعنى ان ما ذكرتم من المثال الجزئي لا يفيد قولكم كل الحواس
يغلط لان الجزئية لا يفيد الكلى جواب عن القدح فى البديهيات
والاختلاف جواب ثان الجزم غلط الحس البعض الاغلاط مواضعه
الاختلاف ^فى^ جواب ثالث الانظار اى عند عدم شرط الانظار بان يوجد
فساد فى المادة او فى الصورة اسباب اى فى الاستعمال الحس حس
مشترك وهو قوة تدرك المحسوسات وهم وهو قوة تحفظ
صورة المحسوسات بعد غيوبها عن الحس المشترك خيال وهو
قوة ^تدرك^ المعانى الجزئية المتعلقة بالمحسوسات حافظة وهو قوة

بحفظ ما يدرك الوهم متصرفة وهو قوة من شانها ترتيب صورها
اختلاف اى كاختلاف الواقع فى اسهال السقمونيا لعدم الالف مع كونه
بديهيا وكاختلاف الواقع فى اكتساب نور القمر من الشمس الذى هو بديهى
والمراد من معظم المعلومات نحو الصلوة والزكوة وغيرها من الفرايض
المناظرة اى المباحثة معهم اى مع السفسطة للسوفسطائية به
معلوم ليعترفوا حقايق الاشياء المموهة المزينة بالاباطيل المموهه
هى العلم الذى يكون ظاهرها محلا بصور الصدق والحق وباطنها باطلة
وكاذبة يكون معناه الغلط قيل والحق ان ترك المناظرة مع القوم
النافين لحقايق الاشياء اذ العلم الحاصل بالدليل اخفى من العلم الحاصل
بالحس والمنكر للثانى منكر للاول بالضرورة الفلسفة اى العلم الباطل
اسباب اى اسباب حصول العلم بحذف المضاف والسبب هو لغة ما
يتوسل به الى الشئ واصطلاحا ما يكون طريقا الى الحكم من غير
تاثير جملة المراد من الاسباب الطرق التى تثبت بها العلم
بحقايق الاشياء العلم واعلم انهم اختلفوا فى العلم بديهي او كسبى
فقال بعضهم انه بديهى لانه جزء البديهى لان كل احد عالم بوجوده

بالاباطيل
نسخه

بداهة وكل ما هو جزء بديهي وهو بديهي وقال بعضهم انه كسبي
فعرّفوه التعريف المذكور منقول عن الشيخ ابي منصور ماتريدي
والمراد من العلم في قوله وهو صفة يتجلى بها المذكور آه هو العلم بمعنى
الاخص لان المراد عندهما عند الاقولين ما يقابل الظن وهو العلم
بمعنى الاخص وهو العلم هذا تعريف ابي منصور ماتريدي صفة المراد
من الصفة هنا ادراك الحواس والعقل يتجلى ينكشف المذكور
وعدل من الشيء الى المذكور ليعم الموجود والمعدوم وقد يتوهم
ان المراد المعلوم لان في ذكر العلم ذكر المعلوم وعدل اليه ثانيا تحاشيا عن
الدور وانما قال يتجلى بها المذكور ولم يقل يتجلى به المعلوم لئلا يلزم الدور لان المعلوم
يتعلق به اي بالمعلوم العلم واعلم احسن ما قيل في الكشف
عن ماهية العلم هو صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هي به
فالمذكور يتناول الموجود والمعدوم والممكن والمستحيل بخلاف الشيء
لمن قامت هي به اي امر قائم بالغير اي يتضح انسانا كان او غيره اي يتضح
ويظهر اه كلاهما تفسير لقوله يتجلى وقوله ما يذكر تفسير لقوله المذكور
وقوله ويمكن وان كان معطوفا على قوله يذكر لكنه بالحقيقة تفسير له

قوله

قوله ويمكن عطف تفسيري اي يمكن بالامكان العام ليتناول ما في الفعل
تامل وهذا التعريف مما اختاره ابو منصور ماتريدي واعتمد عليه
عليه المتاخرون وهو تعريف العلم الذي هو مبداء العلم بمعنى المصدر
اختلف اهل القبلة في حد العلم قيل هو اعتقاد الشيء على ما هو به الجهل
نقيضه وقيل زوال الخفاء عن المعلوم وقيل صفة يتجلى آه اما المعرفة
فلا فرق بينها وبين العلم والاصح ان بينهما فرق يقال ان الله عالم
ولا يقال عارف وقيل لم يعرف وقيل لم يعرف لغيره لانه لو عرف العلم
لكان لغيره لامتناع الشيء بنفسه واللازم بط والملزوم مثله
بطلان اللازم لان غير العلم انما يعلم بواسطة العلم فهو علم العلم بغيره
يلزم توقف العلم الشيء المتوقف على العلم وانه دور صريح مصرح وجوابه
انه لا نم انتفاء اللازم لان لزوم الدور ممنوع وانما يلزم اذ لو كانت
جهة التوقف متحدة وليس كذلك فان غير العلم موقوف على
حصول العلم لغيره لا تصور العلم موقوف على تصور غيره وتصور العلم فلا دور
معدوما كالعنقاء فيشمل تعريف العلم والتصديقات الى الحكم
الذي يحصل من البرهان وغير اليقين الحكم الذي يحصل من دليل

يعني ان تعريف العلم لا يحتمل
المراد من الاحتمال النقيض
بان يكون انه

ظنيّ لا الظن به حجرا او ترابا او نارا النقيض اى نقيض الخبر المعاني
لانّ المعاني لا يدرك بالمحسوسات بل تدرك الحقايق بالمعقولات
على ما زعموا يعني بعضهم زعموا انّ للتصورات نقيضا لانّ
النقايض هو اختلاف القضية في الصدق والكذب ومعلوم
انّ التصورات ليست نقائض فلا يكون لها نقايض وانّما قال
على ما زعموا لانّ عند البعض هو الاختلاف بالايجاب والسلب
فعلى هذا يكون لها نقايض ولكن استدراك عن التعريف
الاوّل ان يحمل اى هذا التعريف الثّاني لانه اولى من الاوّل لانه
لا يشتمل الظنّ والاوّل يشتمل الظنّ وهذا اذا لم يكن التجلّي
بمعنى الانكشاف التام واما اذا كان بمعنى الانكشاف فكلاهما واحد
التجلي قلت التجلّي اعمّ من الانكشاف التام فكيف يحمل عليه
لان العام لا يدلّ على الخاصّ بالدلالات الثلث المعتبرة وكيف
يحمل عليه عندهم اهل السنة الملك وهو جوهر سقط مجوده
ويظن على غير مادية والعقل الاخير لاخراج الافلاك وانما قدم الملك
على الانس لان الملك مقدم على الانس في الخلق وان كان الانس

اشرف من الملك الحواس الظاهرة والباطنة والعقل وهي القوة المدركة
للكليات وانما يعرف بوجه اخر وهو سبب العلم لا يخلو من ان يكون
مركبا من الحسّ والعقل اولا والاوّل هو الخبر الصادق والثاني اما
ان يكون ظاهرا اولا والاوّل هو الحواس والثاني هو العقل لان
كلا من الحدس والتجربة والنظر من العقل وترتب الاسباب المستقلة
الوجود بخلاف الحواس الظاهرة فانها مستقلة الوجود وان لم
يستقله في الادراك السليمة قيدنا السليمة لانه لا يحصل
العلم من الحواس السقيمة كالاحول والصفراء والاصمّ وغير ذلك السبب
السبب الذي يحصل علم الاسباب اذ العلم عندهم هو الجازم الثابت
المطابق للواقع خارج عن الذات المدرك والا اى فان كان لم يكن
السبب خارجا عن ذات المدرك المراد من المدرك العقل والا اى
وان لم يكن السبب خارجا عن ذات المدرك ولم تكن آلة عن المدرك
فهو العقل فالعقل اى فان كان السبب نفس المدرك الاستقراء
ان اريد السبب الحقيقي فان قيل اقول حاصل السؤال انه ان كان
المراد بسبب العلم السبب المؤثر فهو واحد فقط وهو الله تعالى

وان كان المراد منه هو السبب الظاهر وهو واحد ايضا فقط وهو
العقل لا غير وان كان المراد منه هو السبب المفضي الى العلم في الجملة
بان يخلق الله تعالى العلم معه بطريق جري العادة لا ينحصر في الثلثة
لان الوجدان والحدس سبب مفضي الى العلم في الجملة فعلى التقادير
الثلثة النظر وارد على قوله واسباب العلم ثلثة تامل والحاصل
ان المراد منه هو السبب المفضي الا ان المختار على عادة المشايخ
هو الثلثة المذكورة هو الله السبب الحقيقي السبب لو اجيب
بالمراد هو السبب الظاهري لا السبب في نفس الامر قلنا السبب
كالنار بمثل من المحسوسات للسبب الظاهري اي كما ان النار
سبب ظاهر للاحراق والعقل سبب ظاهر للعلم في الادراك اي
في ادراك العقل والسبب ح لا يستقيم قوله واسباب العلم للخلق
ثلثة لانها واحد لا غير المفضي موصل يعني لو اجيب بان المراد
السبب المفضي في الجملة قلنا السبب المفضي وان كان شاملا
لثلاثة لكن الحصر لان ههنا اسبابا اخر التي يفضي الى العلم كذا
وكذا جوابا نظر اخر على قول المؤلف بان يقال ولو اريد من السبب

الافضاء

الافضاء في الجملة لا ينحصر ذلك في الثلثة بل له اسباب للعلم فلا بد من ذكرها
العلم اختيارا ومذهب الفلسفة العادة عادة الله لا بمعنى ان السمع
يوجب لذلك الادراك عند وقوع الشرايط المدركة كما هو راي
المعتزلة ولا بمعنى انه يوجب الادراك ويقتضيه ذلك كما هو راي
الفلاسفة الثلاثة ان اريد السبب المفضي الوجدان لنا
جوعا وعطشا اي لو ان السبب المفضي للوجدانيات كعلم الجوع
والعطش والحدس الحدس سبب مفضي الحدسيات كعلم نور
القمر مستفاد من الشمس وهو سرعة الانتقال الذهن من المبادي
الى المطالب دفعة على التدريج المراد من المبادي المقدمات وبالمطالب
هو النتايج قلنا الحصر المذكور على عادة القدماء الذين لا يلحقون
كلامهم الفلسفة يعني يختار ان المفضي في الجملة قوله لا ينحصر
فممنوع لان هذا الحصر على عادة المشايخ وهم من اهل السنة والجماعة
في الاقتصار اي في الاقتصار على المقاصد واخذ الحال تلك الاسباب
راجع الى العقل المقاصد بان لا يخلطوا بكلامهم الفلسفة فانهم
المشايخ لا شك فيها كالجنة والنار وغيرها الظاهرة احتراز

عن الحواس الباطنة فانها مشكوك فيها او غيرهم كالبهايم والمقصود
بعد واسباب العلم الانساني في التعميم وقلة ادخال [illegible] اشتراكها
في قسم الحواس جعلوا مشايخ جواب لما معظم والمراد من المعظم
المعلومات نحو الصلوة والزكوة وغيرهما من الفرايض الدينية
كمسائل الفقه الخبر خبر الرسول الخبر الصادق ولما لم يثبت جواب
سوال المقدر تقدير السوال وانما لم يذكر المص في سبب العلوم
الحواس الباطنة مع انه سبب العلم اجاب الشارح بقوله ولما لم
يثبت عندهم اي لعدم ثبوت الحواس الباطنة على التوصل عندهم
والوهم وانما صرح الوهم والحس المشترك دون غيرها لان البحث
في المدرك والثلاثة الاخيرة من الحواس ليست بمدركة والوهم
يكون في غير ذوي العقول معنى ادراك معنى في الذئب بكسر
وذكر الوهم هاهنا يشعر بان الوهميات مثل ادراك الشاة معنى
في الذئب تنفر عنه وادراك الصبي معنى في الام يرغب اليها بسبب
العقل فليس بشي لان الشاة ليست من ذوي العقول بتفاصيل
اي كل العلوم الحاصلة بالحواس والتجربة والبديهة وكان حال الكل

اي كل العلوم

اي كل العلوم الحاصلة بالحواس والتجربة والبديهة او ترتب كما في
النظريات فالاولى في وجه الضبط ان يقال العلم الحاصل بالسبب ان كان
في غيره فهو الخبر وان كان في نفسه فان كان من اسباب الظاهرة فهو
الحواس وان كان من اسباب باطنة فهو العقل وانما قلنا اولى لان
قول الشارح وهو ان كان غير المدرك لا يستقيم في غير الانسان
الذي لا عقل لهم اللهم الا ان يراد العقل اعم من الحواس الظاهرة
والباطنة والفرق بينهما ان الحدس ما يحصل بسرعة الانتقال
والتجربة ما يحصل بتدريج وتامل وفكر فجعلوا مشايخ بان لنا جوعا
هذا مثال لما هو من الوجدانيات وهو ما يدرك العقل بقوة باطنة
في نفس المدرك قوله ان لنا جوعا وعطشا فانه باستعانة الحس
وفي قوله ان نور القمر مستفاد من الشمس والقمر والسقمونيا
يسهل فان العلم بهذه الاشياء ما يكون باستعانة الحس من الحواس
الظاهرة وان الكل بديهة وان نور القمر حدسيات مفعول
وان السقمونيا تجربيات وان العالم نظريات هو العقل
فجعلوا وان وصل من الحس كالحوادث البديهة واسهال السقمونيا
في اول الترتيب فان عظمة الكل من الجزء او حصول الجوع

الحواس الباطنة م

والعطش ومرتبة الاستهال على شرب السقمونيا مستفاد من الحس
الظاهر منعا ان الظاهرة او الباطنة لكن جعل مشايخنا كامام
ابي منصور وغيره فسبب عليها العقل فالحواس الفاء للتفصيل
ومن حواس ذكر بعد الاجمال خمس وجه الحصر في هذه الخمسة
ان قوة الحس لا يخلو اما ان يكون شاملا بجميع جلد البدن اولا
والاول اللمس والثاني اما ان يكون مدركاتها محسوسة باعراض
اولا والاول البصر والثاني اما ان يكون ادراكاتها ناشيا عن الجوارح
اولا والاول السمع والثاني واما ان يكون محلها في الفم اولا والاول
الذوق والثاني الشم حاكم يعني لا حاجة الى الدليل بوجود الحواس
حصر الحواس
بالضرورة بلا دليل واما جواب سوال مقدر تقديره انا لا نم على
خمسة بل عشرة دلايلها ودليلهم ان الواحد لا يصدر عنه
الا الواحد فخصوا ادراك الكليات بالعقل والجزئيات بالحواس
الباطنة ايجابا ان يكون بكل نوع من المدركات نوع من المدرك
لانهم يجوزون ان يكون كالمدركات للعقل بخلاف الفلاسفة
لانهم يقولون الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فيجب ان يكون
الكل

الكل نوع من المدركات نوع من المدرك السمع والدليل على انحصارها
في الخمسة هو ان القرب اما ان يكون شرطا في الادراك المدرك
اولا فان لم يكن فاما ان يكون الحجاب مانعا عن حس الادراك اولا
فان كان مانعا فالبصر وان لم يكن فالسمع وان كان القرب شرطا
في الادراك فلا يخ من ان يكون الخاسة شرطا اولا فان لم يكن
فالشم وان كان فاما ان يكون بعض خاص اولا فالاول الذوق
والثاني اللمس العصب سكر المفعر من الفعر وهو نهاية الشيء
من طرف السفلي او داخل الاذن سطح الباطنة سوارخ كوارخ
كوش الهواء اي على طريق جريان العادة لا بمعنى ان السمع يولد
ذلك الادراك عند دخول الشرط المدرك كما هو راي المعتزلة
ولا بمعنى انه يوجب الادراك وتقتضيه عند ذلك كما هو راي
الفلاسفة الصوت من شدة وضعيف الادراك اي ادراك
المدرك في النفس عند دخول الهواء المودعة الموضوعي الباكن العصب
سكو المجوفتين المجوف اسم مفعول من التجويف تتلاقيان
في الجبهة لنسخ الاضواء واعلم ان المحسوسات بالبصر قسمان

قسم يحس به اولاً ثم بواسطة الاحساس بغيره وذلك
مثل الالوان وقسم اخر يحس به احساسا ثانيا وذلك مثل الاحساس
بالشكل وانه متوقف على وجود اللون واعلم ان النّاس اختلفوا
ان الضوء هل هو شرط الاحساس به فالذى اختاره محى الشيخ
ابو على ان الضوء شرط بحصول اللون واختاره الامام الاستاذ
قدس الله روحه انه شرط الاحساس به فعلى هذا لا يكون اللون
محسوسا اوّلا بل ان المحسوس اوّلا انه الضوء ثم بواسطته يصير
اللون محسوسًا بها قوّة وغير ذلك من القرب والهواء والشدّة
والضعف والافعال الخارجيّة من القرب والبعد والشدة
والضعف والافعال الخارجية المقادير من الطول والعرض
والعمق يخلق الله اشارة الى مذهب المتكيف بانّ الحواس
عند لا ندرك سببا بالذات بل المدرك عندهم النفس واما
الحواس فانها الة وسبب لادراك النفس عند الفلاسفة
فالحواس مدرك عند اهل الحق واما عند اهل المعتزلة والروافض
والحكماء لا يجوز مودعة الموضوعة زائدتين مرتفعتين نابتتين

بتمد

بجملة متقدم بين يجلي اعم راس الثدي اجماله اوجي بطريق البطريق
دخوله الهواء والاصنوا منبثة ولم يقل مودعة كما قال فى بعض المواضع وانما قال منبثة
قلنا وانّما قال منبثة لانتشارها على جرم اللسان بخلاف
المودعة لعدم انتشارها اللعابية اللعاب هو الماء الذى
يحصل فى الفم عند اكل الطعام منبثة منتشرة متفرقة يدرك
بمعنى ان الله تعالى يخلق بطريق جرى العادة ذلك الادراك لا بمعنى
انه علة تامة لذلك الادراك كما ذهب اليه الحكماء بها بالقوة المنبثة
الحرارة واعلم انّ ما يدل على اختصاص القوى بمواضعها المعينة هو
فسادها وخللها عند عروض الافة بتلك المواضع وهذا معلوم
بالتجربة بها اى بتلك الحواس يجوز اى ادراك الحاسة بما يدرك
الحاسة الاخرى ذلك ام لا فنسخ والحق اى يجوز ان يدرك بالحاسة
ما يدرك بالحاسة الاخرى كادراك البصر الصوت الذى يدرك
بالسمع عند اهل الحق واما المعتزلة والرافضة والحكماء لا يجوز
الجواز عند المتكلمين وهو مذهب اهل السنة والجماعة واما
عند الفلاسفة والمعتزلة لا يجوز لانّ الله تعالى خلق البصر

لا دراك الاضواء والالوان ذلك اى ادراك الباصرة اى بعد زوال
القوة الباصرة يعنى استعمال الباصرة فان قيل جواب سوال
مقدر تقدير الكلام كلا لا يدرك بها ما يدرك بالحاسة الاخرى
قلنا اى لا يدرك معا هذا اعتراض لقوله خلق كل من تلك الحواس
لادراك الاشياء المخصوصة والخبر والجزاء المطابق للواقع اى
المراد ليس فعل المتكلم بل معنى يحصل لان الخبر كلامهم لان الشيء
بمعنى النسبة منها والشارح اختار النسبة في شرح المفتاح
كخبر يعيد الله تعالى الاجساد ويحيى الله تعالى العظام يوم الحشر
وبالجملة الخبر هو كلام دال على نسبة لها خارج تطابق عليها في الواقع
تحقيقا كخلقة ادم وبناء الكعبة او تقديرا كاعادة الاجساد واحياء
الاموات للواقع اى الخارج يكون اى يوجد في الذهن قولهم فان
كلام مركب تام ولا يحتمل زيد القائم لنسبة اى يكون نسبة له
خارج كالحمل بانه صادق اى لنسبة الذهنية نسبة خارجية
تطابق الخارجية النسبة الذهنية فهو صادق والا فكاذب
يطابقه اى امر ثابت في نفس الامر والواقع النسبة النسبة الذهنية

او نطابقه اى

او نطابقه النسبة خارج على هنا باعتبار التطابق وعدم التطابق
يعلم هذا التوجيه ان التواتر لا يلزم من ان يكون جمعا كثيرا بل يجوز
ان يكون خبر الواحد واثنين يوجب العلم بالاعتقاد والقراين
الدالة على تحققه كرواية ابى بكر رضى الله عنه عن رسول الله
صلى الله عليه وخبر قدوم زيد عند تنازع قوم الى داره فان
الخبر المتواتر من حقه ان يقال الخبر متواصل ومتدارك لان المتواتر
من الوتر وهو ان ياتى واحد بعد واحد مع انقطاع والخبر المتواصل
متصل لا منقطع يجاب بانه قد كثر استعماله بذلك بمعنى الشايع
والتوالى ولذا استحسن استعماله من غير نظر الى الاشتقاق ومثله
لا يضر بحده يقال ان الصدق والكذب الاعلام الاعلام صفة
المخبر اعلام النسبة كزيد مثل زيد قائم هذا تفسير قوله بمعنى
الاخبار عن الشيء على ما هو به اى هو صادق لا ما هو به اى كاذب هو صادق فيكون ان
الصدق والكذب هذا على هذا التفسير المخبر المتكلم لان الخبر
الاخبار فلم بالخبر لان الاعلام بالنسبة صفة المخبر في هنا اى في
كون الصدق والكذب صفة للمخبر او صفة للخبر في بعض

اى في بعض نسخ العقايد او في اي كتب كان من اي فن كان لكن صفات
الاول اقرب لان الخبر الصادق بالوصف اى بان يجعل الصدق
من صفات كلام المخبر به لا من صفة وفي بعضها خبر الصادق
بالاضافة بان يجعل الصدق من صفات المتكلم الخبر الموصوف الصادق
اى الخبر المتواتر مع اجتماع الشرائط وقيل الخبر المتواتر انه ما
صفة الخبر المتواتر يفيد العلم على اليقين قطعا بنفسه لا بالقرائن
لان تكرار المثال اقرب بالمعنى المقصود المتواتر في اللغة المتتابع
بلا انقطاع سمي هذا الخبر المتواتر لوقوعه على التعاقب والتتابع
بلا انقطاع واصطلاحا خبر جماعة تفيد العلم بنفسه مصداقه
فائدة صدقه مصداق الشيء ما يدل على صدقه اى مصداق عدم
تجويز العقل توافقهم على الكذب غير شبهة بان يحكم بان اتفاقهم
على حق ثابت في نفس الامر غير محتمل النقيض لا بمعنى سلب الامكان
العقلي عن تواطئهم الكذب بالملوك كسليمان واسكندر وامثالهما
بالملوك والبلدان لاشتراط كون التواتر موجب للعلم موجبا في
المحسوسات النائية اى البعيدة كمصر وبغداد فهنا الخبر المتواتر
اى كونه موجبا للعلم بغير دليل المعنى الاول بحسب اللفظ قوله

موجبا

موجبا للعلم للعلم الضروري لانه اذا عطف على الازمنة نظرا الى القرب
يكون كل منهما قيدا للاول فيكون المثال واحدا وليس المراد كون
المثال واحدا بل المراد هكذا كالعلوم بالملوك الخالية في الازمنة
الماضية والعلم بالبلدان النائية وانه اى هذا العلم بالاخبار بين
المسلمين المسلمين الثاني الامر الثاني بالخبر المتواتر وذلك اى بيان
كون العلم الحاصل بالخبر المتواتر ضروريا وبيان ان العلم الحاصل بالخبر
المتواتر ضروري لا يحتاج الى طريق الاكتساب المستدل العاقل
الصبيان
القادر على الاستدلال حتى يحصل العلم للصبيان الذين لا اقتدار
لهم بطريق الاكتساب وترتيب المقدمات للعلم ضروري وان كان
ضروريا فما يحصل علمه لمن لا اقتدار لهم لان العلم النظري موقوف
على الاكتساب والمقدمات لاهتداء الاهتداء الاقتدار واليهود
اى خبرالهم اليهود فمتواتر لانتفاء شرطه وهو تجويز التواطي على الكذب
هذا جواب عن سوال مقدر توجيه السوال لا نم ان الخبر المتواتر
يوجب العلم بالضرورة لان بعض المتواتر كخبر النصارى بقتل عيسى
عليه السلام وخبر اليهود بتابيد دين موسى خبر متواتر انه لا يوجب

العلم لوقوع القران على خلاف فيهما وحاصل الجواب منع تواترهما هذا
جواب عن سؤال مقدر تقدير الكلام ان يكون اذ كان المتواتر موجبا
للعلم الضروري بالضرورة لأفاد خبر النصارى واليهود وعلى مدعائهم مصيب
فاجاب بان تواتر هذا الخبر ممنوع فان قيل اعتراض على الوجه الاول
الثاني هذا سؤال على الامر الاول وهو ان كان المتواتر موجبا للعلم
الضروري لما انكر جماعة من العقلاء واحد من احاد المخبرين وايضا
هذا سوال كلامي الاول قلنا لا يفيد الخبر المتواتر العلم يوجب
نحو الشعرات لان التركيب قد يفيد ما لا يفيده المفردات
كالمقدمة الواحدة وكالشاهد الواحد وهما لا يفيدان ما لم يكونا
اثنين وكالحبل الواحد فانه لا يفيد كالاحبال المؤلفة فان قيل هذا
سوال على الامر الثاني هذا اعتراض وارد على قوله ان العلم الحاصل
به ضروري ونحن حال اسكندر فيكون تفاوتا في الضروريات
والحال انه لا يقع التفاوت فيها والمتواتر معطوف على نجد العلم
كالسمنية بضم وفتح الميم فرقة من عبدة الاصنام يقولون بالتناسخ
وينكرون وقوع العلم بالاخبار النظر الصحيح وقالوا لا طريق للعلم

بالحواس

23

بالحواس الظاهرة واما الباطنة فلا يفيد شيئا والبراهمة جماعة
من حكماء الهند وانكروا الانبياء السمنية منسوب الى السمن وهم
جماعة كانوا يعبدون صنما اسمه سمن والبراهمة وهم جماعة من حكماء
الهند انكروا الانبياء يعبدون الى الصنم الذي يسمون البرهم والمشهور
انهم يستكرهون ذبح البقر ولحمها هذا جواب الاول اي عدم وقوع
العلم اي لا نسلم ان التفاوت والاختلاف لا يقع في الضروريات الالف
الانس الالف بكسر الهمزة وفتحها الانس الممارسة ذكر شمك البال
الى القلب والبرهمة اسم صنم عبدة طائفة سموا براهمة لعبادتهم بهذا
الصنم وتصورات فان تصديق البديهي قد يتوقف على تصورات
مكتسبة وخفاء التصديق خفاء تصور انه لا يقدح في كونه بديهيا
فيه في الضروري مكابرة هي المنازعة في المسئلة العلمية لا لاظهار
الصواب بل لالزام الخصم واظهار الفضيلة الثاني من الخبر الصادق
الخلق بمعنى المخلوق
الرسول قوم لا يجوزون على الله تعالى بعثة الرسل وينكرون كون
الخبر سببا للعلم وقد يشترط اشارة الى ان هذا الفرق بينهما عند
عند البعض واعترض من اشترط ذلك لما ورد في الحديث من زيادة

عدد الرسول على الكتب فقيل لمن له كتاب اولنسخ بعض احكام الشرعية
السابقة والنبى يختلف ذلك كيوشع عليه السلام خارق مخالف
للعادة صدق احتراز عن الولاية فانه لا يقصر فيها الذلك الله تعالى
من نسخ خبر الرسول واعلم ان الامر الخارق للعادة خمسة المعجزة
المقارنة لدعوى النبوة والكرامة ويراد فيها الولاية والسحر
والشعوذة والاستدراج كرمى نمرود اسهمه الى السماء فهذه كلها
داخلة فى قوله امر خارق للعادة فقوله قصد خرجت الثلاثة الاخيرة
الشيطانية وبقوله المدعى اه خرجت الكرامة الاستدلالى
الاستدلال هو استخراج العلم من الدليل بالنظر فيه والنظر حركة
النفس فى مطلوبها العلمى الى مباديه لتحصيلها وترتيبها ترتيبا
خاصا ثم منها الى المطلوب ويراد به الفكر وهو للاصوليين يمكن
انما قيد بالامكان ليلا يخرج الادلة قبل النظر بصحيح اى بالنظر
الصحيح اضافة الصفة الى الموصوف النظر انما قيد بالنظر الصحيح
لانه لا يتوقف اذا استدل اليه بمطلوب وجود الصانع مطلوب
ضرورى فان بالنظر الصحيح فى العالم يحصل وجود الصانع خبرى

احتراز

احتراز عن التصور وقيل تعريف الدليل للمنطقيين قضايا
احتراز من القياس المساوات لانه لا يلزم لذاته قول اخر
بل بواسطة مقدمة اجنبية مثلا اما ولب وب مساولج
فاالالف مساولج الاول تعريف الاول الصانع وجود الصانع
مطلوبه الثانى تعريف الثانى فان من نظر نظرا صحيحا فى العالم
يحصل له العلم بوجود الصانع كقولك العدل حق لانه من عند
الله تعالى وكل جز من عند الله تعالى فهو صادق هذا صادق
العالم حادث وكل حادث فله صانع بخلاف الاول لانه لا يلزم
من العلم به العلم بوجود الصانع لكنه يمكن واما قولهم للمخالفين
بالثانى اى تعريف الثانى لانه اختير فى هذا التعريف اللزوم
ففى الثانى كذلك واما فى الاول اخذ الامكان والامكان
لا يستلزم اللزوم فحينئذ هذا التعريف اوفق لان العلم بالنتيجة
انما يلزم من المقدمتين لا من مجرد تصور الموضوع اللهم
الا ان يقال يكون بين النتيجة وبين الموضوع خصوصية
بحيث يلزم من تصور الموضوع تصور النتيجة لكنه تكلف

فلهذا قال اوفق ونقول ان العلم باصطلاح النظار لا يطلق
الا على التصديق كما تقرر في موضعه ولا يلزم لتصديق
واحد العلم بالنتيجة بل لا بد من تصديقات فيه لان العلم
بالنتيجة انما يلزم من العلم بالمقدمتين لا من تصور مجرد
الموضوع اللهم الا ان يراد بالعلم التصديق بالوجه المخصوص
فح يمكن حمله على الاول ايضا لكن مع التكلف فلهذا قال اوفق
كونه خبر الرسول فللقطع جزم من الاحكام قوله الصلوة واجبة
والخمر حرام ثبت اي العلم الحاصل بخبر الرسول صادقا ومضمونه
واقعا كالمحسوسات فان قيل المحسوسات المدركات والعلم غير
المدرك قلنا المضاف محذوف تقديره العلم المحسوسات احتمال
يخرج تقليد المقلد فهو خبر الرسول والا او وان لم يكن ثابتا
كان تقليد المطابق للواقع الجازم يخرج الظن فقط لا الشك
والوهم ايضا لا لانهما لا اعتقاد فيهما الثابت العلم بمعنى
الاعتقاد هذا اي هذا المعنى الحاصل من خبر الرسول وكون العلم
الثابت بخبر الرسول بمعنى الاعتقاد المطابق انما انما يكون
في الخبر

في الخبر الثابت بالمتواتر لفظ هذا يحتمل ان يكون اشارة
الى علم بمعنى الاعتقاد اقول هذا السوال وهو ان يقال اذ كونه
خبر الرسول يفيد العلم الاستدلالي وهو انما يكون اذا تواتر
كونه خبر الرسول واما خبر المشهور وخبر الواحد فلا يوجبان
العلم فيكون الخبر الرسول الموجب للعلم من خبر المتواتر فلا يصح
جعله قسيما في تقسيم المذكور والا يلزم ان يكون قسم الشيء
قسيما له وانه محال الاول اي الخبر المتواتر فيكون ضروريا لا استدلاليا
ويحتمل ان يكون اشارة الى العلم بخبر الرسول في المتواتر فقط
بدل على فيه هذا بها الاحتمال الجواز قلنا اعلم ان يحصل الجواب
انا لا نم ان خبر الرسول ما يرجع الى المتواتر بل هو اعم من المتواتر
من فيه من فية ذلك خبر ذلك كانكشاف الوحي والالهام خبر الواحد
هذا جواب عن سوال مقدر تقديره وانتم قلتم ان خبر الرسول
موجب للعلم فيلزم ان يكون ان يكون خبر الواحد مفيدا للعلم
مع انه ليس كذلك وجوابه اما خبر الصادق يوجب العلم (اي القول بان هذا الخبر خبر الرسول وكل خبر الرسول يوجب العلم)
في الاحكام الدنيويه فقط واما في قولنا الاحكام الاخروية (فهذا الخبر يوجب العلم)

فانه يوجب العلم قطعا كان خبر الرسول من فى اى العلم الضرورى
فى المسموع من رسول الله هو العلم بكونه خبر الرسول وايضا به
خبر الرسول المعنى اى العلم بالفاظ ولكونها كلام رسول الله
الا ان هنا ضرورى بحصوله بالسمع به بكونه خبر الرسول
المسموع العلم الضرورى فى المسموع هو العلم الضرورى او
استدلال حال العلم الاستدلالى بمضمونه خبر الرسول بان يقال
ان مضمونه مبتداء الخبر واقع لانه خبر من ظهر المعجزة فى يده وكل
خبر كذلك ثابت ومضمونه واقع فهذا الخبر ثابت ومضمونه
واقع مستفاد من ترتيب المقدمتين اعنى ان هذا خبر رسول الله
وكل ما هو خبر رسول الله فمضمونه واقع لما ثبت من صدقه
بدلالة المعجزات كالخبر المراد خبر الله غير القران ايضا الا ان ملك
الخبر الداخلين فى المتواتر ايضا اقول حاصل ان خبر الصادق
فى الخبر المتواتر وخبر رسول غير جائز لان هنا اقسام خارجيه
عن هذه القسمة فلا يكون التقسيم حاصر العلم اى العلم القطعى
ليخرج التقليد القراين القراين لحسى العقل فيه اشارة

الى ان

الى ان الخبر المقرون بما ينزاحتمال الكذب واحد فى العقل اى من اسباب
العلم فحكمه اى خبر الرسول وخبر الملك اى داخل خبر رسول الله
وخبر رسول وخبر ملك الى عامة الخلق وقد يجاب اى سوال
عن قول من قال الخبر اهل الاجماع حكم التواتر من قوله اهل
الاجماع عنه اى عن خبر اهل الجماعة فى حكم المتواتر اى كما ان
المتواتر اصله احاد وفرعه متواتر وخبر اهل الاجماع كذلك
لان اصله احاد يفيد الظن وفرعه مجموع عليه يفيد القطع
لان المتواتر مشاهد محسوس والمجموع مفعول ولهذا
جعل فى حكم التواتر وخبر اهل الاجماع وخبر اهل الجماع قد يعقد
على ما ليس بمسند الى الحس ولا تواتر فى مثله وان اريد به
انه مثله فذلك لا يسعى الدليل ولا يغنى من جوع قلت المراد به
فى حكم المتواتر لشدته لان الاجماع سند واهله تعتمدون
عليه بمجرده اى بمجرد كونه خبر اهل الاجماع الادلة اى لان الدليل
اربعة الكتاب والسنة والاجماع والقياس حجة اى من قوله
عليه السلام لا تجتمع امتى على الضلالة قلنا منع لهذا الجواب

فان قلت ان اريد بكونه فى حكم المتواترات متواتر ثم لان الاجماع م

او فلا يكون هذا جواب دفعا للسؤال لانه لا يفيد بمجرد بل
بالنظر فانه خبر من ثبت رسالته بالمعجزات فلذلك يعني
ان خبر الرسول ان لم يكن سببا لعامة الخلق بمجرد كونه خبرا
بل يكون سببا لعامة الخلق بكونه خبر الرسول ولهذا اي لاجل
ان لا يفيد بمجرد بل بالنظر في الادلة الدالة على كونه حجة للنفس
لنفس الانسان بها بسبب القوة هذا على راي من قال المدرك
هو العقل والبصر آلة له لا على راي من يقول ان المدرك هو
البصر للعلوم اي للتصديقات يستعمل في التصورات والادراكات
اي للتصورات فعلى هذا يكون العقل عرضا لا جوهرا المعنى
اي المقصود بقولهم بقول العلماء اي قول المتكلمين يتبعها
اي يلزمها وهو عند المتكلمين عرض قائم بالنفس الغائبات
اي معقولات المراد بالغائبات المعاني فان المعنى غائب
عن انصال لانه لا يحس بالبصر والمجردات كذلك بالوسايط
الكتابة والعبارة وغيرها المراد بالوسائط المبادي والمقامات
والتعريفات المبادي هي ما يتوقف عليها التصور والمراد بالوسائط

الدليل

الدليل في التقييد والتعريف بالمشاهدة المشاهدة ارتسام من
جهة الحواس فهو اي العقل اي العقل جوهر مجرد عن المادة في ذاته
مؤثر في الاجسام مدرك للكليات ايضا اي كالمتواتر وخبر الرسول
بذلك اي يكون العقل سببا من خلاف كما انا اعتقد البعض بالباري
تعالى انه فاعل مختار والبعض الاخر اعتقد انه موجب بالذات
وكما انه اعتقد البعض بقدم العالم والبعض الاخر بحدوثه
السمنية بضم السين وفتح الميم جمع من عبدة الاصنام في جميع
النظريات يعني ان العقل ليس بسبب العلم في جميع النظريات اي سواء
كان جميع البديهة وهندسة او رياضة او صبغة او حسابيات وغير
ذلك في الالهيات وهو البحث عن ذات الله تعالى وصفاته وتناقض
تناقض الافكار صرح كانه اشارة الى جواب سوال مقدر وهو
ان يقال لم صرح ان يقال في كونه سببا للعلم لم يصرح في الحواس
السليمة والخبر الصادق مع ان كل واحد منهما سبب للعلم فاجاب
عنه بقوله صرح بذلك لما فيه من خلاف السمنية فان قيل
لم لم يصرح في الخبر المتواتر بكونه سببا للعلم مع ان فيه خلاف

السمنية قلت ان هذا السبب تصريحة ولم يلزم منه قال كذلك منه
قال كذلك فى كل مقام وجد هذا السبب لانه ليس بصحيح
لفساد اى انكر بعض الفلاسفة نظر العقل مفيدا للعلم فى الاكتساب
خلافا على اى خالفه بعض الفلاسفة ما من ان نظر العقل لا يفيد
فى الالهيات بكثرة ذكرتم اى ما ذكرتم فى اثبات ان العقل مفيد للعلم
بنظر حيث حكموا بان العقل ليس بمفيد للعلم وهذا الحكم نظر العقل
فيتناقض لانه يلزم منه ان يكون النظر مفيدا او غير مفيد معارضة
المعارضة هى اقامة الدليل على سبيل الممانعة بالفاسد اى ان يقولوا
بناء على الاختلاف نقايض الاراء قلنا جواب لبعض الفلاسفة
معارضة لانه اثبات ما نفى ونفى ما ثبت فلزم اثبات العلم بالضرورة
فان قيل معارضة اخرى من طرف السمنية النظر الصحيح وانه دور
وجه الدور كون نظر العقل مفيدا للعلم موقوف على اخر وكون النظر
الاخر مفيدا للعلم مفيدا للعلم موقوف على نظر العقل مفيد للعلم
بالعلم المخصوص وفى دور لان افادة النظر المخصوص على افادة
النظر مطلقا بان يقال هذا نظر وكل نظر يفيد العلم بالنظر
المطلق

المطلق فالمقيد اى تسلسل اى العلم بان كون نظر
يفيد العلم موقوف على افادة النظر المخصوص العلم وافادته
لا يتوقف على العلم بان كل نظر يفيد العلم كما زعمهم
فلا دور قلنا هذا جواب للشق الاول والجواب
انا لا نسلم ان اثبات النظر بالنظر وانما يلزم ذلك ان
لو كان اثباته لكونه نظريا اما اذا كان سبب ذاته
فلا يلزم الدور خلاف والحال لان الخلاف واقع
للسمنية فى جميع النظريات والبراهمة فى الالهيات
اما لعناد كالسوفسطائية العقول اما العقل قوله
عليه السلام فى حق النساء هن ناقصات العقل
والدين واما العقل لانه فضل الله تعالى وهو خصه
منه وفضل الله تعالى يتفاوت بحسب قابلية المحل
والاستعداد ينقص ويزيد لكونه فاعلا مختارا
متفاوتة خلافا للمعتزلة الاثار اى الاثار الصادرة
من العقل او من الصحابة امة النبى عليه السلام

الفطرة الخلقة من العقل من بعض الاثار اى من الحديث والتفسير

اى الافكار النظرى فلا يلزم توقف النظر بالنظر اى اشارة العقل

الاستدلال يعنى ان بعض العلماء اطلق الاستدلال على الاستدلال

من العلة الى المعلول وعلى الانتقال من المعلول الى العلة وبعضهم

خص الاول بالتعليل والثانى بالاستدلال وشهادة كقوله عليه

السلام هن ناقصات العقل وقوله تعالى فان لم يكونا رجلين

فرجل وامرأتان الاخبار اى من الاخبار الرسول والنظرى اى اشار

الى اخبار الشق الثانى نبت عن الثبات مخصوص والمراد

بخصوصيته هذا النظر كون العالم فى صغرى القياس موضوعا

والمتغير محمولا وكون المتغير فى الكبرى موضوعا والحادث

محمولا بل لكون الخ لا يعتبر له اى لا يعتبر عنه بالنظر فى اصطلاح

القوم لان لا يكون فى نفس الامر ذلك يعنى افادة عنه

هذا المطلوب بالضرورى وان كان المطلوب نظريا زيادة

اى كون منع اثبات النظر اثبات الشى الكتاب عن عبارة

المص وتقرير الشارح ان الضرورية فى مقابلة الاكتسابى

بمعنى

بمعنى الحاصل بمباشرة الاسباب بالاختيار وملعبارته هو من العلم

التوجه اى بالمعنى من غير لكن احتياجه الى التوجه لا يقال فى بداهته

الى تفكر الى فكر نسخ كل الشى لان معنى الكل ان يتركب الكل من الشى

وغيره ومعنى الجزء ان يتركب الكل منه ومن غيره فلا يجوز ان يكون

الجزء اعظم منه فان الكل عبارة عن مجموع الاجزاء او الجزء الاعظم

من جهة الكل فاذا زاد الجزء زاد الكل ايضا لان الكل انما يكون كلا

الا مع ذلك العضو لا بدونه فلا يتصور اعظمية له بدونه والا لزم

ان يكون الشى اعظم من نفسه وهو محال يعنى من قال انه يتوقف

على الحس لان الجزء قد يكون اعظم من الكل كما يدل بالمشاهدة

فى يد الانسان ومن يعنى ومن قال فانه يتوقف على الحس فيه اى فى

قوله بان كل الشى اعظم من جزءه والجزء لان الكل انما يكون

مع ذلك العضو كلا لا بدونه فلا يتصور الا عظمية له والا لزم ان

يكون الشى اعظم من نفسه ومن غيره وهو محال الاستدلال

فان اهل عن ذاته كالواحد مع العشرة فانه ليس غير العشرة

لانه جزء منها وليس منفصلا عنها والا لكانت العشرة

السنة والجماعة قالوا صفات الله
لا غيره بمعنى انها ليست ذاته
ولا منفصلة ص

اما انها ليست عين ذاته للزم اتحاد القائم والوصف القائم وبلزم
الترادف بين الوصف والاسم وهو محال واما انها ليست
منفصلة عنها فلانها لوكانت منفصلة عن ذاته لكانت
اما قائمة بنفسه اوقائمة بالغير وكل منهما البطلان وهذا
انما يصح ان لو فسر الغيران بانهما الموجودان اللذان
يمكن ان يوجد احدهما بدون الاخر اذ لوكان المراد بالغير السلب
لزم ارتفاع النقيضين وهو بالضرورة اذ لا يمكن ان يرفع
العينية والغيرية كالحيوة والموت من العلة يعني ان بعض العلماء
اختلفوا الاستدلال على الاستدلال من العلة الى المعلول وعلى
الانتقال من المعلول الى العلة وبعضهم خصص الاول بالتعليل
والثاني بالاستدلال نارا هي علة دخانا ومعلول النار هي علة
دخانا الاول الاستدلال من العلة الى المعلول كسبي اكتسابي
نسخ الظاهر ان المراد بالكسبي النظري والاستدلالي وفيه
اشارة الى ان الاكتساب والنظر والكسب والاستدلال
الفاظ مترادفة يطلق كلها على استخراج من الدليل

وفيما ذكر

3P

وفي ما ذكر الشارح تعسف يلزمه فلذلك العلم الحاصل من عدم
التمييز بين المذكور المستلزم عدم التمييز باين سببها بالكسب
هذا تفسير بمطلق الاكتساب ما شرد استعمال المباشرة
ودركا دى شدن الاسباب بصرف الاسباب اي من الحواس
والعقل اي الحواس والعرفيه بجعولا ن الظاهر من تقسيم المص
جعل الضروري قسيم الاكتسابي وعلى ما ذكره يكون الاكتسابي
اعم من الضروري فالاولى ان يجعلا الاستدلالي والاكتسابي
مترادفين كالبدهي في القسم ولو كالان في تقسيم واحد وصح
البداية جعل الضروري قسيم اكتسابي في تقسيم الاول وقسم
الاستدلالي في التقسيم الثاني فلا يكون الاستدلالي
والاكتسابي بمعنى ففهمهما ولا كلام فيه والنظر عطف تفسير
يعني كصرف نظر العقل المقدمات اي في ترتيب الامور
حلوقه الاستدلاليات في الحسيات والاصغاء اي في
المسموعات كوش فرو داشتن الحدقة في المبصرات في الحسيات
العين اي تحريك العين يمنه ويسارة وهو السواد التي

فی رسد العین کردانیدن چشم از دیدن چیزی ذلك كاللمس
والذوق والشم فالاکتسابی تعریبه اعم وهو اکتسابی ولا
استدلالی لانه لا نظر فی الحدقات فكل فالاکتسابی
اعم منه لانه یحصل بالنظر فی الدلیل والجدان ولا عکس
هذا مثال الاکتسابی لا عکس ای لیس کل اکتسابی استدلالیا
لان بعض الاکتسابی یکون بدیهیا کالحسیات الحاصلة
بالاحتیاج الضروری الضروری فی مقابلة الاعم ای الاکتسابی
نقیض الاعم ونقیض الاعم اخص من نقیض الاخص کما عرفت
فی موضعه للمخلوق یعنی لا یکون یحصل باختیار المخلوق
بل بتقدیم اختیاره کالعلم بوجوده وتغییر احواله فانه علم
لا یکون تحصیله مقدورا للمخلوق والا یلزم تحصیل الحاصل
وهو محال الاستدلالی ینسب الی ان الکل فی العلم التصدیق
وانفهم منه فعلی یکون بین الضروری والاستدلالی متباینة
ولا یلزم منه ان یکون بینه وبین الاکتسابی ایضا کذلك لان
متباینة الاخص لا یلزم ان یکون مباین الاعم بل بین

الاکتسابی

الاکتسابی والضروری عموم وخصوص مطلقا والاکتسابی
اعم من الضروری بهذا المعنی ههنا ای من کون الضروری مقولا
فی مقابلة الاکتسابی وفی مقابلة الاستدلالی وبعضهم جعل
بعضهم العلم الحاصل بالحواس ضروریا هو من جعل مقابله
الضروری اکتسابی یلزم التناقض ووجه ورود التناقض وهذا
المقام انه فهم من الکلام الاول ان الضروری لا یکون بواسطة
الکسب ومن الثانی ان الضروری یکون بواسطة الکسب
وهذا تناقض ودفعه الضروری فی الکلام الاول مقول فی مقابلة
الاعم وهو الاکتسابی وفی الثانی مقول فی مقابلة الاخص
وهو الاستدلالی وبین هذین الضروریین مغایرة فلا تناقض
لانتفاء کون مورد الایجاب والسلب واحدا فافهم وجه
التناقض هو انه نحو الحسیات من قبیل الاکتسابی من حیث
جعله حاصلا من کسب العبد بمباشرة سببه ومن قبیل
الضروری من قبیل الاستدلالی الذی هو من اقسام الکسبی
اعلم انه لما قسم العلم ضروری واکتسابی علم انه مقابلة ولما

اخری من حیث جعل الضروری

قسم الحاصل من النظر الذي جعله اكتسابيا اي الضروري والاستدلالي
علم انه ليس مقابل له هو قسم من اقسامه هذا هو التناقض
ضروريا هذا بالمعنى الثاني لا بمعنى الاول لانه لا يصدق عليه
انه لا يكون تحصيله مقدورا للمخلوق بل يصدق عليه انه حاصل
بدون فكر ونظر فظهر ان الضروري هنا لا بالمعنى الذي هو في قوله
ان العلم الحادث نوعان البداية الامام الصابوني الحادث
الحاصل بحدث اي يوجدك فهذا يصدق انه ضروري بمعنى
انه لا استدلالي منه الاسباب حيث جعل الضروري اولا قسما
للاكتسابي وجعل ثانيا قسيما من الاكتسابي قال صاحب البداية
البداية بالنظر فيفهم من قوله باول النظر ان يكون تحصيله
باختياره وفي كلامه الاول يفهم عكسه وهو تناقض العقل اي توجه
العقل سبب في الواقع العقل لكن لما كان ما حصل بسبب
العقل على ضربين احدهما ما حصل بتوجه فقط وثانيهما ما
يحصل بالتفكر فاوردهما تفكرا وفيه شي لان العلم بهذه المقدمة
ان كان كسبيا واختياريا فكيف اورد في المتن نظر المقابل الكسبي

والجواب

32

والجواب ان ما حصل باول توجه العقل كسبي بحصله بمباشرة
الاسباب وهو العقل وضروري بحصوله بلا فكر ونظر الالهام
الفرق بين الالهام والاعلام ان الاعلام يكون بالكسب وغيره
والالهام لا يكون الا بغير الكسب فيكون بينهما عموم وخصوص
مطلقا الفيض اي يحصل المعنى في القلب بدون الكسب
بصحته هذا الصحة من قولهم فضح الدليل والمدعى اي لم
ولزم على الخصم بافرادها للتنبيه على المراد انه ليس من اسباب
الاحتجاج والا لزم وانما قال اهل الحق لان فيه خلافا عند اهل
التصرف والروافض فان الالهام عندهم سبب للعلم الاولى يعني
الاولى ان يبدل المعرفة بالعلم ويحذف الصحة الصحة المركبات
نحو علمت زيدا قايما البعض وهم المنطقيون البسايط من
التصورات لا يهام لانه يبهم منه ان الالهام سبب معرفة فساد
الشيء وليس كذلك الالهام ليس من اسباب معرفة الشيء مطلقا
سواء كان لصحته او فساده الواحد هذا سوال على حصر
الاسباب في الثلث قوله واما خبر الواحد العدل هذا جواب

عن سوال مقدر وهو ان يقال انتم قلتم ان اسباب العلم للمخلوق
ثلثة والحال ان الخبر الواحد العدل وتقليد المجتهد ايضا
يفيد العلم فان لا يكون الحصر صحيحا فاجاب بقوله واما الخبر
الواحد العدل العالم فلذلك قيل عالم لانه علم على وجود الصانع
واشبعت فتحته فتولدت الفا فصار عالم يفسر العالم
بجميع ما سوى الله كما هو المشهور فانه كما يقال على الجميع
يقال الكل العاضة سواء بطريق الحقيقة او المجاز يعلم هذا
اشارة الى ان العالم سمي عالما لكونه يستدل به على وجود
الصانع القديم هو الموجود الذي لم يسبقه العدم اصلا و
مقابله الحادث من هذا مشهورة بالمراد بالعلم المجموع وما من
الشمس والقمر وسائر الكواكب عليها اي الاشجار والاحجار
محدث اي بحدوث الزمان العناصر اربع ماء وتراب ونار
وهواء والفرق بين قدم السموات والعناصر ان السماء قديم
بالمادة وبالصورة وبالشكل لا ينقلب ولا يتبدل بخلاف العناصر
لان العناصر قديمة بانقلاب صورة النوعية لكن قدمه بالنوع

لا بالشخص

لا بالشخص لانه مستبدل ثم جواب عن سوال مقدر تقديره
كيف قلتم ان الفلاسفة ذهبوا الى قدم السموات والعناصر
مع انهم اتفقوا في حدوثها اجاب بقوله ثم الاحتياج الحدوث
الذات سبق وحدوث الزمان بذاته القديم بالذات وهو غير
المسبوق ولا يحتاج الى الغير القديم بالزمان وغير المسبوق بالعدم
ويحتاج الى الغير الحادث بالذات وهو غير المسبوق بالعدم ويحتاج
الى الغير الحادث بالزمان وهو المسبوق بالعدم ويحتاج الى الغير
ولم يتعرض اي بيان كل واحد من الاعيان والاعراض له بحدوث
كل منهما ما فسر بالممكن ليلا يشتمل على الواجب الوجود لان الواجب
الوجود يصدق عليه انه من الاعيان لانه موجود في الخارج
بذاته يعني كون الاعيان ممكنا بقرينة كونها من اقسام العالم
وان العالم ممكنات تحيزه تحققه موضوعه كانه اشارة الى دفع
ما يتوهم من العرض متحيز في الذي هو محله متحيزا بالذات
العرض كالبياض فان تحققه لا يتصور بدون محله الجوهر
الموضوع محل لا غير لا انتقال العرض عن الموضوع بذاته

هذا تفسير متناول لذات الله تعالى بخلاف تفسير المتكلمين استغناء
والاستغناء عن المحل اذ يكون محل اصلا كالمجردات اولا يكون ولكن
لا يقومه كالصورة والجسم به اي بشيء اخر الجسم فالسواد يتحيز
الجسم وصفاته الباري لا يتحيز بتحيز الباري لان ذات الباري
منزه عن التحيز مركب فهذا مذهب الاشاعرة لان الجسم
عندهم متحيز يقبل القسمة سواء كانت من جهة او لا الجسم
اي فان مجرد التركيب كاف في الجسم عند المتكلمين وعند البعض
وهو الجبائي من المعتزلة الابعاد ثنان للطول واثنان للعرض
والاربعة فوق هذا العمق ليحصل العمق وهو مذهب المعتزلة
الاولون وهم القائلون بان الجسم مركب من جزئين او فصاعدا
نظرا في الاستدلال المذكور نظرا لان الجسم افعل من الجسامة
فيكون معنى قولنا فهذا اجسم من ذلك انه اذا عظم من المقدار
الا انه اعظم منه في كونه جسما والتحيز في الثاني دون الاول
يعني ان مجرد زيادة الجزء لا يفيد تحقق الجسمية بل يفيد كون
الجسم موضوعا بالضخامة اي عظمت والمقصود ليس هذا

وهما

وهما لان الوهم عاجز عن معرفة انقسامه لغاية صغره فرضا لان
فرضه محال ولم يقل او ولم يقل مكان قوله كالجوهر هو لان الجوهر
لا يحصر عند الخصم في الجزء الذي لا يتجزى لان الهيولى والصورة
عنده جوهران ولا وجود عند الجزء الذي لكن عندنا ليس الصورة
جوهرا ولا وجود للهيولى بل الموجود من الجواهر بعد التركيب
الاجزاء التي لا تتجزى ولهذا فسر الجوهر بقوله وهو الذي
لا يتجزى عقلا لشموله للهيولى والصورة والعقول والنفوس
لا بد حين قيل وهو الجوهر الهيولى الهيولى جوهر يتعلق الصورة
المختلفة والصورة جوهر حال في المحل والجوهر شيء اذا وجد لا يكون
في موضوع ذلك اي يتم الحصر على الجوهر الفلاسفة يعني ذهب
الفلاسفة الى ان الاجسام مركبة من الهيولى والصورة وهي
عبارة عن جوهرين احدهما محل والاخر حال فيه فالمحل هو الهيولى
والحال هو الصورة تركيب يعني تركيب الجسم عند الفلاسفة من
الهيولى والصورة بخلاف المتكلمين فان الجسم عندهم مركب
من الاجزاء التي لا تتجزى حقيقة احترازا عن كرة المحسوسة

فيجوز ان يكون الخط بالفعل حقيقي وهو الذي يكون جميع اجزائه
على السواء لا يكون بعضها ارفع وبعضها اخفض فيها كرة الخط
هو الذي له طول فقط فلم تكن اي لم توجد اشهرها اي اثبات الجزء
لا يتجزى منقسما اي كل ما يقوم بذاته لا الى كما ذهب اليه الفلاسفة
بكثرة عند المتكلمين الثاني المدعى ان الجزء ثابت لان الاجتماع ليس
لذاته يعني ان المدعى هو ان الجزء الذي لا يتجزى ثابت لان كل عين
لا يجوز ان يكون منقسما الا الى نهاية لها بد وان ينتهي بالاجزاء الى الجزء
الذي لا يتجزى لان كل عين لو كان منقسما الا الى نهاية لزم ان يكون
الخردلة مساويا بالجبل الكبير في المقدار لان العظم والكبر انما يكون
باعتبار كثرة الاجزاء لذاته عند الحكماء ان الجسم متصل الاجزاء قادر
اي اذا كان الجسم قابلا للافتراق فالله قادر الجزاي منتهى الى الجزء
الذي لا يتجزى الاول وهو اقوى الادلة وهو هذا جواب عن سوال
مقدر ان النقطة حالة في الجزء وعدا انقسامها يستلزم عدم
انقسام الجزء والله اعلم الثاني توجيه الجواب عن الثاني ان قولك
العظم والصغر بكثرة الاجزاء وعليها ان اردتم بالاجزاء الاجزاء

بالفعل

بالفعل فلا نم وجود الاجزاء في الجسم فضلا عن قلتها وكثرتها العظم
هذا جواب عن سوال المقدر وهو ان يقال اذا لم يكن اجتماع اجزاء
اصلا ينبغي الا يتفاوت الاجسام في العظم والصغر فاجاب بقوله وانما
ادلة
العظم والصغر بالجسم ادلة يعني الفلاسفة في نفي الجزء الذي
لا يتجزى ثمرة ام لا خ بين المتكلمين والفلاسفة وهو ان الجزء
الذي لا يتجزى ثابت او غير ثابت الهندسة لان اصول الهندسة
مبنية على مقولة الكم المتصل والكم المنفصل وهما موقوفان
على ثبوت الهيولي والصورة تابعا على قول المتكلمين التحيز
تحققه اختصاص على قوله الفلاسفة قيل ليس من تمام التعريف
لان ما قوله ما لا يقوم عبارة عن الممكن الاعراض كما في الاعراض
والبنوة
النسبية كالابوة فانه لا يمكن تعقل الابوة بدون من له البنوة وكذا
البنوة بدون من له الابوة تمام اي لا يكون من تمام التعريف
بل لبيان حكم العارض لان صفات الله خارجة عن ذلك التعريف
بدون ذلك القيد بناء على ان العرض من اقسام الممكن الذي
هو عبارة عما سوى الله من الموجودات فلا يكون المعرف

[illegible] بالترکیب
[illegible] کالسواد والبیاض [illegible]

متناولا لصفات الله تعالى فضلا عن الخروج لان الخروج يعنى
يتركب من السواد والبياض الحركة كل واحد منها يكون فى الجزء
الذى لا يتجزى وفى الجسم ايضا مرارة اى حرافة تيزى عفوصة
كركه دسومة جرب تفاهة لذت سن انواع ما جرى فى ظاهر
اللسان وباطنه اسماء اى ليس باسماء بل باعتبار اضافته الى
المحل بل يضاف الى محلها كرائحة المسك ورائحة الورد للاجسام
يعنى للالوان والطعوم والروائح لا يعرض الا للاجسام والا
كوان يعرض الاجسام والجواهر لانها يفرق ويجمع ويحرك ويسكن
يعنى ان الاكوان يعرض الاجسام والجواهر وما عداه لا يعرض الاجسام
معنى ظاهر كلام وهو قوله ويحدث فى الاجسام والجواهر الفردة
ان جميع الاعراض كما يحدث فى الاجسام يحدث فى الجواهر الفردة
الا ان الظاهر ان الوان والطعوم والروائح لا يحدث فى الجواهر الفردة
لان انواع هذه الاشياء لا يمكن ان يوجد فى الجواهر لانها غير
مشاهد ولا محسوس واما الاكوان فيشتمل عروضها الجواهر
والاجسام طريان اى طريان العدم على الاعراض دليل على انها حادث
لیست

36

لیست بقدیم بل حادث العدم واذا طرء العدم على شئ يدل على حدوثه
فظاهر اى ظاهر ان العدم ينافى القدم لان الواجب لذاته هو الذى
يجب وجوده ويمتنع عدمه والا اى ولم يكن القديم واجبا لذاته
بل كان غيره لزم استناده اليه بطريق الايجاب حتى لا يلزم تعدد
القدماء اذا قوله اذا الصادر تعليل معلول محذوف تقديره
لم لا يجوز ان يكون استناده اليه بطريق القصد والاختيار قلنا
لا يجوز ان يكون اذا الصادر عن العلة ومن جميع ما يتوقف
عليه الوجود ومن جملة الايجاد والايجاد لا ينفك عن الوجود
بسبب ان القدم ينافى العدم فلانها وهو الصغرى فكل كبرى
حادث فيكون الاعيان حادث الايجاب مثل منا ان الله الخلو
اى عدم الخلق الاعيان عن الحركة والسكون عن الكون اى الوجود
فى مكان كان اى فان كان فى خير ساعة ومضت عليه ساعة
فيكون كونا اخر وهذا معنى قوله مسبوقا بعينه اى الجوهر
والجسم معنى والحركة بمعنى التوسط جزء من الحركة بمعنى
القطع لانها الحصول فى الان الثانى بمعنى القطع الحصول

منهما فى مكانين قولهم عند المتكلمين لا يكون الجوهر والجسم واعلم
انهم اختلفوا فى جواز خلو الجسم عن الحركة والسكون لانه
فرض حصول الجوهر فى انين فصاعدا فى مكان واحد جاز ذلك
او الجسم فى زمان حدوثه ليس ساكنا لكونه غير حاصل
فى مكان واحد انين غير متحرك اذ الحركة عبارة من حصول انين
فصاعدا فى مكانين والجسم لم يحصل فى ذلك الحيز بعد ان كان
فى حيز آخر واما اذا فسرنا السكون حصول الجسم فى مكان كان
الجسم فى اول زمان الحدوث ساكنا وكان السكون فى معنى الكون
لا ينحصر لا نوعا منه اصلا اى الحدوث يحصل الآن لا يطلق عليه
السكون والحركة فكيف ينحصر فيهما الاجسام لان البحث
فى الاجسام والاعراض المشاهدة ولا شك انها مسبوقة بكون
اخر المدعى اى الحدوث لان غرضنا فى اثبات الحركة والسكون
فى الاعيان واثبات الحدوث فيها وانتم فى المنع اعرضتم بحدوثها
تعلمت والذى ذكرتم لا يتعدد فيه الاكوان ولا يتجدد عليه
الاعصار والازمان الاكوان كالافلاك والحركة والعناصر

الاعصار

الاعصار دون تكرار لان البقاء عرض ايضا ولو بقى الاعراض لزم قيام
العرض بالعرض وانه محال وفيه بحث لانا لا نسلم لان البقاء موجود
ولكن سلمناه لكن لا نسلم استحالة العرض بالعرض حدوثهما اى الحركة
والسكون فلانهما دليل الاول بحدوثهما ولان دليل الثانى
النقض اى المرور جائز ان قلت جوازه لاستلزام وقوعه فيجوز
ان يوجد سكون مستمر قلت جوازه يستلزم سبق العدم لان القدم
ينافى العدم مطلقا وبه يتم المقصود ابحاث المذكورات هذا على
قوله والاعيان اجسام وجواهر اى سوالات من طرف الفلاسفة
وهذا لابحاث من طرف الحكماء على اهل السنة من الجواهر اى من
الاجزاء لا تتجزى والاجسام مركب من الجواهر معطوف على
انحصار الاعيان تقديره لا دليل على انه يمتنع او النفوس فانها
اعيان وليس اجسام وجواهر بمعنى الاجزاء التى لا تتجزى
الثانى هذا اعتراض لقوله الكل حادث اما الاعراض فبعضها
بالمشاهده وبعضها بالدليل اما ذكر من بعض الاعراض
بالمشاهدة وبعضها بالبيان وهو طريان العدم لم يدرك

يعني اذا لم يدرك حدوثه بالمشاهدة لم يدرك حدوث الحركات
بالدليل حدوث فاذا ثبت حدوث السموات ببعض الاعراض
التي يدرك بالمشاهدة حدوثه ثبت حدوث الاعراض الاجزاء
التي يدرك لان حدوث محلها لا يستلزم حدوثها الاعيان
فان اعيان السموات اذا كانت حادثة يكون العوارض القائمة
بها حادثة الثالث هذا اعتراض على قوله لو ثبت في الازل لزم
ثبوت الحادث في الازل هو اي الازل عند بعض المتكلمين فيها اي في
حالة مخصوصة ازلية هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال
ان الجسمية لا يجوز كونه في الازل فكيف يجوز كون الحركة
في الازل في مذهب الفلاسفة المطلقة فيكون حركة المطلقة
ثابتة في الازل كالجسم والجواب وانما خص الجواب عن السؤال الثاني
من البحث الجانب لانه عن الادلة ظاهر ليست كل واحد من
جزئيات الحركة مسبوقا بالعدم المطلق لانا نمنع ان قدم المطلق
مع حدوث كل من الجزئيات غير متصور وانما لم يتصور اذا
انقطع الجزئيات باسرها وليس كذلك على زعمهم الرابع هذا

يرد على قوله فلان الجسم والجوهر لا يخلو عن الكون في
حيز الحاوي الجسم المحيط المماس صفة السطح الباطن
المحوي الجسم المحاط والجواب قيل الصواب ان يقول الحيز
هو الفراغ الذي يشغله الشيء ويشمل الجوهر الفرد الا
انه يمكن ان يدفع مبداء بان مساغ السؤال في الخصم
وتعرضه له للمبالغة اقول حاصل السؤال اشارة الى رد
قوله فلان الجسم والجوهر لا يخلو عن السكون في الحيز
وحاصله ان يقال الا قولكم فلان الجسم والجوهر
لا يخلو الخ اما حقيقة مهلة فلا ينتوهم الحصر قولكم
الذي هو عن جميع الاجسام والجواهر الذي هو غير
المطلوب واما قضية كلية فيلزم عدم تناهي وهو الذي
ذكره الشارح الفراغ الخالي فيه اي في الفراغ المتوهم
طرفي اي الوجود والعدم والمحدث يعني لما ثبت
بالدليل ان العالم محدث والمحدث ما يكون وجوده
وعدمه بالنسبة الى ذاته سواء فلم يكن وجوده

مقتضى ذاته بل يكون بغيره فاذا استوى على الطرفين فلا بد من مرجح
احد الطرفين الجانبين على الاخر والا فهو باق على العدم بناء على
ما كان حقه الوجود الممكن الموجود وهو الذات الذى يقتضى عدم
اقتضاء الوجود والعدم بالذات فح يكون من جملة العالم قوله
مع ان العالم اسم بجميع ما يصلح علما على وجود مبداء له ما يصلح
اى علامة دليلا على وجود مبداء له والشئ لا يدل على نفسه فلا يكون
مبداء ومدلولا الاولى ان يقال اسم لكل ما يصلح علما لئلا يتوهم كون
كل ما يصلح علما جزء من العالم وليس كذلك بل خاص وعليه اسم العالم
على ما سبق له يقال لم نخل لو كان هو جائز الوجود لكان من جملة العالم
فلم يصلح محدثا للعالم والفرق بين ما يقال والذى اى ما قيل استدلال
بالحدوث على وجود الصانع الذى يقال الاستدلال بالامكان على وجوده
ما يقال قائله المتكلمين ان يكون المذكورات قولنا ما يقال ان
مبداء الممكنات باسرها الى اخر يتوهم وفيه بحث فان معنى عدم
افتقاره اثبات الصانع الى ابطال التسلسل اى يكون اثباته بحيث
لا يجعل بطلان التسلسل احدى مقدماته ولا يلزم من قبحه الاستدلال
بهذا

39
بهذا الدليل على ابطال التسلسل ان يكون بطلانه احدى مقدمات هذا
الدليل بل ثبوت الواجب يكون احدى مقدمات ابطال التسلسل هو
ما يقال العلة لانه يلزم خارجا اى علة مشهور اى مشهور ادلة ابطال
التسلسل برهان التطبيق هذا صورة برهان التطبيق
زايد هذا صورة الابن من المعلول وهو ما يكون علة
الشئ ناقصا صورة الاب له اصلا الاخير كاليوم مثل الابن الى غير نهاية
مثل الاب ومما قبله كاليوم والامس اى من المعلولات الذى قبله بالعلة
الاولى اى جزء الاول الاول اى جزء الاول جزء الثالث بالثالث
والرابع بالرابع والخامس بالخامس الى غير ذلك كان اى كون الناقص
كالزايد وانه لازم ان لا يكون الناقص ناقصا والزائد زائد وهو مح كونه
خلاف المقدور واحدا اى جزء واحد الثانيه الجمله الناقص الجملة
الثانية كانت اى الجملة الاولى وان لم يكن اى وان لم يكن بازاء كل واحد
من الاولى واحد من الاول واحد من الثانية وجد اجزء منه اى من تناهى
الثانيه فثبت التناهى متناه اى فرد واحد بقدر اى فرد واحد
التطبيق هذا تنبيه على ان التسلسل فى الامور الاعتبارية غير محال لان

تحقق تحقيق عدم التناهي فى الاعتبارية وليس ذلك بلازم فيما دخل
اى سواء اجتمعين فى الوجود كالعلل والمعلولات اولم يجتمع كالحوادث
اليومية فان برهان التطبيق يدل على امتناع عدم تناهيهما ما اتى
الاعداد غير تناهي بالاجماع هواء يكون موجودا محققا فى الخارج
النقض وتوجيه النقض انه لو صح الدليل بجميع مقدماته لزم ان يكون
الاعداد متناهيا بالطريق المذكور مع ان الاعداد غير متناهية
اجماعا الواحد من الجزء الواحد ولا بمعلومات ولا يرد النقض
بمعلومات الله تعالى ومقدوراته على برهان التطبيق الاولى الجملة
الاولي اكثر لانها يتناول المعدوم والموجود على وجه كلي لان
كل ما هو معلوم الله تعالى فهو لا يلزم ان يكون مقدورا كالبارى
وصفاته وجميع الممكنات فان مقدوراته يقتضى صحة الوجود وسبق
العدم لما كل ما هو مقدور فهو معلوم الثانية الجملة الثانية لا تناهيها
اى مع لا تناهي مقدورات الله تعالى يعنى اى قدرته لا ينتهي الى حد
لا يجوز ان قادرا على ازيد منه لا بمعنى بل بمعنى لا نهاية له اى الاعداد
والمقدورات والمعلومات محققة ولا يكون وهميا لان الوهم

يقطع

ينقطع بانقطاع الوهم وفيه بحث لانه ح لا يكون الفرق بين علم البارى
تعالى وبين علمنا لان النفس الاية ولا ينتهي علمنا الى حد لا يتصور فوقه
اخر الوجود اى عدم تناهي ما هو تحت الوجود وهو فانه ح نخ
الواحد اعلم ان الواحد يطلق بالاشتراك على الواحد بالشخص
وهو الذى يكون نفس تصوره مانعا عن وقوع الشركة فيه كزيد
مثلا وهو المسمى بالجزئي الحقيقي عند المتكلمين وعلى الواحد
بالنوع كافراد الانسان المتحدة فى الانسانية ويقال لها الواحد
بالنوع وعلى الواحد بالجنس كالانسان والفرس والحمار المتحدة
فى الحيوانية ويقال لها الواحد بالجنس وعلى الواحد بالفصل كافراد
الانسان المتحدة فى الناطقية ويقال لها الواحد بالفصل والمراد
ههنا من الواحد الشخص لا البواقي اذا عرفت هذا فنقول صانع
العالم واحد بالشخص فى ذاته وصفاته والمشهور اى دليل مشهور
فى ذلك فى اثبات التوحيد فى دليل كون صانع العالم واحدا ومفهوم
واجب الوجود فلا يصدق الا على ذات واحد التمانع التنازع فيهما اى فى
السموات والارض الا بمعنى غير الله وتقريره اى تقرير الاية

لو امكن وبهذا يندفع الاول بينهما اى صانعان قادران على الكمال
احدهما اى فى حالة واحدة و الاخراء الهة اخرى لان وبهذا يندفع
الثانى فى نفسه اى فى الذهن يمكن اى امكان التمانع يمكن تعلق الارادة
وكذا امر ممكن وبهذا يندفع الثالث منهما من الحركة والسكون المراد به
الثالث
الحركة والسكون وح اى حين كون كل واحد من الحركة والسكون
امرا ممكنا ويتعلق الارادة بكل منهما كذلك فى نفسه امرا ممكنا الاراد
اولا يحصل الامران معا فلزم ارتفاع النقيضين الضدان اى لا يحصل
واحد ما فيلزم مجموع ذولا يحصل هرا والجميع فيلزم عجزهما اولا
فيلزم اجتماع الامرين المتضادين وانه مح اولا يحصل منهما شئ
فيلزم عجزهما معا او يحصل احدهما دون الاخر عجزا ولا معا واحدهما
وهو اى القدرة والعجز ينافيه امارات اى العلامات لما فيه فى العجز
المذكور ثابتة اى من رائحة الاحتياج المحال وهو الجمع بين
الضدين وعجز احدهما محالا لان ما هو مودى الى المحال محال
تفصيل اى برهان التمانع وبما ذكرنا اى امكان التمانع اذ يتفقا
اقول اما اندفاع الاول فلان الجواب الاتفاق لا ينافى امكان
التمانع

التمانع وامكان التمانع كاف فى المطلوب واما اندفاع الثانى
فلان امتناع الممانعة بالغير لا ينافى امكانها بالذات واما اندفاع
الثالث فلان اجتماع الارادتين غير ممتنع والممتنع هو اجتماع
المراد كما فسره بعض واما اندفاع الثانى فلان استحالة
الممانعة ناش من الغير ومثلها لا ينافى قدرة الواجب ومنه يعلم
عدم وروده ان يقال على قولنا ان يقدر على مخالفة الاخر لزم
عجزه لم لا يجوز ان يكون مخالفة الاخر محالا والمحال غير داخل
تحت قدرة الله تعالى لان ما لا يدخل تحت قدرته هو المحال
بالذات لا المحال بالغير غير ممكن اذ قد بين الممانعة فى نفسها امر ممكن
والمح انما لزم كل المتمانعين اليها فهو المح الارادتين اذ قد بين ان لا
تضاد بين الارادتين بل بين المرادين الا بمعنى غير اقناعية اى
يجعل الخصم قانعا اى غير قطعية اى يفيد الظن والملازمة اى بين
تعدد الالهة والفساد عادية اى عقلا تعدد الالهة و لا فساد
السموات والارضين عادية للائق اى ان يكون الحجة
اقناعية والملازمة عادية اى يفيد الملازمة بالظن واليقين

بالخطابيات اى الظنيات العادية واما عند العقل فيجوز ان يتفقا
فالمراد منها المقدمات الغير اليقينيات اشير اى الى ان التغالب
والتمانع ولعلا اى غلب بعضهم والا اى ان لم يكن الحجة اقناعية
والملازمة عادية بل يقينية وقطعية خروجهما اى خروج
السموات والارضين بجواز اى خروج السموات والارضين عن هذا
النظام النصوص كقوله تعالى يوم نطوى السما كطى السجل
وقوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه وقوله تعالى كل من عليها
فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاكرام فيكون فساده
ممكنا على تقدير ان يكون حجة عقلية والملازمة عقلية
فيه بحث فان السائل لم يدع امكان التمانع بمجرده يستلزم
انتفاء المصنوع بل امكان التمانع على تقدير تعدد الصانع
فيستلزم انتفاء المصنوع وهو صحيح لا يقال جواب اعلم الافعال
اى فى الايجاد صانعا لامكان التمانع فى الافعال فلم يوجد لكنه
موجود اى اذا امكن التمانع لم يوجد المصنوع بناء اى عدم تكون
مصنوع اى مصنوع ذلك العالم بل يستلزم وجود المصنوع على مع

انه يرد بان يقال لا نم انه على تقدير تعدد الالهة يلزم عدم تكونهما
بالفعل لجواز ان يتفقا على هذا النظام اى كان عدم تكونهما بالامكان
لا نسلم استحالته بناء على ان الفاعل مختار له اذ يوجد معها
والا تركها الملازمة هى تعدد الصانع وانتفاء المصنوع بالفعل
يجوز هنا الاتفاق على هذا النظام ومنع معطوف على الملازمة
انتفاء يعنى ان اريد عدم التكون بالامكان فلا نم استحالة
تعدد الصانع على ذلك التقدير بانتفاء اللازم ممنوع وكذا
انتفاء الملزوم ان اريد لو اريد باللازم عدم التكون بالامكان
مع وجود العلة التامة لتم الامر لكنه يفيده اى انتفاء عدم
تكون السموات والارض بالامكان بل ممكن الاول وهو المقدم
والشرط الفساد فساد السموات والارض التعدد لا يدل
على انتفاء الفساد فى الان والمستقبل بسبب انتفاء التعدد قد
يستعمل بحسب اصطلاح المتكلمين فى الفرق نحو متغير لكنه
متغير فالعالم حادث بل متغير والاية اى من قبيل استعمال بانتفاء
الجزء الذى هو الفساد على انتفاء الشرط الذى هو تعدد الاله

وقد يشتبه بان يقول لا يلزم من هذه الاية انتفاء الفساد في الزمان
الماضي بسبب انتفاء التعدد ولا يلزم منها المط الذي هو انتفاء
التعدد مطلقا فلا يصلح ان يكون الاية حجة على انتفاء التعدد
استعماليين اي احد الاستعماليين لو اتفقا اثنان في الماضي بسبب
انتفاء الاول واستعمال الاستدلالي اي استعمال اللغة واستعمال
العرب والعرف الخط هذا تشنيع لصاحب العمدة برهن على كونه
قديما بعد اثبات واجب الوجود ولا حاجة اليه لان وجوب
الوجود يستلزم القدم القديم يعني ان صانع للعالم موجود
قديم وهو الذي لم يسبقه العدم وهو في مقابلة الحادث ليس
بينهما امر ثالث وانما قلنا صانع العالم قديم لانه لو لم يكن قديما
لكان حادثا لعدم الواسطة الي الامر الحادث الثالث بين القديم
والحادث حتى لا يكون قديما ولا حادثا لان التقابل بين الحادث والقدم
تقابل السلب والايجاب لان القديم هو موجود الذي لا ابتداء
لوجوده والحادث هو الذي يكون لوجوده ابتداء والاول سلب
وهو رفع النسبة الحكمية والثاني ايجاب وهو اثبات النسبة

الحكمية

43

الحكمية ولا واسطة بينهما والا لزم ارتفاع الامرين المتنافيين
او لزم اجتماع الامرين المتنافيين فكذلك فعلى تقدير ان لا يكون
قديما بقرر ان يكون حادثا ولو كان حادثا لاحتياجه الي محدث
لان الحادث ممكن وكل ممكن يحتاج علم بقوله العالم ما سوى الله تعالى
التزاما من قوله والمحدث للعالم هو الله تعالى قديما اي هو واجب
لذاته ليست الا قديما كلام بعض وهو كلام صاحب العمدة مترادفان
قال اي البحث في انه مساو في الصدق ام لا حتى ذهب بعضهم
الي ان القديم اعم وان كانا عند الحميدي متساويين في الصدق
فلا يكون الكلام بالترادف صادقا فكان مرادهم بالترادف
التساوي في الصدق ثم يستقيم الكلام باي برث المفهومين
لان مفهوم واجب الوجود هو الذي يقتضي وجوده لذاته ومفهوم
القديم اي لا ابتداء لوجوده التساوي مساق في الصدق
اي البحث بعضهم اي ذلك القائل عن فيها بما لا يحتاج الي الغير
وبما لا يكون مسبوقا بالعدم ولا استحالة اي جواب عن سوال
مقدر تقديره انه لو صدق القديم على صفاته لتعدد القدماء

وهو مح لان مفهوم الواجب هو ان يكون وجوده لذاته ومفهوم
القديم هو ان يكون وجوده بغيره تعدد لانه لا يستلزم عدم
كون الصانع واحد بعض الاول اى تعدد الصفات القديم لا
يستلزم الثانى تعدد الكثا الذات القديمة والقديم الذات
هو كون شئ غير محتاج الى غيره والقديم الزمان كون الشئ غير
مسبوق بالعدم لكن يحتاج وجوده الى الغير والحدوث الزمانى
كون الشئ مسبوقا بالعدم ويحتاج فى وجوده الى الغير وصفاته
يرد علينا فرة ان كل صفة محتاجة الى موصوفها فكيف يكون
يكون واجبة لذاته وسيجئ تاويلها فان صفات الله واجبة الوجود
لذاتها لان ذات الصفات هى ذات الموصوف والمعنى الصفات
واجبة لذاتها المقتضية لها الجواب عنه ان كل ممكن سوى صفات
الله تعالى والدليل عليه ان كل ممكن من اجزاء العالم وصفات الله
تعالى ليست هى منها واستدلوا حميد الدين ومن تابعه وفيه
نظر لانه لم يلزم من عدم كون القديم واجبا لذاته يكون محدثا
لجواز ان يكون باقيا على قدمه ولم يكن حادثا ومحل لذاته فيكون

الواجب

الواجب والقديم متطابقين اى لا فرق بينهما فى الصدق لمخصص
اى محدث اذ لا نعنى يعنى ان البقاء ليس امرا موجودا زايدا على
تلك الصفة عارضا لها حتى يلزم بقاء العرض بالعرض بل البقاء
عبارة من استمرار الوجود وليس بامر زايد على الموجود اى القواعد
الاسلامية التى عليها اهل الحق منها كون الصانع فاعلا بالاختيار
لا موجبا بالذات ومنها اى القديم بالزمان يمتنع باسناده الى المختار
ومنها انه لم يكن شئ من معلولات الفاعل الا قديما يمتنع العدم
وغير ذلك واجيب بان قيام المعنى مطلقا لم يكن محالا بل يجوز
قيام المعنى بالمعنى القائم بالذات كما هو قيام العرض بالعرض القائم
بالجوهر جايز كذلك اعترضوا اى حميد الدين اى على المتاخرين
اى على دليل تساوى القديم والواجب وتوضيح الاعتراض انه
يلزم احد الامرين المتنفيين اما كون الصفة واجبا لذاته واما كونها
ممكنا وهما محالان فان قيل ان ليس التحيز عرض فلو كان معنى قيام
لموضوعية التبعية فى الحيز لكان للتحيز تحيز وينقل الكلام اليه يلزم
وجود التحيزات الغير المتناهية بوجود عرض واحد هكذا الجواب

الفلاسفة وليس بشئ لان غير العرض ليس له والبقاء لان صفات

الواجب معنى فيلزم قيام البقاء بالصفات قيام المعنى اى البقاء

بالمعنى اى الصفات يعنى ان البقاء ليس امرا موجودا زائدا على

تلك الصفة عارضا لها حتى يلزم قيام العرض بالعرض بل البقاء

عبارة عن استمرار الوجود وليس ذلك بامر زائد على الوجود

فاجابوا لان نفس الصفة بقاء وبقاء ذلك البقاء فيلزم

قيام البقاء بالبقاء نفسه اى ليس ببقاء زايد تلك الصفة يعنى ان هذا

الاعتراض انما يرد اذا كان البقاء مغايرا لذلك الصفة بل هو

نفس الصفة الجواب عنه ان كل ممكن سوى صفات الله تعالى في العيد

هي منها وهذا اى كلام بعض المتأخرين الكلام اى ان واجب الوجود

لذاته وهو الله تعالى اى كون زائدا على كون العرض خلة في الحيز الجوهر

والفرق مالى من ان التحيز للجوهر لازم للوجود وللعرض لازم للماهية

حتى لا يتصور العرض بدونه بخلاف الجوهر منه امتنع الانتقال

على العرض دون الجوهر البقاء لان صفات الواجب معنى فيلزم

قيام البقاء بالصفات القول توضيحه انه يلزم احد الممتنعين

لانه اما ان يكون الصفة واجبا لذاته واما ان يكون ممكنا وهما

محالان والقول كما ذهب بعضهم انها اى صفات الله تعالى بالزمان

يعنى لا يخ عن الزمان المطلق المسبوقية صفات وهذا فيه نظر

لان عدم التنافى مناف لقولهم ان الواجب لذاته هو الله تعالى

وصفاته لا ينافى اى بالصفات المذكورة نحو ان الله بكل شئ عليم

ان الله على كل شئ قدير ان الله سميع بصير فعال لما يريد ويمكن

ان يجاب عن طرف الامام حميد الدين بان يقال المقصود من قوله

الصفات واجبة لذاته انها واجبة لذات تعالى الحاصل ان الضمير

في ذاته راجع الى الله لا الى الصفات فيكون الصفات واجبة

بذات الواجب الوجود لا بذاتها الفلاسفة وعند المتكلمين كل

قديم فهو قديم بالذات وكل حادث فهو حادث بالزمان اعلم

ان قول المص الواحد القديم الحي الى قوله ليس بعرض امثلة للصفات

الثبوتيه ومنه الى قوله وله صفات ازلية امثلة للصفات

رفضا اى ترك الحي العليم اى الذى له علم فعيل بمعنى الفاعل اتفق

اهل الحق على ان الله تعالى عالم بجميع المعلومات من الكليات

على وجهها القادر اى الذات الذى له القدرة وهى قوة بها يتمكن
الحى ان يفعل وترك الفعل اهل الحق ان الله تعالى قادر على المقدورات
الثانى
وان جميع الحوادث بقدرة الله تعالى المريد وهما لفظان مترادفان
مفهومهما من له المشية والارادة وكان ايرادها معا للتبرك كقوله
تعالى يفعل الله مايشاء ويحكم ما يريد والاشعار بان اطلاق
الشاى على الله تعالى ماذون به كاطلاق المريد والاستدلال
على كونه حيا بان ملزومات الحيوة من العلم والقدرة والحكمة ثابت
له وتحقيق الملزوم يستلزم تحقيق اللازم محدثا اسم ان النمط
طريق البديع عجيب النظام التركيب الافعال لخلق السموات والارض
المتقنة المحكمة لايكون جزاف فى قوله لان محدث اى كطلوع الشمس
والكواكب والاحجار علم ان القديم الزمانى فهو ان لايكون وجوده
مسبوقا بالعدم واما الذاتى فهو لايكون وجوده من الغير والحدوث
الزمانى هو ان يكون مسبوقا بالعدم والذاتى هو ان يكون وجوده
من الغير القواعد الاسلامية التى عليها اهل الحق منها كون الصانع
فاعلا بالاختيار لاموجبا بالذات اى القديم بالزمان يمتنع استناده

الى

الى المختار ومنها انه لم يكن شىء من معلولات الفاعل الاقوى بما يمتنع العدم
وغير ذلك وايضا دليل عقلى قد ورد دليل نقلى مثل ان الله بكل شىء عليم
وان الله سميع بصير وفعال لما يريد مثل ان الله سميع بصير وان الله
بكل شىء عليم وان الله على كل شىء قدير فعال لما يريد وبعضها
جواب عن سوال مقدر توجيه السوال ورد الشرع بها وكان الشرع
ثابتا عليها لايتوقف بل يتوقف ثبوتها بالشرع كالتوحيد وهو
ثبت بالشرع فيقال الله واحد لان النص وارد على وحدانيته وهو
لوكان فيهما الهة الا الله لفسدتا وهو قوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله
منهما ~~الهة الا الله لفسدتا~~ فان التوحيد يتوقف على الشرع فان
التوحيد صفة لايتوقف الشرع عليه فلو تمسك على وجوده بالشرع
لزم الدور لان ثبوت الشرع لزم الدور وذلك يعنى لايصلح التمسك
بالشرع فى اثبات وجود الصانع وكلامه فان ثبوت الشرع موقوف
على وجوده وكلامه فاذا صح التمسك بالشرع فى اثبات وجوده
وكلامه لزم الدور بعوض وانما قدم العرض على ساير الصفات السلبية
لكون المنافات بين العرضية والالوهية ابين واوضح ولهذا لم يذهب

متوقف على وجوده وكلامه فلو تمسك على وجوده بالشرع

ذاهب الى الالوهية العرض فيكون فلا يكون واجبا مع انه واجب لذاته
ولانه لان العرض لا يبقى فى الزمانين عند المتكلمين يعنى ان معرفة
التوحيد موقوف الى معرفة الشرع ومعرفة الشرع موقوف
على معرفة وجود الصانع وكلامه لادور فيه بقاءه والحال ان الله
باق والا اء وان لم يكن البقاء ممتنعا تابع عند المتكلمين وهذا قيام
المعنى بالمعنى وهو اشارة الى رد هذا الدليل ان البقاء وان لم يكن زايدا
على وجوده بل يكون نفسه فلا يمتنع بقاؤه معناه فان معناه عند
الفلاسفة الاختصاص الناعت والحق ا والحق ان بقاء الشئ
بالشئ من زايد بل استمرار الوجود اشارة الى رد هذا الدليل ومعنى
حاصل الجواب ان الوجود على قسمين وجود بالنسبة الى الزمان
الاول ووجود بالنسبة الى الزمان الثانى والمراد بالوجود
هنا الثانى لا الاول يعنى مبتدا ء وجد مقول قول انه خبر حدث
حين الوجود فلم يستمر هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال
ان لم يكن البقاء زايدا على وجود لما جاز قولنا وجد ولم يبق
فاجاب بان معناه حدث لم يستمر وجوده هذا جواب عن سوال
مقدر

مقدر تقديره ان يقال انكم قلتم ان الوجود نفس البقاء مع انه ليس كذلك
لان فى قولنا وجد ولم يبق وجوده مع انه ليس ببقاء قلنا الوجود على
قسمين الوجود بالنسبة الى الزمان الاول والثانى وجوده بالنسبة
الثانى والمراد الثانى لا الاول جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال
لو لم يكن البقاء زايدا على وجوده لما جاز قولنا وجد ولم يبق فاجاب
ان معناه حدث فلم يستمر الثانى اعم من الاول وان القيام عطف
على البقاء ا هذا منع لقوله وان القيام معناه الحال الناعت كالسرعة
بالنسبة الى الحركة فانها مختصة بالحركة ناعتة لها فيقال الحركة سريعة
التحيز او التبعية ويلزمك اوصاف يعنى ان صفات الله تعالى قايمة
بذاته بمعنى انها مختصة قائمة انتفاء معطوف على ان القيام وهو قول
النظام كما هو مذهب الفلاسفة لما قالت الفلاسفة بان معنى قيام
العرض بالعرض الاختصاص الناعت وهو موجود فى صفات البارى
قالوا بعرضها فلزمهم القول ببقائها لئلا يلزم كونه محل الحوادث
ولما قلنا بان معناه التبعية فى التحيز ولا تحيز فى صفات البارى
تعالى لم يقل بعرضها فلا يلزم اعلم ان البقاء فى الاجسام عند المتكلمين

بقاء بعينه وعند الحكماء وبقاءه بمشاهدة بتجدد الامثال والبقاء
فى الاعراض عند المتكلمين بقاء المشاهدة بتجدد الامثال وعند الفلاسفة
بقاء نفسها اى تمسك الحكماء الامثال ليس بابعد ان يكون ببقاء
الاعراض بتجدد الامثال كما فى بقاء الاعراض ذلك اى الانتفاء فى كل
آن ومشاهدة البقاء بتجدد الامثال فى الاعراض نعم هذا جواب عن سوال
مقدر وهو انتم قلتم قيام العرض بالعرض ممتنع وعند الفلاسفة
لا يكون بكون ممتنعا جواب عن سوال مقدر اذ تمثيل قيام العرض
بسرعة الحركة وبطئها ليس بتام فاجاب بقوله نعم اى جواب عن سوال
مقدر تقديره انتم قلتم قيام العرض بالعرض ممتنع والفلاسفة على ان
العرض قائم بالعرض بسرعة الباء للالصاق متعلق بالتمسك
يتمسك بسرعة الحركة وبطؤها او بطؤها وهو ضد السرعة
او ليس اى قولنا حركة سريعة وبطيئة اى ليس فيها شئ زائد على
حقيقة الحركة بل فيها اعتصار ونسبة وليس الاعتصار والنسبة
امرا موجودا حتى يحتاج فى قيامه الى شئ اخر سريعة كحركة الفرس
بالنسبة الى حركة الابل وبطيئة بالنسبة الى حركة الطيور

وبهذا

48

وبهذا اشارة الى من قال انهما نوعان من المطلق للحركة الانواع كالسواد
والبياض هما نوعان قائمان بالجسم والبطؤ والسرعة ليس كذلك
لا يختلف اى كانسان والفرس لا يختلف باضافتهما الى الحيوان وذلك
اى التركيب والتحيز اى ليس بين ما يقال فى الاجسام وما فى الاعراض مزيد
بعد وكثرة تفاوت حتى يمتنع اعتراض الثانى دون الاول بل الاول
اولى بالمنع عن ذلك اى عن التحيز وجزء من الجسم لا فى الموضوع لا فى محل
مقوم مجرد كالعقول المجردة والنفوس او متحيز كالهيولى والصورة
والجسم فالجسم موجود لا فى موضوع عندهم لان الموضوع هو المحل الذى
يقوم الحال عندهم فهو متحيز لا فى موضوع لا بد من حيز فيتحيز فيه
لكن فى موضوع به اى الجوهر بهما الجسم والجوهر وجدت فى الاعيان القائم
كما عند المتكلمين اطلاقهما اى اطلاق الجسم والجوهر على هذا
التقدير وهو كونها قائما بذاته وموجودا لا فى موضوع من جهة
لا من جهة عدم تحقيق معناهما فى ذات البارى واما ان اريد به موجود
لا فى موضوع فاطلاقه على الصانع الواجب لا يمتنع عقلا كما يطلق
عليه واجب الوجود وانما يمتنع شرعا بناء على ان اطلاق الشئ

على الله تعالى موصوف على اذن الشرع اى اطلاق الجسم والجوهر على الله تعالى

اى كون البارى تعالى مركبا ومتحيزا الى المتركب اى عند الاطلاق وذهاب

عطف على ورود الشرع اى من جهة ذهابها المجسمة اسم قبيلة كانه

الى اشارة الجواب سوال مقدر يعنى قال المجسمة هو قاعد على العرش

ومرسل بجليه وهو الله تعالى منزه عن ذلك وقال النصارى هو جاء

فى زمان لنظام العالم ثم غاب تعالى عن ذلك علوا كبيرا عليه اى على

الصانع بالمعنى اى بمعنى ان الجسم مركب ومتحيز والجوهر اسم للجزء الذى

لا يتجزى وهو متحيز بصخ هذا وارد على قوله انما يمتنع اطلاقهما من

جهة عدم ورود الشرع الادلة اى لان ادلة الشرعية اربعة الكتاب

والسنة والاجماع وقياس الفقهاء يقال جواب ثان عن قوله فان قيل

اللغة من الفارسى يعنى يجوز اطلاق لفظ خداى على الله تعالى قوله

تعالى نظر ووجه النظر ان القول بالترادف غير مستقيم للقطع بتغاير

المفهومات وان ورود الشرع باطلاق اسم اذن باطلاق ما يرادفه

اى يلازمه ممنوع فانا نجد الفاظا اطلق للاذن ولم نجد اطلاقا

غيرها من اللوازم والمرادفات كالجواد مثلا بخلاف السخى

ومايلازمه

ومايلازمه اقول فيه نظر لانه ذكر فى المصابيح ان رمثة دخل مع ابيه

على رسول الله صلى الله عليه وسلم وراى ابوه الذى بظهر رسول الله

يريد الخاتم فقال دعنى اعالج الذى بظهرك فانى طبيب فقال انت رفيق

والله تعالى الطبيب فورد الشرع بتسمية الطبيب على الله تعالى مصورا خلاف

لبعض الكرامية ذلك اى الصورة والشكل خواص اى الطول والعرض

والعمق الكميات الكم وهو عرض يقبل القسمة لذاته كالاعداد

والمقادير اى الطول والعرض والعمق والكفيات الكيف وهو عرض وهو

لا يقبل القسمة واللاقسمة فى محل ولا يتوقف بصورة على صورة غيره

كالوان والطعوم من الالوان والبياض والرطوبة واليبوسة والحرارة والبرودة

والنهايات لانه من خواص الاجسام ولا محدود خلافا لبعض الكرامية

فانهم يقولون انه غير متناه من جهات خمس الا من جهة واحدة

وهو جهة السفل التى يلاقى بها العرش ولا معدود اى الكيفيات العارضة

الكميات المنصلة كالاستقامة والاستدارة والشكل فانه ثلثه

حاصلة للمقدار بواسطة احاطة واحد كما فى الكرة والدايرة

او حدود كما فى المربع وكثرة يعنى تفسير بقوله ولا معدود ولا محدود

يعني اي عدم كون الله تعالى محلا للكميات المتصلة وللكميات المنفصلة
ظاهر لان واحد منهما امارة للحدوث والامكان والله تعالى منزه
عن ذلك كالمقادير لا يقال عدم كون ذي حد ونهاية لا يستلزم ان
لا يكون محلا للكميات المتصلة لجواز ان يكون محلا للمقادير الغير
المتناهية لانا نقول قد قام البرهان على وجوب تناهي الابعاد
فالاستلزام تقيني ولا تبعض لان الكميات من الاعراض والاعراض
حادث والله تعالى منزه من الحدوث او لان الكم عرض والعرض
حادث والحدوث لا يقوم بذاته ولا يوصف عبارة عن الايجاب
في الجنس بالمائية اقول يعني ان صانع العالم لا يوصف بالمسؤل
بما هو لان المسؤل بما هو اما حقيقة نوعية كما اذا قيل زيد وبكر
وعمر يقال انه انسان بالمجانسة اي من الجنس والفصل كالانسان
فانه متجانس للفرس وغيره من الحيوانية وتمايزه عنه بالفصل
الذي هو الناطق وكذا سائر المتجانسات لا بد لها من الامتياز
جنس كل جنس ذي شية وما روي ابي حنيفة رضي الله عنه
لله مائية لا يعرفها الا هو فقد افترى عليه التركيب لان كل ماهية

لها

لها جنس وجب ان يكون لها فصل والواجب بسيط من اللون لانها
من الاعراض فلو اتصف بها لزم ان يكون محلا للحوادث وقد مر
بطلانه اللجسام يعني ان الصانع العالم لا يجوز ان يوصف بشيء
من تلك الاعراض المذكورة لما ذكرناه من الدليل ولا يتمكن الا المصنف
تسامح في اكتفائه بنفي التمكن عن نفي التحيز بل كان الواجب العكس
لان انتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص عن نفوذ حصول اي عن نفوذ
جسم ذي بعد وانما قال عن نفوذ بعد آخر ولم يقل عن نفوذ جسم ذي بعد
لان البعد لازم للجسم كبعد جسم وهو طوله وعرضه وعمقه بعد
اي مقدار ابعاد ثلث في بعد آخر اي مقدار اي هو الفراغ المتوهم
متوهم عند المتكلمين او متحقق هو السطح الباطن عند الحكماء
او نفسه اي عن امتداد قائم بنفسه عند القائلين وهو قيد لقوله
او نفسه اي عن امتداد قائم بنفسه الخلاء افلاطون المراد
من القائلين افلاطون وهو اصل الفلاسفة انه يقول ان
المكان هو الخلاء الموجود وهو الابعاد المجردة عن المادة عن
الامتداد اي الطول والعرض والعمق الامتداد اعم من المقدار

لانه يكون فى الجسم وغيره كالانواع المتوهم والمقدار لايكون
الا فى الجسم فلايكون التمكن عبارة عن بعد وبعد فى بعد اخر
التجرى وهومناف الوجوب فالمن قيل هذا السوال مبنى
على تقدير كون المتحيز والمتمكن متساويان والجواب اذ يمنع
التساوى منهما بل منهما عموم وخصوص مطلق والمتحيز اعم من
المتمكن والجوهر الفرد متحيز ولايتمكن اقول حاصل السوال اذ يقال
لايتم ان التمكن عبارة عن نفوذ بعد فى بعد اخر فيتوهم او يتحقق
فان الجوهر الفرد متحيز والتحيز والتمكن واحد مع انه لابعد
فيه لانه لو وجد ان فيه بعد لزم القسامة والجزئية وهو مح لان
المفروض انه غير منقسم وغير متجزٍ فلايكون هذا الدليل على عدم
تمكن صانع العالم صحيحا ولا جايز الجوهر اء الجزء الذى لايتجزى
والا اى وان لم يكن متحيزا بالتمكن كا ولايتمكن فى مكان لان التمكن
عبارة نفوذ البعد المتوهم مبتدا ، دليل خبره التمكن والتمكن هو
اى الموضع الحاوى لشىء مقدار ممتد كالجسم غير معتد جوهر فرد فما ذكره
الفراغ الذى لايشغله جسم فقط قدم التحيز لان التحيز النسبة
بين المتحيز والمتحيز وازلية النسبة يستلزم الى نسبة المنتسبين

فيلزم

فيلزم قدم الحيز وهو مح اولا اى لا فى الازل فهو اء صانع محلا على
تقدير عدم كون الجزء فى الازل لان التحيز حادث فيكون محلا له
اى يتحيز لا يتحيز لان الحصول فى زمان ثان حادث فيلزم عروضه
على الواجب فيكون محلا للحوادث لان الحصول فى الحيز من الاكوان
والاكوان من الموجودات العينية عند المتكلمين واذا لم يكن اى لم يوجد
اى الواجب الوجود لم يكن لم يوجد لا علو لان العلو انما يكون علوا
بالنسبة الى السفل وكذا البواقى باعتبار يعنى كون الجهات
نفس الامكنة باعتبار عروض الاضافة الى شىء كما اذا سقف
البيت مكان شىء على تقدير ان يكون ذلك الشىء فوقه وهو جهة
علو علو يعنى كون الجهات نفس الامكنة باعتبار عروض الاضافة
الى شىء كما ان سبب النسبة مكان الشىء على تقدير ان يكون ذلك
الشىء فوقه وهو جهة عروض قوله باعتبار عروض الاضافة الى شىء
فان الدار المبنية بين الدارين علو بالنسبة الى ما تحته وسفل الى ما فوقه
ولا يجرى عبارة عن متجدد مفهوم يقدر به متجدد آخر موهوم كما
يقال اتيك عند طلوع الشمس وتجدده موهوم عليه اى على البارى

حال مع انه لا يتغير بتغير الزمان متجدد يوم وليلة مقدار اى المقدار
للحركة عن ذلك اى المذكورات بعضها مثل قوله ولا جسم يغني
عن قوله ولا متبعض ولا متجزى ولا مركب منها عن البعض لان قوله
ولا معدود يغني عن قوله ولا مركب لان كل متعدد متركب ولا مركب
يغني عن قوله ولا متناه لان كل متركب متناه وقوله ولا متبعض
يغني عن قوله ولا يتجزى حاول طلب فى ذلك اى فى باب التنزيه قضاء
اى تماما وأداء قوله بخلاف مثل العلم كانه قيل اذا كانت الصور والاشكال
متساوية الاقدام فلم اختص البارى تعالى ببعض الصفات كالعلم
والقدرة وغيرهما دون بعض كاضدادها فاجاب بقوله فانها صفات
كمال والطغيان اى العاصى وجه اظهر دليل فلم يبال اى لم يعتبر الفاظ كالنقض
والتجزى بالالتزام كقوله لا جسم ولا جوهر التنزيه كالاوصاف السلبية وغير
ذلك ذكرت من الجواهرية والجسمية مذكورات من التنزيهات فيها اى
فى صفات السلبية شائبة اى رائحة الحدوث اى الخلط على ما اخبرت اليه
لقوله لما فى كل ذلك من الاحتياج المنافى للوجوب معنى هذا علة لقوله
ولا جوهر عند المشايخ ما يمتنع ولقائل ان يقول لا نم ذلك فان معنى العرض
فى اللغة

فى اللغة ما يقوم بغيره ما لا يقوم بذاته ما يتركب وهذا ايضا ينافى وجوب
الوجود لم يثبت من ذلك الوجه ولقائل ان يقول لا نم ذلك بل ذلك معنى
الجزء لا معنى الجوهر فان معنى فى اللغة القائم بنفسه لان هذه الثلثة
تفسيرات واصطلاحات والنزاع المبنى عليها نزاع لفظى لا يليق بهذا
الفن مع ان هذه التفسيرات فى صورة المنع للخصوم وان المعانى اللغوية
غير مرادة فى صفة الجوهر وفى الاصطلاح هو الجزء الذى لا يتجزى ومعنى
معطوف على معنى العرض من غيره ولقائل ان يقول لا نم ذلك فان مقوله
لكل لا الجسم من ذلك الجسم اى بمعنى ان يكون اجزاءه اكثر من ذلك
فيه منع اى هذا الجسم من ذلك لا يدل على التركيب بل يدل على الضخامة وعظم
المقدار وان الواجب معطوف على ان معنى العرض ان يتصف اى على الانفراد
الواجب اى لا يتصف بصفات الكمال اذ نقص الواجب وحدوثه لما فيه من
الاحتياج الى الكمال وقال البعض المشايخ ليس بمركب ولا بمصوّر وايضا
ولقائل ان يقول لا يتصف شىء منها بل يتصف الكل لا الاجزاء فلا يلزم
تعدد الواجب ولقائل لم لا يجوز ان يحصل الكمال بعد الاجتماع بسبب
الاجتماع فيلزم الترجيح بلا مرجح وعلى هذا القول لا يتركب الكيفيات

من البياض والسواد والحرارة والبرودة الاضداد فى محل واحد وهو
ممنوع لجواز التفاوت فى الكمال او على بعضها اى الصورة والاشكال
وغيرها مستوية بعنى مستوية الاقدام فى عدم دلالة المحدثات
على كون الواجب مقتضيا يقتضي الصورة دون بعض وببعض
الاشكال دون بعض وببعض الكيفيات دون بعض المدح اى
فى الواجب والنقص فيكون الواجب على بعض توجب الترجيح بلا مرجح
فيفتقر ويرده المنع متنا باذ يقال لم لا يجوز ان يكون المخصص
نفس ذاته مع نقص الصفة ولم يدخل تحت قدرة الغير مخصص
واجب اى حاصل المستوية الاقدام فى عدم دلالة المحدثات
على كون الواجب متصفا ببعض دون بعض فانها فانها مستلزمة كمال
هذا جواب عن سوال مقدر تقديره انتم قلتم او على بعض فيلزم الترجيح
بلا مرجح لانه مستوية الاقدام فى افادة المدح والنقص قلنا هذه
الصفات مرجحة لانها صفة كمال وهذا القول منقوض بالصفات
الثمانية على الواحد وهى الواحد والقديم والحى والقادر العليم
السميع البصير الثانى المريد والداعلى واضدادها اى ضد القدرة

وهو

وهو عدم القدرة وضد العلم وهو عدم العلم الادلالة اى الادلة
للمحدثات لانها تعليل لقوله لا على ما ذهب اليه المشايخ زعماء الذى ذهب
اليه المشايخ المطالب اى باب التنزيهات اى التنزيهات كقوله تعالى
وهو القاهر فوق عباده ويرسل عليكم حفظة الواهية الضعيفة
اى الدليل الذى ذكره المشايخ الشبه اى الدلائل الذى ذكره المشايخ
واحتج باثبات صفات الله السنية المخالف اى بالذات قوله تعالى
الله على العرش استوى بالنصوص اى الدليل النقلى المخالف وهم
سوائية منهم الكرامية ذهبوا ان كونه تعالى فى الجهة ككون الاجسام
فيها بحيث يشار اليه بانه هناك وقيل كونه فى الجهة ليس ككون
الاجسام قال السيد والمنازعة معلم راجع الى اللفظ فيه بحث
ان اثبات الجهة لا كجهة الاجسام ليس كنفيه كما ان اثبات الرؤية
لا كرؤية الاجسام ليس كنفيها جوابه ان الرؤية بها معنى يصلح محلا
للنزاع كالانكشاف التام بخلاف الجهة فان المعنى منها هو الجهة المشار
اليها هنا او هناك واما سواها الامنع صلح الدين الظاهرة كقوله تعالى
كل شىء هالك الا وجهه وخلق ادم على صورته اى كل شىء هالك الا وجهه

فى الجهة الرحمن على العرش استوى والصورة ويبقى وجه ربك والجوارح
كقوله تعالى يد الله فوق ايديهم بان كل دليل عقلى موجودين كالواجب
والعالم متصلا كالجوهر والعرض منفصلا كالسماء والارض حالا حتى يكون
ساريا فى العالم وفيه خلاف النصارى فانهم قائلون بان الله تعالى
حال عيسى عليه السلام محلا حتى يكون العالم ساريا فيه متباينا
كالسماء والارض جسما كالسماء والارض والجواب من طرف اهل السنة
اى الجواب عن العقلى وهو قولهم بان كل موجودين وهم اى المخالف
غير لان الله غير محسوس داب اى عادة السلف اى من الصحابة
والمتقدمين ايثارا اى اختيارا مفعول له بقوله ان يفوض الاسلم
بى سوست دفعا مفعول له لقوله لما اختاره مفعول له اولا ياول
لمطاعن الحاد وخزيا اخذا القاصرين اى الذى قاصر فى العقل
سلوكا مفعول يؤول حال من فاعل يؤول السبيل سبيل الاسلام
ولا يشبهه اى صانع العالم بالمماثلة اتحاد زيد وعمرو وبكر وغيرها
فى الماهيات الانسانيه اى حقيقة البارى تعالى بسيط وحقيقة
الانسان وغيره مركبا فقط اى ظاهر انه لا يماثله شىء من الموجودات

يعنى

يعنى الاتحاد فى الحقيقة لان محدث العالم وصانعه لا يسخه ولا يشارك
من الموجودات محدث والا لزم ان يكون العالم وصانعه واحدا وهو
ما خلاف ثبت بالبرهان والدليل يسند يقوم فلان تعليل اريد لا سيده
اى لا يقوم اليه اى مسد البارى لله اى الواجب الوجود فلان جواب
جواب اما اوصافا اى اوصاف البارى تعالى من بيان لاجل خبر ان اعظم
المخلوقات من الاوصاف التى فى المخلوقات بينهما اى بين اوصاف البارى
وبين المخلوقات اى صاحب البداية فى البداية كانه اشارة الى جواب
سوال مقدر بيان انه لا مناسبة بين اوصاف البارى وبين الاوصاف
المخلوقين منا اى من الانسان صفة لا عرضا قائما بالذات معنى
وقديما لا محدثا واجبا ولا يكون واجبا بالغير ولا جايز الوجود
من الازل اى لا يتجدد فى كل زمان علمه علم الله كلامه اى كلام صاحب
البدايه صرح صاحب البداية انما ثبت من المتكلمين وقال اقول
المقصود من هذا الكلام بيان ما ذكره صاحب البداية مخالفا
للشيخ ابى المعين فى كتابه المسمى بالتبصرة لان المفهوم ان المماثله
هو الاشتراك فى جميع الاوصاف وان المفهوم من كلام الشيخ ابى المعين

ان المماثلة هو الاشتراك في بعض الاوصاف دون جميع الاوصاف
فيكون بين الكلمتين مخالفة الشيخ اشارة الى بطلان كلام صاحب
البداية التبصرة اسم كتاب لا يمنعون اي لا يفرقون ذلك اي في باب
اللغة ومايقوله من تتمة كلام الشيخ ابي المعين الاشعري اي الجماعة
المنسوبة الى الحسن الاشعري فاسدة لانه مخالف بقوله النبي
عليه السلام وكلما كان مخالفا لقوله فهو فاسد فيكون بقوله الاشعري
فاسد والظاهر هذا من كلام الشارح السعد الدين لا مخالفة
اي كلام الاشعري وبين كلام المعين هذا توفيق من جانب الشارح
من القولين اي بين الحديث وكلام الاشعري من قوله لا مماثلة الا في المساوات
من جميع الوجوه فيما به لا في كل شيء وعلى هذا اي تقدير ان لا تخالف
بين الحديث وبين الكلام الاشعري ايضا اي كقول الاشعري والا
اي وان لم يحمل والا فاذا علم ان زيدا في الدار الآن ثم خرج زيد فاما
ان يزول ذلك العلم ويعلم انه ليس في الدار ويبقى ذلك العلم بحاله والاول
يوجب اليقين والثاني الجهل والجواب منع لزوم اليقين فيه لان التغير
في الاضافات في العلم بنفسه فاشتراك وان كان مخالفا بين كلام

صاحب

555

صاحب البداية وبين كلام ابي المعين رحمة الله عليه التماثل لان المماثلة
يقتضي التغاير نقض جزان القطعية كقوله تعالى ان القوة لله جميعا انه
اي الله الجزئيات الافعال العجيبة والافعال الغريبة من واحد لان
الواحد من كل وجه لا يتصور عنه الا الواحد والالزم التركيب قلنا
لا نم لزوم التركيب في الخارج بل في العقل لا يعلم لان العلم نسبة فالنسبة
لا يكون الا بين الشيئين ونسبة الشيء الى نفسه محال والجواب
منع كون العلم نسبة بل هو صفة ذات ونسبة الصفة الى الذات
ممكنة سلمنا لكن لا نم ان الشيء لا ينسب الى ذاته نسبة علية كيف
وجدنا يحكم نفسه على خلق الجهل اي قول الاستدلال النظام بانه لو قدر
على خلق الجهل والقبح لزم ان يكون جاهلا وقبيحا لان خالق الجهل
جاهل وخالق القبح قبيح والجواب عنه لا نم ان خالق الجهل والقبح جاهل
وقبيح بل الجاهل هو المتصف بالجهل لا الخالق به فلا يلزم من خلق الشيء
الاتصاف به فلا يلزم ماذكره النظام مثل مقدور العبد كالحركات
والسكنات لان امثال هذا محال على الله تعالى اي قول القول للشيخ
على ذلك بانه يقال لو قدر على مثل مقدورا العبد لزم ان يكون العبد

مماثلا له تعالى وقد لا يماثله تعالى وقد لا يماثله شيء من الموجودات والجواب

عنه لا نم انه من ذلك ان يكون العبد مماثلا له في القدرة لان ذاته تعالى

ازلية قديمة قائمة وقدرة للعبد حادثة فانية غير دائمة فلا يكون

مثله بقدرته بقدرته تعالى قوله مثل مقدور العبد كصومه وصلوته

وغيرها وهو مقدور العبد وله اي الباري المذكور انه اي الباري وليس

هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لم لا يجوز ان يراد بالعلم والقدرة

والحيوة واحد قائم بذاته تعالى وح لا يلزم ان يكون له تعالى صفات

متعددة فاجاب عنه بقوله وليس لكل ماخذ اي العلم له اي باري تعالى وغيره

ذلك السمع والبصر والمريد انه باري تعالى المعتزلة يعني انهم انكروا صفاته

تعالى وراء الذات لا علم له او عالم بالذات لا بعلم زائد عليها ولا استحالة

فيه عرب فانه اي كون عالم بلا علم وغير ذلك نطقت اشارة الى الدلائل

النقلية النصوص كقوله تعالى وهو بكل شيء عليم وهو على كل شيء

قدير ودل اشارة الى دليل عقلي المتقنة اي المحسنة المحكمة من السموات

والارض وغيرها على مجرد اي لا يدل على انه عالم لا علم له وقادر لا قدرة

له وليس النزاع جواب عن سوال مقدر ان يقال المجسم يلزم من اثبات الصفة

ان يكون

56

ان يكون باري تعالى محلا للحوادث الكيفيات لان الكيفيات والملكات

تحصل بالاكتساب والممارسة لما صرح اي ليس النزاع بين المتكلمين

والمعتزلة في العلم والقدرة ولا مكتسب وهما من صفات العلم الحصول

وعلمه تعالى حضوري لان الضروري والاكتساب في علم الانسان وكذا

كالقدرة والسمع والبصر والحكم فانكره الفلاسفة والمعتزلة

متفقون في نفي الصفات والمغايرة بين مذهبهما انما هي في اطلاق الفاظ

الصفات على الله تعالى فجوزه المعتزلة ولم يجوز الفلاسفة والمعتزلة

للصفة الزائدة بالمعلومات اي انا نسبنا الى المعلوم فهو عالم والى

المقدور فهو قادر لكونه عالما وقادرا بالاعتبار لا بالصفة الحقيقية

فلا يلزم اي على تقدير ان يكون صفات الباري عين الذات ولو مكم جواب

الفلاسفة والمعتزلة الكرامية وهم اصحاب احمد بن كرام لاستحالة تعليل

كقوله ازلية تعليل لقوله لا كما زعم الكرامية بذاته او بذات الباري تعالى

لانه دون قام بالحوادث يدل على الاحتياج اليها بغيرها اي بملك والرسول

ولوح المحفوظ وجبرائيل عدم غير قائمة لان بديهة العقل حاكمة

بالشيء صفة الشيء اللخ الاشارة كقوله تعالى وقد كفر الذين قالوا

ان الله ثالث ثلثة الاية المتقدمين يعني قال المتقدمين القديم والواجب
مترادفان يعني قالوا القديم والواجب مترادفان لانه يلزم من
تعدده تعدد الواجب وهو الباري وصفاته وهو العلم والقدرة
والحيوة والارادة وغيرهم المتاخرين اي امام حميد الدين الضريري
النصارى اي لانهم قالوا ان الواجب والقديم الفاظ مترادفة فانه يلزمهم من
هذا تعدد الواجب لثمانية اي في الذي ثبت لله تعالى صفات ثمانية
او اكثر والنصارى كانه اشارة الى جواب عن قوله وقد كفرت النصارى
باثبات ثلثة من القدماء اثبت النصارى ثلثة من القدماء الوجود
والعلم والحيوة فيقولون عين واجب الوجود هذه الثلاثة وسموا
الوجود بالاب والعلم بالابن والحيوة بروح القدس فانتقل العلم
الى بدن عيسى عم فجوزوا الانتقال والانفكاك فكانت ذات
متغايرة فلذلك كفرت لزمهم فان قلت لزوم الكفر ليس بكفر
بل التزم قلت اللزوم اذا كان بينا فهو في حكم الالتزام اقانيم اصل الاب [illegible]
اي الباري تعالى والابن عيسى وروح جبرائيل والقائل من طرف المعتزلة
هذا الاعتراض وارد على قول المتكلمين بان التعدد لا يكون الا

بالمغايرة

بالمغايرة هذا سوال على قول المص وهو لا هو ولا غيره يعني جواب المص
على المعتزلة انما يلزم التعدد والتكثر بكون الصفات غير الواجب
وليس كذلك الصفات ليست عينه ولا غيره جواز بمعنى يوجد
التعدد والكثرة والتكثر بدون التغاير بمعنى جواز الانفكاك كما
في مراتب الاعداد لا يغاير على تفسير الغير لجواز الانفكاك وهو دليل على عدم
توقف التعدد والتكثر على التغاير بمعنى جواز الانفكاك وايضا يعني
انتم تسلمون الكثرة فثبوتها من غير نزاع الجزء فان مفهوم الجزء ليس مفهوم
الكل ولا يكون عينه وكذلك لا يوجد الجزء بدون الكل ولا يكون غيره بل ثبت
واسطة بين العينية والغيرية وكذلك الصفة مع الذات فان مفهوم
الصفة ليس مفهوم الذات فلا يكون عينه وكذلك لا يوجد الصفة
بدون الذات فلا يكون غيره بل واسطة بينهما وكذلك بعض الصفات
كالعالم مع البعض كالقادر فان مفهومه ليس مفهوم القادر فلا يكون
عينه وكذلك لا يوجد العالم بدون القادر لان كل واحد منهما موجود
في الذات فلا يكون العالم غير القادر بل واسطة بين العين والغيرية
الغير والعينية هذا في غاية التوضيح فالاولى وجه اولوية هذا الجواب

عدم ورود الاعتراض عليه وورود ه على الاول لان المص بنى التعدد والتكثر
فى الجواب الاول على التغاير بمعنى جواز الانفكاك ولقائل ان يقول لا نم
ان التعدد والتكثر مبنى على التغاير بهذا المعنى لوجود التعدد والتكثر
مع عدم التغاير بهذا المعنى ان يقال فان قيل لم يجوز كان هذا الجواب
اولى من الجواب الاول قلت لعدم ورود المنع المذكور على الجواب
الثانى وروده على الاول وصفات والواو بمعنى مع لا يجترء من الجرأة
اى لا جرءة اى لا يقدر على القول بل يقال كالامام حميد الدين الضرير هذا لو كونها
واجبة لما ليس عينها ولا غيرها ممكنة اى حادثة بالحدوث الذاتى اى عدم
المسبوقية الى الزمان لانها محتاجون فى وجوده الى ذات الله تعالى فيه
نظر لانها اذا كانت ممكنة فى نفسها يكون محتاجة الى الغير فيلزم منه
الاعتراف بالغيرية بين ذات الله وصفاته فافهم فانه دفع وانا اقول
بصدده
الاحتياج الى الغير انما يلزم فى الممكن الذى كان حدوثه زمانيا وما نحن
ليس كذلك فلا يلزم الاعتراف بما بينه وبينها فى قدم الممكن وهذا
ينافى قولهم كل ممكن حادث الهما لان الصفات غير البارى بصفات
اى لا يقال الله قديم بالقدما بل يقال الله قديم بصفاته والاشاعرة

او المتكلمين

اى المتكلمين فى الظاهر اى لا هو ولا غيره هذا السوال من طرف المعتزلة
مبنى على تفسير الغير وهو اثنان هما غيران رفع النقيضين فان الاولى اثبات
للعينية ضمنا وفى الثانى اثبات الغيرية ضمنا ونفيهما صريحا فيلزم اجتماع
النقيضين وارتفاعهما جمع اى اثبات العينية واثبات الغيرية لان النفى هذا
جواب عن سوال المقدر تقديره ان يقول لما يجوز ان يكون واسطة
ولا يكون عينا ولا غيرا فاجاب بقوله لان النفى الثانى اثبات الغيرية ضمنا
ونفيهما صريحا فيلزم اجتماع النقيضين على العينية والغيرية وارتفاعها
جمع اى اثبات الغيرية ضمنا واثبات الغيرية ضمنا مع نفى الغيرية صريحا
جمع النقيضين الموجود بين كالذات والصفات وجودا فى الخارج المفهوم
كالليث والاسد اصلا بيانه انه عدم الاتحاد بين مفهوم الذات وصفاته
بلا تفاوت اصلا فلا يثبت العينية والظهور هذا اذ لم يتعرض له وكذا
لم يوجد بدون الاخر لان ذات الله وصفاته ازلية والعدم على الازل مح
فلا يثبت الغيرية ايضا فلا يكونان اى العينية والغيرية بينهما اى العينية
والغيرية مع الكل اى مفهوم الكل مغاير لمفهوم الجزء وكذا العكس الكل
لا يوجد بدون الجزء والجزء يوجد بدون الكل مع البعض لان العلم

والمنافها اى اثبات العينية ضمنا النقيضين
لانه فى الاول اثبات العينية ضمنا وفى

لا يوجد بدون الحيوة وكذا القدرة لا يوجد بدونها والواحد مثل الجزء
مع الكل بدونه اي واحد منها اي عشرة فعدمها اي عدم العشرة عدمه اي
الواحد وجودها اي وجود العشرة وجوده اي وجود الواحد الصفات
اي بخلاف صفة المخلوقات تلك لان تصور العالم يقتضي وجود الصانع
وتصور الصانع لا يقتضي وجود العالم فلا يوجد الانفكاك من الجانبين
والمغايرة موجودة غير الذات الاحياء والاميات ونحوهما فانهما صفات
حادثة وقيام الذات بدونه متصور نظر هذا النظر من طرف المعتزلة
على جواب اهل السنة والجماعة واذا اراد وهذا النظر بلا دفع يرد السؤال
الاول من طرف المعتزلة لانهم اي المشايخ بالعالم لان العالم يحتاج الى الصانع
والصانع ليس بمحتاج الى العالم وكذا العرض ونحو ذلك عدمه اي عدم الصانع
وجود لان وجوده في نفسه ووجوده في محله للقطع وح لم يكن مانعا
لان بين الجزء والكل لم يكن مغايرة لا يقال في المختصر جواب النظر من طرف
اهل السنة اي جواب النظر من اهل السنة وانما قال امكان تصور لان وجود
العالم بدون الصانع محال منهما شيئين بالفرض اي لو كان عدم الاخر بالفرض
الواحد اي الواحد من العشرة لا مطلق الواحد وجد اي الواحد مما نفي

واحدا

59

واحدا بل كان واحدا مطلقا والحاصل من تتمة لا يقال الاضافة اي اضافة
الجزء الى الكل واضافة الصفة الى الموصوف فانهما بذلك الاعتبار لا يتصور ان
بدونه والكل والموصوف وبالعكس ولقائل ان يقول اذا اعتبر الاضافة بين
العالم والصانع باعتبار الخلق يلزم ان يكون العالم من العالم قد صرحوا
يعني القوم الذي فسر الغيرية بامكان الانفكاك كالعلم كما ان العلم يتصور
موجودا لم يطلب بالبرهان ثبوت الصانع وح يلزم ان يكون المغاير بين
الصفات والقوم قد صرحوا بعدم المغايرة انهم المشايخ المعنى اي امكان تصور
وجود كل منهما بدون الاخر ولو بالفرض وان كان محالا ولو اعتبر هذا وارد
لقوله وصف الاضافة معتبرة الاضافية لانه يقال غير زيد وغير عمرو وبذلك
اي عدم المغايرة لم لا يجوز يعني التغاير ثابت بين العرض والمحل مع انه لا يصدق
تعريف التغاير وهو امكان تصور وجود كل منهما مع عدم الاخر لان
تصور العرض مع عدم المحل غير مستقيم مرادهم اي مراد المص وغيره قوله
فان قيل اختيار صاحب المواقف حيث قال والحق ان مرادهم انهما لا هو بحسب
المفهوم ولا غيره بحسب الهوية بينهما اي الموضوع والمحمول والتغاير
اي يشترط التغاير بحسب عدم الاتحاد انسان لعدم المغايرة لا في مثل

اي لا يصح ان يقال العلم والقدرة لا غيره بحسب الوجود وان كان صحيحا
يكون العلم والقدرة عينه بحسب الوجود مع انه ليس كذلك لان العلم غير
الذات وكذا القدرة فيه اي في مأخذ الاشتقاق ولا عطف لقوله لا مثل العالم
والقادر اي لا يصح ايضا في الاجزاء الغير المحمولة اي يقال العشرة واحد واليد
زيد التبصرة اي الشيخ ابو المعين احد هذا جواب عن سوال مقدر وهو
ان يقال الواحد من العشرة غيرها وكذا يد زيد غيره فكيف قلتم لا هو
لا غيره وجوابه مذكور في الشرح لانهم فسروا الغيرية لجواز الانفكاك
وهنا لا يجوز الانفكاك لان العشرة اسم للمجموع من حيث هو
المجموع لا لكل واحد من الافراد لان نفس بعض تلك الاحاد فلو كان
غير جميع تلك الاحاد لكان غير نفسه لان نفس بعض تلك الاحاد فلو كان
غير جميع تلك الاحاد لكان غير نفسه ضرورة خالفه جعفر ذلك
اي كلام جعفر اي عد الواحد غير العشرة لان بيان الجهالة يد زيد والدليل
العقلي ان يد زيد ليس غيره كقول القائل ليس في الدار زيد لا يقال القائل
ان يد زيد في الدار غيره غير زيد كلامه كلام صاحب التبصرة ولا يخفى
وفيه لا يخفى ما فيه من ان وصف الاضافة معتبر وح يلزم ان لا يكون

المغايرة

المغايرة بين المتضايفين بل بين كل المتغايرة اي لا يخفى على احد بطلان ما ذكره
صاحب التبصرة لانه لا من كونه غير المجموع فهو كل فرد مع اغياره من حيث هو
المجموع كونه غير الكل مادة وانما يلزم ذلك ان لو كان العشرة عبارة من كل فرد
من افرادها ليس كذلك بل كل فرد مع اغياره فيدرك اي الباري حاسة اي في
البصر هواء في السمع ولا يلزم جواب عن سوال مقدر قدمهما اي قدم السمع
والبصر بالحوادث المراد بالحوادث المعلومات والمقدورات والارادة يعني
الارادة نفس القدرة والمشية المشية عبارة عن الارادة عند اصحابنا
بجميعهم وبعض الكرامية يفرق بينهما والفرق بين المشية والارادة عندهم
هو ان المشية انما يكون في الاكوان والارادة قد يكون فيها وفي الاحكام الارادة
في حقنا يقتضي الطلب والمشية يقتضي الوجود ولهذا اذا قال قائل لامرأته
شئت طلاقك بنوي الطلاق يقع بخلاف الارادة وان ينوي المقدورين
اي الوجود العدم والفعل والترك القديمة هذا جواب عن قول القائل والارادة
هي القدرة الى الكل اي كل الاوقات تعلق تعلق العلم تابع للموجود وتعلق الارادة
تابع على تعلق العلم فيما وهي اي قوله وهما عبارتان على من زعم الكرامية
بمكره اي بمعنى المجبور ساه اي ام عدي مغلوب اي لا يمنعه الغير من الافعال

اي لا يكون الغير ما نشأ عن الافعال كيف اي كيف يكون اللو رادة بمعنى الامر فعل
غيره كفعل العبد مكلف من جاوز حد البلوغ مؤمنا كان او كافرا ذكرا كان
او انثى لو وقع اي وقوع الايمان وسائر الواجبات والاماتة والاحيا وغير
ذلك المخلوق أعدو قال المصنف المفعل والتخليق ولم يقل الفعل والخلق المخلوق
يعني ان المراد فيه ان الايجاد ليس بمعنى المخلوق تكوين ان يكون التكوين
صفة من الصفات الثمانية به والضمير راجع في يه الى المذكور من الفعل
والتخليق والترزيق منها من الصفات المذكورة كالتخليق والترزيق
والتصوير والاحياء والاماتة زعم الحاصل ان التكوين عند الاشعري صفة
اضافية لا وجود لها في الخارج وليس صفة حقيقية زائدة على الصفات
السبع للافعال قال الاشعري صفات الذات قديمة قائمة بالذات كالعلم
والقدرة والارادة والحيوة وصفات الفعل حادثة غير قائمة بالذات كالتكوين
والاحياء والاماتة عنها الضمير المؤنث يرجع الى الكلام باعتبار الصفات
وذلك اي بيان التفسير كون الكلام صفة ازلية وهو اي الكلام صفة ازلية
غير العلم كانه اشارة الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان الكلام عين العلم
فيلزم الصفات سبعة لا ثمانية واجاب بقوله وهو غير العلم بل يعلم واذا

اخبر

61

اخبر الانسان عما لا يعلمه يكون ما حصل في ذهنه من عدم العلم كلاما نفسيا
مع انه ليس بعلمه وكذلك اذا امر الانسان عما لا يريده فيكون عدم ارادته كلاما
دون الارادة خلافه الكاذب الا حظل اسم شاعر الفؤاد القلب فزورت قررت
فسكت اي قدرت فيها كلاما وهو المعنى كلا بمقالة لصاحبك اي المصاحبك
والدليل هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ظهر ما ذكرت ان الكلام النفسي
ثابت ولا يلزم ثمة ان يكون الله تعالى متصفا بصفة الكلام الذي هو كلام نفسي
اجاب بقوله والدليل وتواتر وتصديقهم موقوف على مشاهدة المعجزة للكونه
تعالى متكلما فاثبات كونه متكلما بخبرهم لا يدور وقول اظهر معجزاته نبينا القران
الذي هو كلام الله تعالى فجار الدور فجوابه ان القران باعجازه يدل على تصديق
النبي وتصديق اعجازه موقوف على العلم بلاغته لا على تصديق النبي فلا دور
ولما هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ان الارادة والتكوين والكلام
يعلم مما سبق فلا حاجة الى ما ذكرها ثانيا فاجاب بقوله ولما كان كرر مص
جواب لما له اي في قوله صفة له صفة اي التكلم من غير ثبوت بكلام قالوا انه تعالى
ليس محلا للحوادث المتعاقبة التي هي القارة فوجب حمله على خلق الكلام
كما خلق في شجرة موسى عليه السلام بغيره اي باللوح والرسول والملك

ازلية وفيه رد على الكرامية لانه قال الله متكلم بكلام هو صفة له لكنه حادث
الحوادث حادث بحلها حادث ثم رليس اى الكلام المشتق المتكلم للشىء لله
تعالى بانقضا بمعنى سبقت بديهى اى بديهى البطلان هذا اى فى قوله ليس
من الحروف والاصوات رد اى قوله ليس من جنس الحروف كلام اى كلام
الله عرض اى قائم بالغير ومع ذلك قوله مع ذلك فهو قديم اى قديم عند
الحنابلة لا عند الكرامية فانهم وان كانوا قائلين بانه عرض من جنس الحروف
والاصوات لكنهم لا يقولون بقدمها كاخراج الشارح بقوله هذا القول
صفات ازلية لا زعمت الكرامية من الحروف والاصوات لكنها حادثة حاشية
ما تريد اى مع كون كلام الله تعالى مركبا من جنس الحروف والاصوات السكوت
السكوت النفس والآفة اى كون الكلام منافيا للسكوت والآفة
مطاوعة موافقة الفطرة اى بحسب الخلقة الخرس اى دلسون لا ضعفها
او ضعف الالات القائلين صفة الحنابلة دون الكرامية لان رد الكرامية
يكون بقوله ازلية والرد على الحنابلة بقوله ليس من جنس الحروف والاصوات
ضعفها كما فى المريض قيل حاصل السؤال ان قوله وليس من جنس الحروف
والاصوات يناقض قوله ثانيا وهو صفة منافية للسكوت والآفة لانه

يفهم

يفهم من الاول ان الكلام ليس من جنس الحروف والاصوات فيكون المراد به
الكلام ومن الثانى يفهم ان الكلام من جنس الحروف والاصوات هذا اى كون
الكلام منافيا للسكوت والآفة اذ السكوت السكوت اللفظى هو ترك
التكلم مع القدرة عليه والسكوت الباطنى هو ان لا يريد فى نفسه التكلم والخرس
اللفظى عدم مطاوعة الالات والخرس الباطنى ان لا يقدر التكلم النفسى فان
قلت هذا يشعر بكون كلامه مرادا مقدورا وهو ينافى كونه صفة ازلية
كالعلم والقدرة تعالى دعوى قلت مراده ان لا يكون ثم تكلم والارادة
به وصدره هو التكلم بلا ارادة مع ان ارادته التكلم اذا لم يكن الكلام ناشيا
منه غير مع على ذلك اى فى الكلام كما فى الآخذ التكلم اى فى السكوت الباطنى
الكلام او على الارادة فى الخرس بفتح الراء بها اى بصفة الكلام انه اى الكلام غير
متجزئة ومتبعضة تتكثر اى تنقسم التعلقات المراد بها اى بصفة الكلام
انه اى الكلام المأمور به والنهى والخبر كالعلم وهو صفة لكثره بالمعلومات
والقدرة كذلك يعنى تعلقه بالامور وتعلقه بالنهى وتعلقه بالخبر رد على
من يقول ان الكلام خمسة الخبر والنهى والامر والاستخبار والنداء منها
او من الصفة الازلية اى تلك الصفة التى هى الكلام فى المتعلقات اى باختلاف

العبادات اي المعلومات والمقدورات ذلك اي كون الكلام والعلم والقدرة

وسائر الصفات صفة واحدة اي كون الكلام صفة ازلية وتعلقاتها

حادثة التوحيد لان كمال التوحيد انما يكون بكون الذات والصفات

المتعلقة بها واحدة ولانه لا دليل دليل ثان معطوف على لما ان كلاً اي الكل

واحد من الصفات كالكلام وغيره فان قيل هذا السؤال على قوله لا دليل

اقسام اي الامر والنهي والخبر بدونها اي من الصفات القديمة الثمانية

العلم والقدرة والارادة وغير ذلك اي اعترض عليه بانه لا وجود للمقسم

بلا اقسام فيستحيل ازلية المقسم مع حدوث الاقسام اجيب

بان استحالته في المقسم الحقيقة كنسبة الانسان الى افراده واما

في المقسم الاعتبارية فلا كما نبهناك عليه اي لا حقيقا ولا اعتبارها تا

بل صفة الكلام في الازل موجودة متصفة بالوحدة جواب سوال

مقدر تقديره انتم قلتم اولا ان كلام الله تعالى واحد لا اختلاف فيه

ثم قلتم الا انه تعالى له كلام وناه ومخبر وهو الامور المختلفة فيستلزم

كلام الله تعالى متعددا بالامر والنهي والاخبار ان التعدد ينافي الوحد

فيستلزم التناقض قلنا اي كون الامر والنهي والخبر اقسام الكلام

ممنوع

يصير اي الكلام الاقسام اي الامر والنهي والخبر اقسام الكلام والنهي والخبر

وذلك اي كون الكلام ذلك احد هذه الاقسام من التعلقات لا يزال

في الزمان المستقبل لان فيها لا يزال عبارة عن الزمان المستقبل الازل

اي في الماضي فلا انقسام قلنا ليس سفه لان كلام الله تعالى واجب البقاء

فينبغي اي وجود المخاطبين بخلاف المخلوق لانه عرض لا بقاء له فاذن الامر

والنهي للمعدومين سفه بعضهم اي منهم الامام الفخر الرازي اي في واجب

فان قيل اي في جواب نحو اقيموا الصلوة مرجعه ان اقيموا الصلوة فهو مثاب

وان لم يقم الصلوة فهو معاقب والنهي على العكس ان اي كلام استحقاق

اي استحقاق المامور الفعل في الفعل المامور به الاستخبار اي الاستفهام

يعني اطلب منك العلم من هذا الشيء الاجابة الجواب مثلا لو قال يا الله

يا رسول الله اطلب منك الاجابة ورد اي مذهب بعضهم المعاني لان

الخبر ما يحتمل الصدق والكذب دون الامر والنهي والاستخبار والنداء

لكونها للانشاء بالضرورة جواب عن سوال مقدر للبعض اي الاستفهام

الاتحاد اي لان بين اللازم والملزوم تباين بل يكون موجبا للتغاير

لان اللازم مغاير للملزوم قطعا مثلا الاستخبار يستلزم الخبر عن طلب

الفعل فلا يلزم الاتحاد بلا مامور يعني لو كان كلام الله تعالى ازليا لكان
آمرا ناهيا للمامور وهنا سفه اى لا يحتاج الى وجود المامور في الخارج
يعني لا يلزم ان يكون المامور موجودا بالفعل والاخبار سؤال ثان الازل
كقوله تعالى خلق السموات والارض عنه اى عن السفه والكذب لانه
من شان الحوادث وسمات الممكنات اشكال بل جعلنا واحدا من الازل
قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه الامر واذ قال لقومه يا قوم مع ان
نوحا وموسى وقومهما ليسوا موجودين في الازل قلنا في جوابه انا ارسلنا
وقال موسى ونحوهما ليسوا موجودين في الازل وانما وجدوا بعد وجود
محمد عليه السلام في كون مخاطبا بها والموجود في الازل امر واحد موجود
صريح لانه يكون انا ارسلنا نوحا الى قومه بعد وجود نوح او موسى
عليهما السلام وقومهما وقس البواقي عليه وان جعلنا جواب سؤال
اوله اى وان الكلام في الازل امرا ونهيا وخبرا لمامور به كالصلوة والصوم
والحج والزكاة وغير ذلك وجود كانسان قوله بطريق المضي نحو انا ارسلنا
نوحا الى قومه ان انذر بلفظ الماضي فلو كان الكلام قديما لزم كذب
وما ارسله قبل الازل ويلزم ايضا حدوثه لكونه مسبوقا بالخبر عنه

فيلزم

فيلزم حدوثه لتحصيله المامور به والاخبار جواب سؤال ثالث عن شبهة
احتجت به المعتزلة على حدوث كلام الله تعالى ويمكن تقديرها بوجه
آخر وهو كان كلام الله تعالى قديما لكان خطابا بدون لانه ليس الا الامر
ونهي وخبر واستخبار كل من ذلك يلزمه نوع خطاب والمخاطب
انما يوجد فيما لا يزال فيثبتونه في الازل يستلزم ثبوت الخطاب
في الازل بدون المخاطب وذلك عبث سفه لا يليق بالله تعالى وانت
عرفت جوابه من وجود الكلام الازلي يستدعي وجود شيء من الانام
سلمنا لا لكن لا نم بنوع الكتاب الخطاب بدون المخاطب لان الكلام الازلي
هو الكلام النفسي كما مر والخطاب انما يكون مع المخاطب من الازل
على امتناعهما وانما يمتنع فيه المخاطب الحسي الذي لا يخاطب الا بالكلام
الحسي فثبت انه لا يلزم على تقدير ان يكون كلام الله تعالى قديما وجود
المخاطب بدون الخطاب صرح اى صرح المصنف يطلق اى يطلق
كلام الله تعالى على كليهما كذلك يطلق القرآن على كليهما اعني على
المعنى القديم والنظم المتلاوة ايضا كما ان الكلام لفظي ونفسي
الاتحاد مثلا والاستخبار مستلزم الخبر عن طلب الاعلام

ولا يستلزم الاتحاد المتلو المقرو فقال القران القران فعلان
بمعنى المفعول ثم جعل اسما للكلام المنزل ء عقبه المصنف
لما ذكر تعليل عقب القران اء القران يطلق على الاصوات والحروف
المؤلف لان القران يطلق الى الاصوات والحروف اقام مصنف
غير المخلوق ويعنى قال غير المخلوق ولم يقل غير الحادث القران اراد به
المعنى القائم لذات الله تعالى كلام المراد من كلام الله تعالى الكلام
النفسى غير مخلوق لانه يلزم ان يكون للحوادث والله تعالى
غير ذلك وتنصيصا اء تصريحا معطوفا على قوله تنبيها الغريقين
اء بين اهل السنة والجماعة والمعتزلة بترجم اء ببيتين ويعبر اء يسمى
من الترجمة والمحنة التى خلق القران ويقال مسئلة حدوث
القران حدوث القران لان المعتزلة لا قائلون ثبوت كلام
النفسى فضلا من ان يكون حادثا او غير حادث بينهم اء بين المعتزلة
والا اء ان لم يكن الى اثبات الكلام النفسى ونفيه وهم المعتزلة
ودليلنا اء علما ثبات كلام النفسى قيام قيام كلام النفسى
بالكلام النفسى ان يكون نفسيا استدلالهم اء استدلال

المعتزلة

سمات اء علامات الانزال والانزال يستعمل فى الرفع والتنزيل عربيا قوله
تعالى انا انزلناه قرانا عربيا فانه وصف القران بكونه عربيا والعربى انما يكون
الفاظا فانما دليل المعتزلة الحنابلة لان الحنابلة تقولون العظم القديم
كونه اء الله متكلما والحروف بمعنى كونه تعالى موجدا لهذه الحروف
والاصوات الدالة على المعانى كالاجسام مخصوصة من ملك اونبى اولوح
محفوظ فى محلها المراد من محلها كل من تلفظ كجبرائيل والانبياء وغير ذلك
بينهم يعنى ان المعتزلة اختلفوا فى ان المكتوب فى اللوح المحفوظ هل يقرا
ام لا قال بعضهم يقراء وقال بعضهم من المعتزلة لا يقرا اء عن ذلك يعنى ان الله
عادعن كونه متصفا بالاعراض المخلوقة نقل تعريف القران المصاحف
اء جلد باشكال اء بواسطة محفوظ اء القران وهو الكلام النفسى بذلك
او كونه مسموعا باذاننا ايضا اء بالحروف المسموعة الملفوظة فيها
فان قلت لا نم ان القران غير حال فى قلوبنا والا لما غيرها شيئا من الفاظ
القران واللازم بط وكذا الملزوم قلت ان المعنى الذى فهمناه وليس
عين المعنى هو قائم بذات الله ء مثاله كصورة المنقوشة الدالة اء لا يلزم
من حدوث الدال حدوث المدلول منه اء من كون النار يذكر باللفظ

ويكتب بالقلم وتحقيقه اي تحقيق الجواب ان المعتزلة الاعيان في الخارج

بالدلالة الوضعية في الخارج الكلام النفسي القائم بذات الله تعالى المخلوقات
وكونه معجزا وغيرها ولما كان اشارة الى الجواب سوال مقدر وهو ان يقال لو كان

كالانزال والتنزيل هو القران مقولا بالاشتراك على كلام النفسي والكلام

اللفظي واللازم بط وكذا الملزوم فاجاب عنه بقوله ولما كان اللفظ

اي الحادث المعنى اي وهو كلام النفسي عرفه جواب للنظم اي كلام اللفظي

المعنى اي باعتبار اللفظي اذ يسمع اي بلا حرف والاصوت ابو منصور

اي كانه اشارة الى الجواب عن استدلال الاشعري على مذهبه بسمع اي موسى

عليه السلام سمعت اي سمعت اللفظ يدل لكل المعنى لما كان اي جواب

عن سوال مقدر تقديره ان غير موسى عليه السلام من الانبياء لم سمع

صوتا دالا على كلام الله خص باسم الكليم فان قيل منشاء هذا السؤال

قوله فالمراد حقيقة الوجود مجاز الا ان المجاز هو الذي يصح نفيه عن المعنى

المجاز كما يقال الرجل الشجاع ليس باسد كلام الله خبر ليس والاجماع

يعني ان الاجماع قائل على النظم المنزل المحرر المعجز المفصل كلام الله تعالى

المتحدى اي المعارض بمعارضة اي لا يطلع عليه الا المؤيد من عند الله

والمعارضة لا يكون الا بعد الاطلاع والكفار بعيد من ذلك ومعنى

اي اضافة

66

اي اضافة الكلام الى الله ومعنى اي اضافة الكلام بهذا المعنى انه مخلوق لله لكم

ولا يكون جواب بقوله ايضا المعجزة والتحدي اي لما كان كلام الله تعالى حقيقة

في الكلام النفسي والكلام اللفظي لا يصح نفيه عنه اصلا لان الحقيقة لا يجوز

نفيه عن الموضوع له فلا يقال الحيوان المفترس ليس باسد وغيره من انه قران

مجازا اي القول بان الكلام النظمي المؤلف في التحقيق اي اولا وبالذات ثم

في يكون اللفظ قديما في ذات الله تعالى حادثا في الانسان فاذا كان اللفظ

الحادث مغايرا للفظ القديم ما بوع فلا اشكال المعنى اي على المعنى القديم

النفس التسمية اي في حجج كلام الله تعالى وتسمية النظم المؤلف فلا يكون

مجازا بل تسمية الدال باسم المدلول الذي هو مجاز مرسل المحققين

اي مولانا عضد الله والدين المعنى المعين المراد لفظ كلام مبتداء ليس

خبر مقابلة اي لا يقال اللفظ الدال عليه كلاما مدلولا اي بالمعنى في قول

المشايخ مرادهم مراد البعض المعنى اي الذات الذي يقوم بذاته بذاته

اي بذاته نفسه بل يقوم بذات الله الصفات كالعلم والقدرة وغير ذلك

قديم اي اللفظ والمعنى للقطع اي الجزم بقوله بل اضراب عن قول الحنابلة

بالنفس بارى نفسه اي في حد ذاته بنفس كاللفظ القائم يعني انهم

لم يريد وان بالمعنى ومعنى مقابلة اللفظ كما زعم البعض بل ارادوا انه
نفس اللفظ القائم بذاته تعالى متردد كلام نفسي قديم كمعناه واللفظ القائم
بالسنتنا مقروء وحادث لكن سمي قراءة فرقا بين التعبيرين فكانه
لا وجود له الا السنة الالات والمراد من الالات هو اللسان لانه تعالى
لا يكون محتاجا الى اللسان القائم اللفظ القائم سمعه فيه واحدة
بلا واسطة لعدم تعليل القول يحصل في التلفظ والقراءة تم احتياجه الله
تعالى هذا مذكور كلامه اي كلام بعض المحققين ونحو هذا الكلام مولانا
سعد الدين وهو طعن في قوله وهو جيد لمن يتعقل لا يتعقل اي لا
تتعقل لفظا مسموعا قائما بالالسن بل انما تتعقله هذا المعاني او دف
المتخيلة بحيث اذا ذكرت كان مسموعا محزونة محفوظة التكوين
التكوين اشتراك الحقيقة صفة حقيقة مغايرة للقدرة والارادة
وفسروه باخراج المعدوم العدم الى الوجود وغيرعنه بالخلق والتخليق
ونحوهما اوردوا عليهم ان الايجاد ليس بل يتعلق القدرة بالمكونات
بحيث لا يتخلف عنه الكون هو التفسير لا يصح الا اطلاقه بل على قول
من يقول بحدوث التكوين لا طباق اي الاجماع النقل عدم اعادة الام

في المعطوف

في المعطوف بناء على انه مع المعطوف عليه مستقلة كقوله تعالى يخلق ما يشاء
بقدرته نحو قوله تعالى يخلق ما يشاء ويفعل ما يريد على انه اي الله تعالى وامتناع
حال المشتق اي الكون الشيء الله تعالى الا اشتقاق التكوين متراء قوله
ضرورة امتناع قيام الحوادث حيث انه الله الاذكى قال والله خالق كل شيء
على كل شيء اي لا يجوز ان يقال مكون بدون التكوين لانه لا يوجد التكوين
بدون التكوين والاشتقاق لا يوجد بدون المشتق الكذب لان حكم
على خلاف الواقع بيستقبل اي يلزم ان يكون خالقا الا في الاستدلال لي
لا في الماضي وهو الفساد القادر او قدم العدول الى المجاز من غير تعذر متعلق
الى العدول اطلاق اي الجاز اطلاق السواد عليه تعالى مثلا لانه قادر عليه
فيلزم الله اتصافه به تعالى عن ذلك علوا كبيرا يعني لجاز اذ يقال البارى
اسود وابيض لكونه قادرا على السواد والبياض كالاطلاق الاسود يعني
القادر على السواد والاخر القادر عن الحمرة وغير ذلك على في البنية الثاني
للمجاز اعني قوله او القادر على الخلق عليه الملازمة مع الجواز توقف الاطلاق
على الاذن الشرعي مع صحة المعنى انه التكوين مع انه التكوين العلم
وفيه نظر لما ذكر الملزوم ان يكون التكوين غيره وهو مراد هو معتبر

باخراج المعدوم من العدم الى الوجود بدونه اى بدون التكوين فى ذاته فى ذات
الله فى غيره اى غير ذات الله تعالى ابو الهذيل اى من المعتزلة استحالة لانه اذا
صار حدوث حادث بدون التكوين جاز ايضا حدوث جميع الحوادث بدونه
وفيه تعطيل صفة كما ذهب ابو حنيفة رحمة الله عليه والمحققون موله
والمحققون من المكون وهو مثله منه الشارح الى المذهب سوى لانه هو القائل
لكون التكوين صفة اضافية حادثه انه اى التكوين ومذكورا اى كونه مذكورا
بالسنا ومعبودا ومميتا ومحييا صفة اضافية لا حقيقة لانا لا نتصافه
هنا انما يكون بالنسبة الينا والحاصل اى البارى فى الازل والحاصل قد ليس
الا مبدا من الصفات الاعتبارية وهو ذات الله تعالى لا بنفس ذلك الصفات
كما ذهب اليه دش المصرله المبدا اى المراد من المبدا اى العلة فان القدرة
جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال يلزم مما ذكر ان القدرة مبداء التخليق
والحال انه ليس كذلك لان نسبتنا الى الوجود الممكن التكوين وعدم على
السواء ومبداء التخليق مرجح لطرف الوجود فلم يكن القدرة مبداء
التخليق واجاب الى الجواب بقوله فان القدرة يعنى انه ليس بفاسد
ان يعدل التكوين مرجح للوجود على العدم والقدرة ليس كذلك فكيف

يصح

68

يصح ان يكون التكوين هذا القدرة لانا نقول ان القدرة وان كان نسبتاه محى الدين
رحمه الله الجانبين الوجود والعدم ولما اى بكونه من الامور الاضافية المتجددة
لا من الصفات الحقيقة القديمة ولهذا جعل هذا الوجه فى المقاصد معارضة
لنفى التكوين قدم لان التكوين لا يتصور بدون المكونات تكوينه والتكوين
هو التعلق الحاصل بين القدرة والمخلوق فى حالة الايجاد فلذا يترتب
عليه وجود المخلوق على معنى كلما تحقق التكوين تحقق الوجود لوقت
اى فى وقت وجود العالم عليه الله وارادته الله والمكون هذا انما يستقيم
اذا كان التكوين صفة من شانه الايجاد لا نفس المحل وح لا يتميز عن القدرة
القديمة يعنى ان العلم والقدرة كل منهما باقيان ازلا وابدا المعلوم والمقدور
حادثه بالله بحدوث المعلم والقدرة ان لم يتعلق اى لم يتوقف وان تعلق
اى يتوقف المتعلق سواء كانت ذات الله او صفة من صفات فاما يبتنى
من ذلك ذلك ذلك التعلق سواء كان من ذات الله او صفة صفاته به
اى بذات الله او لا اى او لا يستلزم ذلك التعلق القديم وهو الحق المكون
وهو العالم به اى التكوين فيه نظر اقول حاصل النظر ان يقال ان اللازم
من هذا القول حدوث الذاتى وهو ليس المراد وهو الحدوث الذاتى الذى يكون

مسبوقا بالعدم غير ذلك لازم حاصلا ان ذلك الحدوث لا ينافي القدم الحادث
الحادث الزمان والحدوث اي بالمعنى الذي يقول به المتكلم لان الحادث
بالذاتي لا ينافي القدم بالزمان ان يكون اي مكون الى الغير وهو الموجب بالذات
نعم يعني كان السائل يقول لم يلزم من تعلق الوجود بالغير حدوث المكون
اصلا على تفسير المتكلمين الحدوث والقديم اولا فاجاب مولانا بقوله بدليل
متعلق اذا اثبتنا لا يتوقف ولا يلزم الدور بيانه ان حدوث العالم عندهم
يتوقف على كون الصانع فاعلا مختارا فهذا يتوقف هو يتوقف على حدوث
العالم فيلزم الدور بحدوثه قوله قولا بحدوث لان ما يصدر بالاختيار
فهو حادث هنا اي من المراد بالحادث بالوجود بذاته ان يكون مسبوقا
بالعدم وقيل اي من مجرده تعلق بالغير لا يستلزم الحدوث بالمعنى الذي
قصده المتكلمون التنصيص اي تصريح بقوله لكل جزء من اجزائه العالم
وقوله وهو تكوينه والا اي وان لم يكن المراد بالحادث هذا المعنى قائلون
بحدوث الهيولي يعني تكوينه بالغير لانها عندهم حادث بالذات لا بالزمان
فهم اي الفلاسفه والحاصل اي حاصل الجواب على قوله المستدل على
حدوث التكوين بانه لا يتصور بدون المكون وان اي وان ولا نسلم

اضافه

اضافيه اي صفة الانسان حقيقه صفة الباري موجودة في نفس الامر قائمة بذات الله
كانت صفة التكوين المشايخ قوله على ما وقع في عبارة المشايخ وهو الاشعري
على ما سبق عند قوله والمحققون عند المتكلمين على انه من الاضافه بتحققها
اي بتحقيق التكوين لا في عبارة البعض للضروري اي لامر ضروري فلا يقال هذا
انما يستقيم اذا كان فعل الباري صفة حقيقية اما اذا كان حقيقة اضافيه
ولا يكون ازليا في الجواب الذي هو جواب عن قوله التكوين لا يوجد بدون المكون
قوله فلا يندفع لما يقال اي لا يندفع بهذا الاشكال في الجواب الذي يقال وهذا
للجواب لصاحب العمدة معدا اي مع الضرب اي المفعول لا انعدام اي لا انعدم لان
العرض لا يبقى زمانين اي وانعدم الايمان لان العوارض لا يبقى زمانين بخلاف
الباري يقال هذا انما يستقيم اذا كان الفعل الباري حقيقة اما اذا كان
صفة اضافية فلا يكون ازليا وهو التكوين عندنا اي عند اهل السنة
والجماعة خلافا للاشعرية والمعتزلة وشبهتان شبهته قوله تعالى
هذا خلق الله فاروني ماذا خلق من دونه وكذا قوله تعالى ان في خلق
السموات والارض وكذا في المتعارف جمع به خلق عظيم يريدون به المخلوق
تعالى اجيب منه هذا بان اطلاق المصدر على المفعول لمبدء سل الله

بنا المفعول والتكوين فعل والمكوّن مفعول خلافا للاشعرية والمعتزلة
فيكون اى واذا كان المكون مكونا بنفسه فيكون المكون مستغنيا عن الصانع
قديما لان قدم التكوين ثابت واذا ثبت ان المكون عين التكوين يلزم قدم
المكون وهو سوى بمعنى الا بنفسه اى كون البارى اقدم خالقا قادر عليه
بلا تأثير لا يوجب خلف لان خلاف للواقع وان يكون معطوف على اذ لا
يكون للخالق السواد لان المكون هو السواد الذى هو عين المكون وهو
قائم بالاسود فيكون الاسود خالقا ومكتونا له بنفسه لان المكون
من قام به التكوين اذا كان عين السواد المكون كان قائما به بالسواد الذى
هو نفس الحجر فيكون الاسود خالقا واكد الحجر خالقا فهم واحد اى اطلاق
السواد واحد لان اطلاق تكوين والسواد مكوّن فاذا كان التكوين نفس
المكون فاطلق السواد واحد وهذا اى كون المكون مكونا انه لا يكون
للخالق تعلق وان يكون الله تعالى مكونا للاشياء وان يصح القول بان
خالق لما صدر زوريا يعنى لا مكون ردّ على الخصم الراسخين من الرسوخ وهم
الاشاعرة واصحاب الاصول اى اصول الدين ما يكون مفعول ما ينسب
من لهذا هو طعن من طرف الشارح لصاحب الادلة كلامه اى الكلام القائل بان

التكوين

التكوين غير المكون من قال اقول اى والحاصل ان من قال ان التكوين غير المكون مراده
ان التكوين صفة حقيقية قائمة بذات الله تعالى ومن قال انه عينه مراده انه من قبيل
الاضافة فيكون راجعا الى ان التكوين صفة حقيقية او صفة اضافية به اى من قال
ان التكوين اى الاختلاف عين المكون المحلات اى المذكورات وهذا القول بكون التكوين
عين المكوّن قوله فهذا له كما يقال الحرامي قولهم ان التكوين عين كانه اشارة الى
الجواب سوال مقدر وهو ان يقال هل لهذا نظير ام قلت من عند نغل فاجاب بقوله
لهذا الكلام نظيرا ولم اقل نفسي مجتمعا اى الماهية والوجود لكنهما اى الوجود والماهية
الرأى اى رأى من قال ان التكوين عين المكوّن حقيقة لانها اذا كانت حقيقة
صفة يكون موجودة والتحقيق اى اشارة الى تحقيق مذهب الاشاعرة من ان
التحقق عنده من الصفات الا الاضافية الحقيقة ايجابا يجعل كونه واجبا قدرته
هذا معناه الحقيقى والاول معناه المجازى من قبيل اطلاق اسم الملزوم على اللازم
لوقته اى لوقت وجوده المقدورات وهى الرزق والخلق والقدرة والصورة
وغير ذلك خصوصات فاعل يتحقق من ذلك اى من المذكورات من الاحياء
والترزيق وغير ذلك جدا قطعا وان وصل متغايرة بناء على ان الصفة لا هو
ولا غيره والاقرب لانه الاقرب ان لا يكون التعدد فى عامة الكثرة لان البعض

العقلاء انكره فهذا وجه الاقربية لا وجه البطلان منهم اي من علماء ما وراء النهر

بخصوصيات وهي الرزق والحيوة والموت وغير ذلك وخصوصا التعلقات

انما يكون بخصوصيات التعلقات تقتضي صفة قديمة بوجه كالحسن

دون وجه كالقبح وقت في الحال دون وقت لا في الماضي ولا في المستقبل موجب

بالذات اي موجب بالذات لا يكون قادرا ومختارا والنجارية لا كما زعمت

النجارية وبعض قول بعض المعتزلة وهم الجبائي ابو الهذيل الفلاسفة وابو

وابنه ابو هاشم قالوا ان الله تعالى يريد بارادته حادثة لا في محل بل محلا

بنفسها لا المحل اي لا في الذات الدليل اي دليل على تحقيق الارادة وكونها صفة

الله تعالى لصفة الارادة هذا رد على النجارية والمشية نحو قوله تعالى يفعل

الله ما يشاء بقدرته ويحكم ما يريد بعزته قيام صفة هذا رد على بعض المعتزلة

بذاته هذا رد على الكرامية نظام هذا رد على الفلاسفة نظام مبتداء دليل

خبر وكذا اي كذا حدوث العالم دليل على كون صانع العالم قادر المختار اقدماء العالم

رؤية اي بعد دخول الجنة التام وانما اخذ التام لان الانكشاف متفاوته والرؤية ليست

الا الانكشاف التام بالغير وذلك اي كون الانكشاف التام بالبصر مع ادراك الشيء

كما هو حقه بحاسة البصر دون غيره فلا خفاء فلا شك في انه البدر منكشفا الينا

اي في

71

اي في ذهننا اي عندنا الحالتين اي حال الغوض والانكشاف حاصل حين النظر الى البدر

اذا خلي يعني اذا اجرى العلايق مع ان الاصل لان الاصل في الاشياء العدم القدر اي من

الدلايل على جواز الرؤية لا امتناع اي امتناع رؤية الله تعالى عقلي اي عقلي ونقلي فاطعون

اي جازمون عرض ليس للحكم اي الحكم المشترك وهو الرؤية بين كل المركبات من

الاجسام والاعراض علة والالزم توارد العلل على معلول واحد وهو ممنوع والامكان

الممكن ما لا يكون وجوده ضروريا بل قابل للوجود والعدم بداية اي بقطع النظر عن علة

الوجود والعدم العلية لان فيه عدما لانه عبارة عن الوجود مع اعتبار عدم فيصح

اي يصح رؤية الله تعالى لتحقق علة صحة الرؤية حواص اي انتفى الرؤية لانتفاء

شرط من شرايطها او حصول مانع من موانعها ولا دليل عليها فيجب الرؤية خواص

وهو عدم كونه وجهة وغير ذلك من الملك والجن والروح رؤيتها والا لما جاز

ان يرى النبي عليه السلام ميكائيل والروح المعترض منشاء هذا الاعتراض

قول الشارح فيصح ان يرى حيث تحقق علة الصحة فلا يستدعي يعني لا نم ان

الصحة يستدعي علة مشتركة موجودة وانما يستدعي لو لم يكن عدمية لان المراد

منه الممكن وهو المعدوم ولو سلم اي ولو سلم ان علة وجودية فلا نسلم اشتراك الوجود

بالمختلفات يعني لا نم وجود تعليل الاحكام المشتركة تعلل مشتركة لجواز تعليل

المشتركات بالمختلفات فان الحرارة مشتركة بين النار وبين الشمس والعلل

في الاولى الطبيعة النارية وفي الثاني طبيعة الضوء والشعاع مشتركه لو علم

ولو سلم كون الوجودي علة العدمي وهو صحة الرؤية ولو سلم فالعدمي يصلح علة

للعدمي فلا نم او اذا سلم ان الصحة وجودية حتى يلزم ان يكون الوجود علة

فلا نسلم ان الوجود مشتركة وجود يعني عدم الرؤية وجود كل شيء لا الوجود

المطلق حتى يلزم روية الواجب عينه لا كما ذهب لا كما هو مذهب الشيخ

ابو الحسن الاشعري بان المراد بان المراد بالعلة متعلق الرؤية جواب الى الاعتراض

الاول بان الصحة عدمية فلا يستدعي علة والقابل اي والقابل لها جواب الى الاعتراض

الثالث او فالعدمي يصح علة للعدمي لا ناحتى لا يوجد في الواجب فيمتنع رؤيته

هوية ما اي الشخص والعالب تفصيله من بعيد وقد لا تقدر علم تفصيل كالواجب

والملك فالمعنى اندفع بهذا السؤال الثالث والرابع واشتراكه اي كون الشيء

له هوية وفيه نظر لو قيل علة لرؤية الوجود بقول المعترض وجود كل شيء هو عينه

فيلزم الاختلاف ماهية الاشياء فلا يلزم من روية الممكن رؤية الواجب كما لا

يلزم من رؤية الجسم رؤية العلم والعظم فاذا قيل علة الرؤيه هوية المرئي وحقيقه

الخارجية بكون العلة مشتركه والله اعلم بالصواب الثاني الوجه المسمى بالدلائل

على جواز

على جواز رؤية الله تعالى للحي اي دلم يعلم استحالة الرؤية علق اي بقوله تعالى ولكن انظر

الى الجبل فان استقر مكانه فسوف تراني بمعنى ان دخلت الدار فانت طالق

معناه اي معنى تعلق الرؤية باستقرار الجبل المعلق به الا يلزم الكذب في خبر الله

تعالى والله منزه اي لا ان يعلم قومه استحالة الرؤية جهرة اي علامة ممكن مطلقا

اجيب لان الشخص علم الشيء لم يسئل الاجل الغير فهو جرى العادة من ذلك

او من كون السوال موسى عليه السلام لقومه وكون استقرار الجبل محالا لاحال

تحركه في حكم لانهم يكذبون الحال وهو موسى عليه السلام بالامتناع او بامتناع

الرؤية في الدنيا ممكن او كما امكنه لا سكون في رؤية القمر ليلة البدر لا سكون في

رؤية الله تعالى عيانا في دار الاخرة سترون له بمعنى ستعرفونه معرفة جلية

هي في الجلاء كالابصار القمر اذا امتلاء واستقراره كما ترون كما لا تشكون في رؤية

القمر ليلة البدر في رؤية الله تعالى عيانا في الاخرة هذا التشبيه تشبيه الرؤية لا

تشبيه المرئي بالمرئي في المرتبة البدر اقول تأويل المعتزلة في الحديث بان المراد

بالرؤية الفرقان وهو صحيح لان اهل اللسان لا يفسر والرؤية بالفرقان

وسلمه الله وهو الحديث كانه اشارة الجواب سؤال المقدر وهو ان يقال

ان يقال ان قوله عليه السلام خبر واحد لا يفيد الا الظن وبه لا يثبت

وجوب الرؤية فاجاب عنه بقوله وهو مشهور والايات كقوله تعالى
ارنى انظر اليك وقوله كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون جواب سوال مقدر
وارد على الاستدلال بقوله وجوه يومئذ ناضرة وتقريره ان يقال لم لا
يجوز ان يدل هذه الاية في ذلك الثناء في الرؤية ظهرت بعد ظهور
مقالة المخالفين اى المعتزلة والفلاسفة بينها بين الرائى
والمرئى القرب لانه اذا كان في غاية القرب وغاية البعد للمرئى محال
لانه من امارات الحدوث والله منزه عنها كما تم بيانه الاشراط
يعنى اشتراط المذكورة ليست مشروطة في رؤية الله ايانا فكذا
في رؤيتنا الله تعالى بين الله بحيث ان يكون قريبا او بعيدا او غير ذلك
من عدم كونه غاية البعد وعدم كونه غاية القرب وعدم كونه غاية
الصغر وعدم كونه غاية اللطافة وكونه مقابلا بين الرائى وبينه تعالى
فان قيل معارضة من طرف المعتزلة ان يرى الله في الدنيا والا او وان لم
يجب الرؤية عند سلامة الحاسة شاهقة اى مرتفعة وانه سفسطة باطلة
غير مقبول ممنوع لاء وجوب الرؤية على تقدير كون الحاسة سليمة ممنوع
الشرايط المراد من الشرايط جواز الرؤية والحواس سليمة السمعات

وهذا القول

وهذا القول معطوف على قوله واقوى شبههم من العقليات لا تدركه دليل المعتزلة
الابصار يعنى لا نسلم ان اللام في الابصار للاستغراق لجواز ان يكون هالمطلقا
اى سواء كانت للاحاطة اولا اذ لو يعنى لا نسلم انه يفيد عموم السلب لجواز افادته
سلب العموم لا سلب عن المجموع فمعنى الا برح لا يدركه جميع الابصار الادراك
في قوله لا تدركه الابصار على وجه لانه يعنى الخاص وهو الادراك على وجه الاحاطة
بالجوانب والحدود لا يوجب نفى العام وهو الادراك لا على ذلك الوجه
لان المعنى اى معنى الاية لا يدركه على هذا الوجه وهو للاحاطة بالجوانب والحدود
بالاستعظام وهو كون الشيء منكرا بقولهم لن نؤمن لك حتى نرى الله
جهرة وهذا اى عدم منع موسى عليه السلام طلب الرؤية الدنيا حكى عن ولى
من اولياء الله تعالى قال رايت الله في المنام الف مرة وعرضت القران عليه فهل
هل هذا سوال عن الوجود انها اى كون الرؤية في المنام العينى قال الامام محمد بن
على بن حكم الترمذى ورايت رب العزة في المنام الف مرة قلت يا رب انى اخاف
من زوال الايمان فامر نى دبر في كل يوم مرة بهذا التسبيح يا حى يا قيوم يا ذا الجلال
والاكرام اسئلك ان تحيى قلبى العباد اى الانسان والملك والجن والشيطان
لا فعال اى لافعال العباد باختياره كالضرب والمشى والقتل وغير ذلك

يتحاشون احترازا اى يرجعون اى يحسبون ويتنزهون ويجردون ويساعدون
الكلاء معنى الموجد والخالق والمخترع واحد تجاسروا اى بمعنى الجرءة اى بمعنى
الشجاعة اى اشفقوا بوجوه اى دليل عقلى لافعال على ان الله تعالى الخالق
لافعال العباد الاختيارية الاضطرارية كذلك اى كون العبد عالما بتفا
عليها اى التفاصيل باطل والمعدوم وهو كون العبد خالقا لافعال بطل كون
العبد عالما بتفاصيلها وكذا الملزوم وهو كون العبد خالقا لافعاله لانتفاء
اللازم على حركات اى بين الحركات بذلك اى بتفاصيل الافعال وليس بجواب
عن سوال مقدر تقديره ان يقال لا يجوز ان يكون عدم العلم به هو الذهول عن
العلم اشار الى الجواب وليس هذا وهو الا الذهول عن العلم لا يستلزم الجهل
فعاله العبد تاملت العبد اعضائه العبد والاخذ كوفتين والبطش بركه
دتمق يحتاج الى المشى والاخذ والبطش من تحريك العضلات الاعضاء او تحريك
الالم الشديد معطوف فى حركات اعضائه وتمديد الاعصاب من العصب
فالالم اى عدم علم العبد فى ذلك فى عدم الشعور اى فى ان الله خالق لافعال
العباد تعملون بمعنى خلق الانسان وما تعملون مصدرية لو كان ما موصلة
لابد من تقدير ضمير المفعول فى قوله وما تعملون اى تعملونه بخلاف ما مصدرية

فانها

فانها لا يحتاج الى تقدير الضمير معمولكم فيحتاج الى تقدير الضمير اى وما تعملونه
ويشتمل اى يصدق ان الافعال العبد جواب عن سوال مقدر فاجاب بقوله و
يشتمل الافعال المتأوله لانا علة بقولنا ويشتمل الافعال المخلوقة مذهب
اهل الحق او العبد اى المعتزلة الايجاد الذى هو النسبة بين الوجود والموجود
لا وجود لنا فى الخارج والايقاع اعنى ما نشاهد كالهيئة التى تسمى صلوة
والحالة تسمى صوما ونحو ذلك بالمصدر والحاصل هو الاثر الحاصل من ذلك
الفعل مثلا الالم الحاصل من الضرب هو الحاصل بالمصدر والسكنات
حين الايجاد وحين الوقوع والذهول غفلت بقليل قد يتوهم مقدم عليه
قد يتوهم معلول مؤخر ان الاستدلال اى استدلالا لاهل السنة بدلالة هذا
جواب عن القول تقريره ان يقال ان الممكن اخص من الشئ وارادة الخاص غير جائز
من غير قرينة واجاب بقوله بدلالة العقل ان قدرة الله تعالى لا يتعلق بالواجب
والمستحيل مناطا اى مرجع ومحل الاستحقاق مضاف الى المفعول لانه دليل
من طرف المتكلمين العبادة اقول هذا الدليل ان يقال الحركة الصادرة من
العبد على ضربين اختيارية فلو كانت كلها بخلق الله تعالى لزم ان يكون الكل
اختيارية فعلم ان الحركة التى هى الاختيارية بخلق الله العبد والحركة غير

الاختيارية بخلق الله تعالى فالقايل اى اذا كان كذلك فالقائل خالق لافعاله كالمجوسى

وهو يقولون النار واجب الوجود اى بمعنى فانهم يقولون نجد فى العالم خير

كثيرا وشرا وكثير واحد لا يكون خيرا وشريرا فالكل منهما فاعل على واجب الوجود

ذلك اى الشريك الذى وجب وجوده او استحق للعباد تضليلهم اى فى نسبة

المعتزلة الى الضلال المجوس وهم يقولون ان النار واجب الوجود لذاته لا لغيره

لانهم قالوا كل عبد خالق لافعاله فلو كان كذلك يكون كل عبد شريكا لله تعالى

وهو محال ورد المعتزلة واحتجت على خالقية العبد لافعاله المرتعش

وهو الذى لا يقدر على تسكين الاعضاء الاولى فرح يكون الاول بخلق العبد

الثانى بخلق الله باختياره فيكون العبد خالقا فى افعاله باختياره وقدرته التكليف

كالصلوة والصوم والزكوة وغير ذلك والعقاب لانه لو كانت مخلوقة الله تعالى

لا للعبد فى لهم استحقاق الثواب والعقاب عليها بل يجوز ان يعكس ويعاقب

فاعل على الخيرات ويثاب فاعل الشرور بنفى الكسب وهم يقولون الانسان

كالجماد يتمسك من طرف المعتزلة المعاد اى القيام والقعود والاكل والشرب

والزانى وغير ذلك بجهل اى هذا التمسك هذا الوجه التصف والله تعالى لا يتصف

بذلك الاسباب حتى ثبت به بل اوجد به احسن معا احسن المقدرين

فلا يلزم

75

فلا يلزم المحذور ما لهم بذلك اى بالسواد البياض وغير ذلك فتبارك اى دام وثبت

ان الخالق اى الخلق قد ترك ويراد به التقدير والتصوير دون الاختراع والايجاد

ايضا يجوز اطلاق الخالق على العبد وان لم يكن خالقا اذا انظم الى الخالق كما يطلق

اسم العمر بن على ابا بوبكر وعمر وان كان لا يسمى عند الانفراد عمر فكذا فيما نحن

قد سبق اى صفة التى يوجب تخصيص احد المقدورين فى احد الاوقات بالوقوع

مع نسبته الى الكل احكامه كما قال الله تعالى كنا للعالم فيكون بعد رتبة الله عز وجل

لا يقال الاقول حاصل هذا السوال مقدر وهو ان يقال الا نم ان يقال افعال العباد

كلها بقضاء الله تعالى والا لزم ان يكون الكفر لانه من جملة وليس كذلك لانه لو كان

كذلك لزم رضاء الله تعالى لان رضاء العباد بقضاء الله تعالى واجب اللازم باطل

وكذا الملزوم مثله فلا يكون فلا يكون الافعال للعباد كلها بقضاء الله تعالى

لانا نقول اى لا نم كان الكفر اذا كان مراد الواجب الرضا به قوله لوجب الرضاء

بقضاء الله تعالى قلنا انما يلزم ذلك ان لو كان الكفر نفس قضاء لكنه ليس كذلك

بل هو مقتضى والرضاء انما يجب بقضاء الله تعالى دون المقضى فلا نم ما ذكر

واللازم اى رضاء الله بالكفر مقضى اى مخلوق بالقضاء بخلق الكفر المقضى

اى المخلوق تحديد تعيين بحده هى تقديره الذى لا يكون المخلوقات موجودا

الا عليه يحويه يحيط والمقصود هذا جواب عن سوال مقدر تقديره ان يقال
لا حاجة الا قوله وتقديره لان الارادة والمشية والحكم والقضية مستلزم و
اشار الى الجواب بقوله والمقصود تعميم من قوله وهي بارادته ومشيته وحكمه
وقضيته وتقديره الاكراه اي لا مكره ولا يجري شيء من الاشياء تعالى في خلق الاشيا
بل كل بقدرته وهو المراد بتقديره فان قيل اقول هذا حاصل ان يقال لا نم ان يلزم
من الفاسق بارادة الله تعالى وقدرته كون الكافرون منها الكفر والفسق
من كون الكفر والكافر والفسق من غير اختيارهما وليس كذلك بل اراد الله تعالى
منهما الكفر والفسق باختيارهما فلا يكونان مجبورين في الكفر في الفسق وتصح
تكليف الكافر بالايمان مجبورا في كفره والفاسق في فسقه وانما يلزم ذلك ان لو كان
اراد الله تعالى تكليفه الفاسق بالطاعة ولا يرد ما ذكرتم من السوال تكليفهما اي
الكافر والفاسق منهما من الكافر والفاسق والايجاده اي كون الارادة قبيحا وخلقه
قبيحة وعندهم اي عند المعتزلة اكثر لان افعال العباد كثيرة حكى هذه الحكاية على
افعال العباد خلافه ارادة الله تعالى اكثر ما يقع بارادته اي كفر الكافر والفاسق
وفسق الفاسق فانه بمخالفة الارادة الله تعالى والايجاد عبيد من المعتزلة واستاد
صاحب الكشاف في الاعتزال في الاغلب يعني اذا وجد الكفر والمعاصي صاحب
الكشاف بارادة الشيطان يكون اكثر افعال العباد بارادته فيكون الشيطان
شريكا

شريكا اغلبا في ايجاد العباد وهو كفر امر شنيع فيكون كل افعال العباد خيرو وشرا
بارادة الله تعالى القاضي اي المعتزلة الجبار قاضي عباد اي خليفة عنده حالا ابو اسحاق
وهو من اهل السنة والفحشاء والفحشاء الارادة هذا الطعن اشد من الطعن الاول
لانه عرضه ان تقول انتم قائلون لوجود لو ما لا يشا الله تعالى ملكه وهو متنزه النهى
فاذا نهى عن القبايح يلزم منه ان لا يكون مرادا به غير مراد كايمان الكافر لحائين اد
اهل السنة والمعتزلة ويتمسك اهل السنة بقوله تعالى ما شاء الله كان ولم يشا لم يكن
ويتمسك المعتزلة بقوله تعالى لا يرضى لعباده الكفر طاعة كالصلوة والصوم والزكوة
والحج من استطاع اليه سبيلا معصية كشرب الخمر والزنا مال اليتيم اصلا اي الاختيارية
ولا قصد لا قدرة العبد بطل اي زعم الجبرية تفرق هذا دليل عقلي البطش اخذ و
نعلم عطف تفسير لنفرق له اي العبد وللاسناد اي لا يصح والاختيار معطوف الاسناد
مثل صلى لان هذا الافعال تقتضي الافعال مسابقة القصد والاختيار فانه كل
واحد من صلى وصام وكتب مسندا الى العبد على سبيل الحقيقة لانه يقال صلى زيد وصام
وكتب مع ان كل واحد من هذا الافعال المذكورة الى العبد على الحقيقة مثل الصلوة
والصوم بخلاف طال الغلام واسود فانه اسنادهما الى الفاعل مجاز لا حقيقة
يعني لا سابقية القصد والاختيار في مثل طال الغلام وفي مثل واسود لونه

ذلك اى عدم ترتب استحقاق الثواب على افعاله غير ذلك وهو دليل على وجود الفعل
وصدوره من العبد فان قيل تفريع تعميم اى الكل افعال العباد سواء كان فعلا حسنا
او فعلا قبيحا الفعل اى فعل العبد ولا اختيار للعبد مع الوجوب اى وجوب الفعل
والامتناع اى امتناع الفعل بعلم اى بارى فبريد او بارى يريد فلا اشكال يعنى
ان الجبر انما يلزم ان لو يتعلق علم الله تعالى وقدرته الى افعال العباد الاختيارية اما اذا اريد
تعلق الى الافعال الاختيار فلا يلزم الجبر فان الوجوب بان يوجد الفعل بعد الاختيار
البتة لا ينفك عنه الباري فان الله واجب الوجود بالذات فاعل بالاختيار فان قيل
من جانب الجبرية وحاصله ان قيل لو كان للعبد قصد ولا اختيار في افعاله لزم
ان يكون المقدور الواحد تحت قدرتين مستقلتين واللازم باطل والملزوم وهو ثبوت
للعبد قصد والاختيار في افعاله وهو المراد ومعلوم حال الواحد الفعل الواحد
للكلام اى لا بحث متانته ان نحكم ان الشان بالضرورة او ثبت بالضرورة الافعال
وهو افعال الاختيارية للعبد التفصى في الخلاص المضيق او دشوارى قدرته
اى العبد مفعول صرف واعلم انه لا اختلاف في ان للعبد قدرة لانا نعلم بالضرورة
ان الافعال مقدور للعبد كالقيام والقعود وغيرها وبعضها غير مقدور كالطيران
الى السماء وغير ذلك فليس محل النزاع ثبوت القدرة القدر اى كون الفعل

مقدور الله

مقدور الله بجهة الخلق ومقدور العبد الكسب فان وصل التخيص من المحض
ايجاده اى عبارة عن الفعل ولهم اهل السنة كانه اشارة الى جواب سؤال مقدر وهو
ان يقال ما الفرق بين الخلق والكسب حتى يقال ان الفعل مقدور الله من جهة الخلق
ومقدور العبد بجهة الكسب فاجاب بقولهم ولهم بينهما اى بين الخلق والكسب
الكسب اى لا يكون المجرد كسب الفعل موجودا بل لا بد من انضمام القدرة يصح بصح
انفراد القادرية بالخلق منهما او مستقل كل واحد منهما في الشيء الذي يكونان
مشتركين او لا مدخل بينهم العبد عند المعتزلة حتى يلزم اثبات الشرك الصرف
او لا بالانفراد والاستقلال فان قيل اقول كانه من جانب المعتزلة حاصله ان يقال
ان هذا فرق بين الكسب والخلق فلم كان الكسب القبيح قبيحا موجبا لاستحقاق
الذم دون خلقه وايجاده ما يكون متعلقا هذا تفسير للحسن الشرعي بما ترتب
عليه وكان عليه ان يفسر معناه حتى يظهر ترتب الحكم عليه فنقول الحسن
عندنا ما امر والقبيح ما نهى عنه فالمباح واسطة بينهما وقيل القبيح ما نهى
عنه والحسن لم ينهى عنه فلا واسطة المدح كالايمان والصدقة والصلوة
والصوم والزكوة والحج والاحسان اما الاولى ان يفسر الحسن المباح كالوضوء
بغير النية فان الوضوء بغير مباح وحسن ولا يكون متعلقا للذم والعقاب

الا انه لا يكون للمدح في الفاعل والثواب لاجل الشيء الذي يكون جايز الطرفين
من الاعتراض اي منع من الله تعالى وهو ان ينبغي الله الرضاء عن فعل العبد بن رضاه
الرضاء عند المعتزلة هو الارادة فاذا لم يعوض الله بعباده الكفر لم يكن مريدا
اليه ايضا فالكفر مع كونه ليس مرضيا عنده لانه يعترض عليه احد من الاعتراض
اي على القبيح من افعال العباد الرضاء والفرق بين الرضاء والمحبة وهو ان الصحيح
الرضاء كمال الارادة وجود الشيء والمحبة افراطه الاستطاعة هي كون القادر
مستقلا لمقارنة الفعل وقت تحصيله للمعتزلة لانهم قائلون الاستطاعة
قبل الفعل القدرة والمراد من القدرة من قدرة العبد لان قدرة الله تعالى
ليست بعرض بل هي باقية ازلا وابدا يوجد المقدور وتعلق قدرته به فلا يرد
النقض انها الاستطاعة وهي اي استطاعة علة او سبب والجمهور من المتكلمين
انها استطاعة لا علة والفرق بين الشرط والعلة ان الشرط التي تكون موقوفا
عليه كالطهارة للصلوة وان العلة هي التي توجب الفعل كدخول وقت الصلوة
هي اي استطاعة اكتساب اي قصد الحيوان الاسباب عند الافات والامراض المضيع
جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال لما كان الخلق من الله تعالى لم يستحق الناس
الذم والعقاب والجواب فكانه هو المضيع فلهذا الاستحقاقه الذم والعقاب

لا يستطيعون

لا يستطيعون يعني لا يصدون سمع كلام رسول الله على وجه التامل وطلب الحق
حتى يعلمون ويعملون بل استمعوا على وجه العناد والانكار والا اي وان لم يكن
مقارنا للفعل فان قيل من طرف المعتزلة لو سلم اي لا نم او لا استحالة بقاء الاعراض
عن الزمانين تجدد بل يوجد الاعراض بالامثال اي الاستفهام الانكار فيكون
المعنى لا يلزم وقوع الفعل بدون القدرة لانه بالقدرة الحاضر بعد زوال
القدرة اولى ذلك اي لزوم وقوع الفعل بدون القدرة جعلتموها خطاب
للمعتزلة والمقارنة للفعل اعرفتم معتزلة بان القدرة فيلزم من ترك مذهبهم
هو ان القدرة التي بها الفعل يكون سابقة عليه لا مقارنة اياه الفعل اي لا
يوجد قبل الفعل بل يوجد الا اي لا يلزم وقوع الفعل بلا قدرة مقارنة للفعل
ادعتم خطاب للمعتزلة انه اي في قولكم ان الاستطاعة قبل الفعل لها
اي قدرة سابقة اي بالقدرة السابقة بل لا بد من تجدد المقدور للفعل
فعليكم كذا البيان في هذا التقدير يكون الاعراض في الزمانين وهو صح لما من
القايد الله اعلم البيان ما يقال اي في الجواب من طرف المتكلمين عن سوال اهل
الاعتزال اي في الجواب عن قوله فان قيل لو سلم اه اي في الجواب في دفع قول المعتزلة
بان الاستطاعة قبل الفعل ان وقت تجدد على مذهب المتكلمين بقاء

على مذهب المعتزلة فالجواب السوال قالوا اى المعتزلة بها قدرة الحالة اى في حالة حدوث
القدرة تركوا يعنى اى مذهبهم انها سابقة على الفعل حيث وح لا يلزم سبق القدرة
على الفعل قالوا المعتزلة بامتناعه اى امتناع الفعل في الحالة الاولى اى حصول القدرة اوّلا
او معنى يقتضى جواز الفعل في حالة الاولى وامتناع الفعل في حالة الثانية حتى يلزم
والترجيح بلا مرجح ذلك اى حدوث المعنى في القدرة اى حدوث المخصص المعنى اعلى الاعراض
لاستحالة قيام العرض بالعرض ففيه اى في جواب واما ما يقال يقولون بان كل
فعل يجب ان يكون بالزمان حتى يلزم من جواز المقارنة الزمانية ترك مذهبهم
وبان هو المعطوف على قوله بامتناع المقارنة مقرونة حال بقدرتها
وبجمع حتى لا يلزم من جواز الخ الشرايط من الاسباب والالات ولانه
هذا الكلام على الشق الثانى من الشق الترديدى مانع اى عن وجود الفعل الثانية
من غير ان يحدث في ذات القدرة شىء ح يقع يمتنع بلزوم قيام العرض بالعرض
لتمام فلا يلزم الترجيح بلا مرجح الحالتين اى في حالة الاولى والثانية وهما اى ومن
اجل ورود النظر المذكور واما امتناع وهو اشارة الى كونه اما باستقامة
بقاء الاعراض وهو ممنوع انما اى الاستطاعة كلا قبله اى وان لم يرد بالاستطاعة
القدرة المستجمعة فالحق اى القدرة قبل الفعل اى وان لم يرد بها القدرة

المستجمع

79

المستجمع للشرايط المذكورة بل اريد بها نفس القدرة هى القدرة صفة العاد
اقول حاصل هذا الكلام ان يقال انا نختار القسم الاولى من الترديد وهو ان
وجود الفعل بالقدرة جائز في الحالة الاولي ولكن لا نم انه ترك مذهبهم لان
القائلين بكون الاستطاعة قبل الفعل لا يقولون بامتناع المقارنة الزمانية
وبان كل فعل يجب ان يكون بقدرة سابقة عليه حتى يلزم ترك مذهبهم بجواز
وجود الفعل بالقدرة في الحالة الاولى وهى المقدمة الاولى وانه مقدمة الثانية
وانه المقدمة الثالثة امر محقق وليس كذلك لان البقاء امر اعتبارى وهو استمراد
الوجود فقيامهما اى عرضين القائلون المعتزلة وتارك قبل اتحاد الايمان لم يكن
اى وان لم يكن له قدرة له لزم تكليف ما لا يطاق متحققة قبل الفعل ح اى حين
وقوع التكليف العاجز اى تكليف ما لا يطاق فاشار اقول حاصل هذا الجواب ان
يقال ان الاستطاعة مقول بالاشتراك على المعنيين الاول هو القدرة الحقيقة
وهو القدرة الميسرة للفعل والثانى سلامة الاسباب والالات والجوارح
وهى القدرة الممكنة على الفعل وصحة التكليف يتوقف على المعنى الثانى
وانما يلزم ذلك لو انتفى المعنى الثانى فيكون الاستطاعة مدلولان احدهما
القدرة الثانى سلامة الاسباب واما كونها حقيقة في المعنيين وفي احدهما

حقيقة مجازا في الاخر فغير مبين سلامة فلا يلزم قبل الفعل الى الحج من استطاع اليه
سبيلا اخر الاية الاستطاعة قيل انها بالمال فالنبي فسرها وبالزاد والراحلة وقيل
بالمال والبدن وهو قول اصحابنا قلنا في الجواب من جانب اهل الحق اسبابه اي اسباب
التكليف لان الالف واللام عوض عن المضاف اليه بذلك اي سلامة الاسباب
والالات لتركيبه اي يتركب سلامة الاسباب والالات لا يشتق بل يشتق
منه ما يحمله على التكليف حمل التواطي كما شتق من الاستطاعة كما يقال المكلف
مسلم الاسباب مستطيع فلا فرق بينهما في الوجهين الوجهين وصحة معطوف
على قوله ديقع هذا الاسم يعتمد اي تستدعي الاول اي القدرة الحقيقة وهي القدرة
المقارنة للفعل بالمجزاء في قول المعتزلة فلو لم يكن الاستطاعة بحقيقة
ح يلزم تكليف العاجز فلا نم اي لا نم استحالة اللازم لان صحة اللازم لا تعتمد
على الاستطاعة بهذا المعنى الاول بل يعتمد على الاستطاعة بمعنى على السلامة
الاسباب والالات وهو ليس بعاجز بهذا المعنى بالمعنى اي بالعجز عدم الاستطاعة
بالمعنى الثاني لو وماء لزوم لتكليف العاجز لان الشرط متفق وهو عدم الاستطاعة
بالمعنى الثاني الجواب تعليل لقوله فلا نم استحالة تكليف العاجز فقط يجاب
على السوال بان القدرة يجب ان يكون قبل الفعل والا لزم تكليف العاجز لان

المكلف

المكلف المخاطب قبل الفعل للضدين اي الكفر والايمان على سبيل المقتدى التبدل
في التعلق اي يقال قدرة الكفر وقدرة الايمان وهو اي الاختلاف في التعلق اللخلاف
في محل النزاع في نفسه اي في القدرة في الحقيقة والكافر فلا يلزم تكليف العاجز
المكلف حقيقة كافر ولا يخفى هذا طعن للشارح على المجيب في الجواب على مذهب
المعتزلة اجيب عن لزوم القدرة قبل الفعل الكفر القدرة في حال الكفر
لكنها اي القدرة ابي حنيفة قال البداية القدرة هل يصلح قبل الفعل ام لا قال عامة
الاشعري ومتكلمي اهل الحديث انها لا يصلح وقال ابو حنيفة رحمه الله ولكن
على سبيل البدل ما قدرة مقارنتها اي القدرة المتعلقة للفعل وما قدرة مقارنتها
اي القدرة للترك الكفر وهو الايمان بالضد اي بالكفر فليتامل لان القدرة على
هذا التفسير مكون قبل الفعل وجه التامل ان نفس القدرة لا يجوز ان يكون
متقدمة متعلقة بالضدين عند اهل الحق اصلا ومعه اي في مقدرة نفسه
اي في نفس الامر عادة على تقدير ان يوجد الجسم فانه ممكن للانسان عقلا ممتنع
عادة لا يكلف عليه واما ما كانه اشار الى جواب سوال المقدر وهو ان يقال
ان يكون ممكنا في نفسه ممتنعا بالنظر الى الغير لكونه اي يكون كل واحد من
الايمان والطاعة مقدورا للكافر والعاصي التكليف اي عدم وقوع التكليف

متفق اي بين المعتزلة واهل الحق والالم في جواب سوال مقدر وهو دليل المحذور
تقديره ان الله تعالى طلب الانبياء منهم وانهم ليس بعالمين وطلب الانبياء عما
ليس بعالم تكليف ما لا يطاق هؤلاء اذ الكائنات التكليف وهو الامر باتيان
الشيء ولم يكن الاتيان مراد البيل المراد تقرير الجواب على الاية لا يطاق اي لا يقدر
من العوارض اي عندنا يجوز ان يخلق عنده جبلا الا العين فيموت ولا يبالي
وانما اي عدم التكليف بما ليس في الوسع مبني عليه وانما النزاع في الجواز
في الجواز اي في جواز التكليف بما ليس في الوسع لا في الوقوع وقد يستدل
اي من طرف المعتزلة كما يستدل به على عدم التكليف نفي الجواز اي نفي الجواز
بتكليف بما ليس في الوسع وما لا يطاق وتقديره اي تقرير الاستدلال
من طرف المعتزلة وقوعه اي في وقوع ما ليس في الوسع محال وهو كذب
كلام الله تعالى للازم الملزوم اي تكليف ما ليس في الوسع اللزوم اي الملازمة
لكنه اي تكليف ما ليس في الوسع ممكن اي هذا التعريف بلا استدلال
بقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها على نفي الجواز ممكن قديم لزوم
وهو قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوعه اي وقوع ما يتعلق
علم الله تعالى وحلها اي دفعها بالجواب عنها في نفسه اي حد ذاته ذلك

اي عدم

اي عدم اللزوم المحال من فرض وقوعه لذاته للممكن بالعرائ لاجل الغير واما وان
فرض له الامتناع بالغير لجاز الابري وهو دليل على جواز ان يكون لزوم
المحال بناء على امتناع بالغير ممكن فان التكليف ما ليس في الوسع جائز
وممكن بالغير وهو لزوم كذبه على كلام الله تعالى في نفسه يعني يلزم من
فرض وقوع العدم محال البناء على الامتناع بالغير وهو تعلق القدرة والارادة
على وجود العالم والله اعلم بالصواب من علته المراد من الامتناع بالغير في هذا
تخلف المعلول عن العلة العلة التامة اي الباري تعالى والحاصل ان حاصل
المحال وقوعه اي عدم القيام الى ذاته نظرا الى قدرته وارادته لا الى ذاته
كما يوهمه البعض فيكون تخلف المعلول عن العلة التامة بالنظر الى الغير
وهو قدرته وارادته زائد وذلك الامر الزائد تنزيها كذب كلام الله تعالى
وما يوجد اي وضعه وقوع الممكن من الالم هذا اثر فعل عند المعتزلة وعندنا
اثر فعل الله تعالى الامر الزائد وذلك الامر الزائد في هذا المكان كذب كلام
الله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها قيد كانه اشارة الى جواب سوال مقدر
وهو ان يقال لم قيد بقوله عقيب ضرب انسان وبقوله عقيب كسر انسان
ولم يقل ما يوجد في الالم في المضروب والانكسار في الزجاج فاجاب عنه

بقوله وانما قيد بذلك اذ لو لم يقيد بقوله كسر انسان فيه في الالم والانكسار
ذلك من الالم والانكسار والموت بعض اي افعال العباد الى غير الله اي الى
العباد للخلاف بين اهل الحق والمعتزلة المباشرة اي من مباشرة الفاعل
كالضرب والانكسار والاول ان كان يتوسط فعل اخر وعند المعتزلة المتولدات
ليست بصنع الله تعالى كما لا يكون بصنع الله تعالى اتفاقا واما المباشرة
فهي بصنع العبد عند المعتزلة وبصنع الله تعالى اهل الحق السنة والجماعة
المتولد كحركة المفتاح لفعل الضرب فعلا كالم متولد عند المعتزلة لان
الالم والانكسار يلزمه الضرب والانكسار يلزم الكسر والانكسار بل الكسر
والضرب فعل العبد والالم والانكسار متولد من الضرب والكسر فيكونان
فعلين للعبد بالواسطة مخلوقين عند المعتزلة بخلق الله اي كل الافعال
الاعم سواء كانت اختيارية او غير اختيارية سواء كانت بطريق المباشرة
او بطريق التوليد بجميعه لان التخليق فعل الله لا فعل العبد الاولى اشارة
الى الطعن في عبارة المصنف لانه توهم قيد التخليق ان يكون للعبد صنع
في كسبه لا يلزم من نفي الخلق نفي الكسب فلا اي تخليق المتولدات اكتساب
المتولدات محل الالم القديم اي للقادر ولهذا اي لكونه ليس بعالم المحل
عبارة عن العبد لافتقاره العبد الاختيارية فانه ممكن من عدم حصولها

باجله

82

باجله اي الاجل عبارة عن الوقت المقدر يموت الميت قطع اي نقص عن عمره
المقدر عليه اي على المقتول الاجل فلا يكون المقتول ميتا باجله اذ حاكم
الله تعالى بالعباد على علمه لا يجوز ان يقطع الاجل عليها لانه الا ان حكم الله
تعالى لا يتبدل عندنا العباد اي بوفات المقدرة يموتهم باذن الله تعالى
لا يستاخرون اي لا يطلبون التاخر ساعة هذا يدل ان الاجل لا يزيد
قال النبي عليه الصدقة ترد البلاء وتزيد العمر قال النبي عليه السلام صلة
الرحم تزيد العمر وغير ذلك من الاحاديث الواردة في زيادة العمر ببعض الطاعات
وهو باطل لان الله تعالى قدر الاجال على مقتضى علمه وارادته من غير تردد
فلا يجوز فيها التقدم والتاخر بقوله تعالى اذا جاء اجلهم لا يستاخرون
يزيد في العمر دليل عقلي كالصلوة وصلة الرحم والدعاء والصدقة
الصدقة ترد البلاء وتزيد العمر ذنا في الدنيا ولا عقابا في الاخرة
ولا دية قتله خطاء ولا قصاصا اي قتله قصدا بخلقه عند المقاتل
بكسبه او قاتل الاول اي عن الاحاديث الواردة في بعض الطاعات
كان في الازل علم الله انه عبد الزيادة اي زيادة العمر الطاعة مجازا
او باسناد الزيادة الى الطاعة اسناد الفعل الى سبب لولاها

اي علم الله تعالى لما كانت لما اوجد تلك الثلثون والضمان الدية او القصاص
تعبدا اي اظهارا العبودية للنهي قوله تعالى ولا تقتلوا النفس التي حرم الله
الا بالحق لانه قال الله تعالى ولا تقتلوا النفس التي حرم الله العادة لانه
يمكن ان يخلق الله تعالى الموت عقيب القتل لكثرة جرى عادة على ان يخلق
الموت عقيب القتل تخلفا بالمعتزلة اكتسابا بمعتزلة ومبنى اي القول
بان الموت يخلق الله تعالى علم ان الخلاف في هذه المسئلة في موضعين
احدهما في الاثر الحاصل في المقتول ما هو والثاني هما في الاجل وعلى كل منهما
اختلفوا فان مراتب الموت اي موجود في الخارج بدليل فيكون التقدير
اعم من الخلق لانه يتعلق بالموجود المعدوم بخلاف الخلق الذي هو بمعنى
الايجاد والاخراج من العدم الى الوجود فانه يتعلق الا بالموجود للمعدوم
عدمي اي معدوم في الخارج لا قائم بالميت لا العدم لا يقتضي المحل ومعنى
هذا جواب عن سوال تقديره ان الله تعالى خلق الموت والمخلوق موجود
فكيف يكون عدميا فاجاب بقوله خلق الموت قدرة قدرته اي قدرة عدم
الحي عما من شانه ان يكون حيا واحد عند المتكلمين الوقت المقدور للموت
الكعبي من المعتزلة القتل من العبد والموت من الله وانه العبد لعاش

او حياة بتحلل اي بزوال وانطفاء احرامية اي اضطرارية مفاجاة الامراض
كالاحراق والقتل سيوقه اي يعطي الله تعالى وهذا اي تعريف الاول بما رزق
لخلوه تعليل لقوله اولى اضافة اي اضافة الرزق الى الله عند المعتزلة
يعني يقول المعتزلة اذا كان الحرام رزق يكون مستندا الى الله تعالى
لا يكون العبد مستحقا للعذاب والعقاب باكل الحرام لان ما يكون مستندا
الى الله تعالى لا يكون قبيحا ومرتكبه لا يستحق الذم والعقاب والحال
ان من اكل الحرام لا يكون مستندا الى الله تعالى بما تفسير الثاني اي لا يمنع
الشارع عن الانتفاع به الانتفاع لان الشرع منع الحرام عن الانتفاع
يلزم اشارة الى رد مذهب المعتزلة بقوله تعالى وما من دابة في الارض الا
على الله رزقها الدواب لان المالكية لا يتصور رزقا وهو باطل بقوله
تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها اكل الحرام يعني من اكل الحرام
في جميع عمره الى تمامه لم يرزقه الله تعالى على الوجهين لان الحرام ليس بمملوك
ولا ينتفع به الوجهين اي على تفسيرين الذين ذكره المعتزلة ومبنى كانه
اشارة الى دليل المعتزلة على ان الحرام ليس برزق اصلا وهو ليس بجائز
لان الله تعالى رازق بالنسبة الى جميع الحيوان الا اختلاف المعتزلة مع اهل السنة

الاضافة اي اضافة الرزق حلالا كان او حراما الى الله تعالى وانه معطوف على قوله
ان الاضافة وان العبد معطوف ايضا هذه حجة المعتزلة بانه لو كان
للحرام رزقا لما يستحق الذم او العقاب عند المعتزلة وهو جواب سوال
مقدر من طرف المعتزلة مستندا مضافا والجواب من طرف المعتزلة ان
ذلك اي ان استحقاق الذم والعقاب اي على قوله ومرتكبه لا يستحق الذم
والعقاب وكل اذ كل احد لا يزيد رزقه رزقه على عمره ولا عمره على رزقه
وما زاد على عمره من مملوكاته وقت صيانة فهو ليس من ارزاقه بل ارزاق من
ينتفع به اسبابه اي حرام باختياره اي العبد لا يكون الا حلالا وهو بط
اصلا وهو بط وكل اي فرد كل فرد من افراد الحيوان واما قوله هذا اشارة الى دفع
ما يرد بقوله ومما رزقناهم ينفقون لان الرزق في الاية بمعنى الملك اي مما ملكناهم
ينفقون اي الرزق بمعنى الملك فلا يمتنع لانه يجوز ان ملك شخص ملك
غيره وسبب من الاسباب كالهبة والبيع وغير ذلك خلق الله لانه اقول
الفرق بين الفريقين اول للمشايخ والثاني للمعتزلة وهو على الاول لا
يكون النبي عليه السلام والقران يهدي على الثاني يكون كل من الرسول
والقران هاديا حقيقة لانه بين الطريق الحق ويكون الكافر مهديا في التقييد

اي تقييد

اي تقييد الاضلال لمن يشاء والهداية لمن يشاء بقوله من يشاء بيان بل كان خلق
الاهتداء عام فيكون هذا القيد عبثا في حق هذا ايضا مذهب المعتزلة
ذلك لان العبد يوجد ضد لا سواء اراد الله اياه او لا نعم جواب عن سوال المقدر
وتقديره انا لا نعم لان الهداية لا يكون بيان طريق الحق لانه لو لم يكن
كذلك لم يضف الى النبي صلى الله ولا يقال هذا النبي بطريق اي بطريق اسناد
الفعل الى سببه يسند كما قال الله تعالى وان هذا القران يهدي للتي هي اقوم مجاز
اي مجاز مرسل من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم لان الدلالة والدعوة الى
الاهتداء لازم بخلق الاهتداء الجواب عن سوال المقدر وهو ان لو كان الاهتداء
والاضلال بخلق الله تعالى فكيف يجوز هداه الله فلم يهتد لانه كان معناه
خلق ولم يخلق فلم يكن له ادنى معنى فاجاب عنه بانه مجاز يعني ان الهداية هنا
بمعنى الدلالة والدعوة الى الاهتداء اي دعاه بط يعني لو كان الهداية من بيان
طريق الصواب لم يكن لقوله عليه السلام اللهم اهد قومي لا معنى لانه عليه
السلام من طريق الصواب مقدمة فيكون الطلب الهداية طلب الحاصل
وهو محال منه عليه السلام لانه عبث فتعين ان الهداية بمعنى الخلق
الاهتداء المطلوب اي اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة الاصلح لان الاصلح

ان يكون مؤمنا غنيا لان الاصلح للكافر الفقير ان لا يخلق حتى لا يكون معذبا
في الدارين ومن جملة اقوال اهل الحق ان ما هو الاصلح للعبد ليس بواجب
على الله تعالى وعند المعتزلة يجب في الدنيا او بسبب فقره الاخرة بسبب
كفره لان من اعطى هو واجب عليه لا يجب عليه لا يكون المنة من اعطاه
وصاحقا يستحق على العباد اي بسبب اعطائه النعيم اداوا واداء الواجب
لا يوجب شيئا من ذلك امتنانه بقوله لولاك لما خلقت الافلاك منهما
النبي عليه السلام اي ابي جهل العصمة اي حفظ عن المعاصي والتوفيق
التوفيق جعل الله فعل عباده العباد لما يحبه ويرضاه وترضيه وكشف
اي دفع الضراء اي دفع والبسط نعمت الخصب رخيص اي في القحط والرخاء
معنى اسم كان يفعل الله عفو اي احد مصلحة يجب حالا اي شيء معنى
وجوب الشيء على الله تعالى او وجوب على وجوب هو الذي يكون فاعله
يستحق الثواب وتاركه يستحق الذم والعقاب ام وجوب عقلي وهو
الذي وصدور الفعل بحيث لا يقدر الله تعالى على الترك وكلاهما محال
فيكون الوجوب في حق الله تعالى مح والله اعلم بالصواب مصلح في قدرة
الله تعالى لما هو خارج الامور الا به بها اذا الاتيان بالواجب واجب

والله

والله اعلم بالصواب شيء كالجنة والنار ونعمت اذا فقدوا اللوازم
كلها باطلة وكذا الملزومات ولعمري اي بقائي مفاسدا اي مضار وذلك
اصول المعتزلة المعارف هي المسائل التي يتعلق بذات الله وصفاته ورسوخ
اي حكماء ثبوت شبهتهم دليل ذلك اي في جواب الاصلح للعبد عملا والبخل
والسفه محال على الله تعالى لانه نقص والنقص على الله تعالى مح لانه تعالى
كامل من جميع المهمات فيكون البخل والسفه مح عليه تعالى فدل ذلك
الى ما هو الاصلح للعبد واجب عليه تعالى ان يعطيه للعبد في الدنيا والاخرة
وهو المط منع اي لائق على المانع ان يمنعه بالعواقب اما الاخرة يكون
خبرا انه محض عدل اي يمنع المانع الذي قد ثبت كرمه وحكمته وعلمه
بالعواقب ما يكون ويحتمل ان يكون اخرها ما يجب اصلح ان الله يعلم
عواقب الامور شعري اي على تاركه اي الوجوب الشرعي ظاهر اي عدم كون
معنى الوجوب استحقاق تركه الذم والعقاب ظاهر لانه لا استحقاق الذم
والعقاب لزوم وهو الوجوب العقلي يعني استحقاق ليس استحقاق
الواجب ترك الذم والعقاب لا يتمكن اي لا يقدر الله تعالى باء
مفعول له لا يتمكن استلزامه اي التمكن على استلزام من سفه

بيا ذع لانه تعليل لقوله والالزم الفلسفة اي كون الصانع موجبا
بالذات لا فاعلا مختارا بالاختيار المراد كناية من الاعمى الطاهر
اي بمعنى رشني عورا وجمع اعور وكل جسم اسناء لقاعدة والحال
ان المعتزلة قائلون بالاختيار وعذاب مبتدا للاضافة بمعنى
في اي عذاب في القبر للكافرين وانما قدم الكافر على المؤمن لان المقام
مقام التحقير والتقديم فيه تحقير والتاخير فيه تعظيم اي من جملة
اصول اهل الحق عذاب القبر وهو العذاب بعد الموت وقبل الموت
عصات اي وهم الذين ماتوا قبل التوبة المؤمنين اي البالغ منهم الحشر
من عصات المؤمنين خص اي مص كانه اشارة الى جواب سوال المقدر
لا يريد اي من مات يوم الجمعة ومن مات في شهر رمضان فلا يعذب
الله تعالى الحديث وبفترق امتي على ثلث ستين كلهم في النار
الا ملة واحدة قيل من هي يا رسول الله قال ما انا عليه الا فتطار اي الترك
اما الافراد بالذكر وهذا اي اثبات عذاب القبر الواقع في هذا الكتاب
علة هو ذكر التعميم مع ذكر العذاب تنعيما اي تنعيم اهل الطاعة
قوله بناء دليل للاختصار لا للاولى بناء مفعول له بقوله الاختصار

وعلى

وعلى عطف على النصوص عامة اي اكثر وعصاة اي فاختصاص التعذيب بالذكر
اجدر البق وسوال المبتداء ثالث نكير بمعنى منكر للعبد غير الصبي وغير
واما المجنون فان كان في بعض اوقات عمره صالحا لتحصيل معرفة ربه ونبيه
فالظاهر انه يسال والا فلا عند البعض والاصلي انهم لا يسئلون عمره
في يوم القيمة ثابت خبر الامور المراد من الامور عذاب القبر وتنعيم اهل الطاعة
في وسوال المنكر ونكير اخبرها الى فرعون الصادق وهو الله ورسوله ونبيه
نطقت اي دلت النار هذه الاية يدل على اثبات عذاب القبر يعرضون
اي قوم فرعون عليها اي اهل القبور غدوا اي احتيا طا وعشيا او على الدوام
الساعة اي يوم القيمة الى فرعون بال فرعون محذوف حرف النداء جواز
اشد انما كان اشد العذاب في الاخرة كان شديد العذاب في القبر اغرقوا
في الدنيا فادخلوا اي خطاب للملائكة هذا في حق قوم نوح الاستدلال
بهذه الاية على ثبوت عذاب القبر هو انه تعالى عطف قوله تعالى يوم تقوم
على ما قبل فالعطف يدل على المغايرة استنزهوا اي استنعوا عامة
اكثره منه اي من دخول البول يثبت اي يجرى على لسانه يعني يثبت
الله الكه عليهم جواب المنكر ونكير في القبر كما يثبت الله عليهم كلمة الشهادة

فى الدنيا والاخرة والعمل الصالح الثابت المراد بالقول الثابت جواب منكر
ونكير بان يقال لا اله الا الله محمد رسول الله اى يثبت الله الذين الى اخره
مبتدا فنزلت خبره نزلت مقول قول هذه الاية نزلت هذه الاية
نزلت فى حق عذاب القبر يعنى قال النبى عليه السلام هذه الاية فى حق
عذاب القبر يثبت الله الذين امنوا الاية قال النبى عليه السلام هذه الاية
نزلت فى عذاب القبر له الضمير فى له عائد الى المومن فيقول المؤمن
اذا قبر اى ادخل اسودان وجههما ازرقان عينهما الى اخر الحديث
الى قوله الان عن ربه وعن نبيه روضة وهو دليل على تنعيم اهل الطاعة
او خفره دليل على عذاب القبر وبالجملة جواب عن سوال مقدر تقديره
ان يقال لم يبلغ هذه الاحاديث حد التواتر فكيف الاستدلال بها
فاجاب بقوله وبالجملة او خفره المراد من العذاب القبر الاحاديث
مبتدا المعنى اى فى عذاب القبر وتنعيم اهل الطاعة وسوال المنكر ونكير
الاحوال كالميزان والصراط متواترة خبر لان الاحاديث متكثرة واردة
فى معنى واحد فيكون المعنى متواترة وان وصل لكنه يبلغ من حيث
المجموع حد التواتر اى كلها بالغ التواتر المتواتر بطريق الاجمال وان كان

تفاصيلها

تفاصيلها وجزئياتها لا يبلغ حد التواتر التنعيم نوع من الحياة وهذا اى عذاب
القبر الروح اى لا يعد الروح الى بدنه لقوله تعالى امتتنا واحييتنا اثنتين
ولو اعيد الروح لزم الاحياء على الامتتنتين الى بدنه اى عبد ولا عطف
على قوله ان يخلق الله تعالى ويضطرب ويشكل هذا الجواب منكر ونكير على ما ورد
فى الحديث او يرى عطف ان يتحرك بيان انه لا يلزم ان يتحرك وان يرى انه
العذاب فى الميت كما توهم المعتزلة وغيره عليه عبد حتى كانه دليل على عدم
الاستلزام المطلوب اى المعلوم يعذب خبر وان حصل عليه اى العذاب
ملكه اى الله اى عالم المحسوسات وعالم المشاهدات وملكوته اى الله عالم
الافلاك غير محسوسات قدرته اى الله وجبروته عظمته الاستحالة
مع انه لم يكن محالا واعلم كانه اشارة الى جواب مقدر وهو ان يقال لم افرد المص
القبر بالذكر ولم يندرج فى بحث احوال البعث بل يتوسط بين احوال الدنيا
والاخرة فاجاب عنه بقوله فاعلم انه تعالى القبر اى القبر اخر منزل منازل الدنيا
واول منزل من منازل الاخرة غرائب عجائب يتوسط لانها نهاية الدنيا
وبداية الاخرة والاخرة كالوزن والكتاب وغيرهما افردها المص جواب
لما اسعل المص الحشر كالبعث والوزن والصراط والاقامة يتعلق

كالوزن والكتاب والحوض والسوال وغيرها انها امور ممكنة اي امور الاخرة
ونطق اي دل وصرح النص منها اي من امور الاخرة واحوال القبر واعتناء اي اعتبارا
واعتبارا وانعقادا ابشانه اي بشان الرسول شان الكل من الكل امور الاخرة
والبعث البعث هو القيامة في اللغة وهنا القيام من القبر يبعث اي يخرج
الموتى جمع ميت اجزاء اي عناصر اربعة اصلية احتراز عن الاجزاء الماكولة
لانها غير الاصلية تبعثون مخرجون قل يحييها خطاب محمد الاموات قوله
تعالى من يحيي العظام وهي رميم غير ذلك وهو بكل خلق عليم اي عالم بالخلق الاول
وهو الانشاء وبالخلق الثاني وهو اعادة المعدوم والخلق يكون المخلوق ومعناه
الذي عالم بكل مخلوق الناطقة الدالة وانكره البعث زعموا على ان الحشر
فله روح للجزء وهو مبتدا لا دليل اولا دلائل لهم على الامتناع اعادة
المعدوم بعينه فوجب مقصودنا وهو البعث بجميع الاصلية واعادة الارواح
اليها على عليه اي على الانكارية اي على عدم الحشر الالف واللام عوض عن المضاف
اليه اي امتناع اعادة الروح يعتد به اي بالدلايل صفة دليل غير مضر خبر ولو سلم
ان لهم دليل على مذهبهم هيهم لكن يضر مقصودنا مع انه غير مضر مرادنا
اي من الحشر الاصلية وهي العناصر الاربعة والاجزاء الاصلية موجودة

غير

88

غير معدوم فلا يلزم اعادة المعدوم ودليلهم غير جار عليهم ذلك سمي اي جميع الاجزاء
الاصلية للانسان واعادة الروح اليه يسمى اشارة الى قوله لان مرادنا ان
الله تعالى يجمع اجزاءهم الاصلية وبهذا اي بتقييد الاصلية الاجزاء الاصلية
اشارة الى قوله لان مرادنا ان الله تعالى يجمع اجزاءهم الاصلية ما قالوا الحكماء
الفلاسفة في دليل امتناع اعادة المعدوم بعينه وامتناع حشر الاجساد
صار اي الماكول منه اي من الجزء اي اجزاء انسان الماكول فيهما اي الاكل
والماكول لاستحالة ان يكون جزءا واحدا في شخصين متباينين وذلك
اي بيان سوق دليل ما قالوا الباقي في الرحم الماكولة التي هي الاجزاء الاصلية
للانسان الماكولة فضلة واذا كانت فضلة فيه لم يجب اعادتها والاكل بل في
الماكول فان قيل هذا سؤال عن طرف الفلاسفة هذا البعث اي اعادة الروح
الى البدن بعين الروح الذي في البدن الاول يوجد في البدن مع كونه المغاير
بين البدنين فهذا هو التناسخ وهو تعلق النفس ببدن بعد التعلق
ببدن اخر التناسخ انتقال الروح من البدن الى بدن اخر الاول اي البدن
بعد الحشر ليس هو الاول الحشر جرد اي جمع اجرد وهو من مجرد
من الشعر مرد جمع امرد وهو ضربة ديش احد جبل عظيم منها

اي ومن اجل ان القول بالبعث وحشر الاجساد وهو القول بالتناسخ
قال مولانا جلال الدين الرومي قائل بالتناسخ ما لقى قدم واسخ مدخل ثابت
اي بأن الثاني المراد من البدن الثاني المخلوق ثانيا من الاخرة من الاجزاء
البدن الاول باعتباره خلقه ثانيا في الدنيا فان البدن الثاني الماكول
ولا يستقيم الكلام محلوق اي في يوم الحشر الاول المراد من البدن الاول
الثاني البد الدنيوي والاخروي للبدن الاكل والماكول نزاعا انما
كان النزاع في مجرد اللفظ لا في المعنى لان معنى التناسخ غير موجود
في البعث لان اهل السنة تسمى مثل ذلك البدن بعثا والفلاسفة
تناسخا ولا دليل جواب عن سوال مقدر هو ان يقال اعادة الروح
في مثل هذا البدن محال هذا البدن اي البدن الذي يخلق الله تعالى
من الاجزاء الاصلية للبدن الاول لحقيقة اي اعادة الروح بين الثاني والاول
اي وزن الاعمال اي تقديرا لاعمال العباد بالميزان يومئذ اي يوم القيمة
يعرف اي من حيث القلة والكثرة لا من حيث الخفة والثقلة لان
الاعمال اعراض في الاعراض هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال
باي كيفية كانت اشارة بقوله والعقل قاصر كيفيه اي ميزان وانكرو
اي وزن

89

اي وزن اعراض ولا انتفاء لها فلم يجز اعادتها فان امكن لان الاعراض
قد عدمت فلا يمكن اعادتها وان امكن ما يكون باعثا وحاصلا للفاعل
على الفعل بخلاف العلة الغائية لانها طى في الفعل باعثا وانتهاء
الفعل اليه والاول بالنسبة الى الفاعل والثاني بالنسبة الى الفعل
وزنها اي لا يوصف الاعراض بالخفة والثقلة بل هما مختصان بالجوهر
ولانها اي الاعراض ولئن سلمنا انه يمكن وزنها ولا يكون موزونا لان
وزنها معلوم لله تعالى منزه عن البعث اعادتها او ان سلم لم يكن وزنها لان
الوزن من خواص الاعراض توزن خبرا والجواب عن الاول على تقدير جواب
الثاني لا يخفى لا نم انه يلزم لزوم البعث وانما يلزم ان لو كان افعال الله
تعالى وتقدس معللة بالاعراض وعلى تقدير تسليم كون الافعال امكانه
وهو الامكان لا يقدح العلم المقطعي ههنا اي في قول النبي عليه السلام
وفي دعوى احد المخصوم لا بهاله بمقتضى العادة بصدقه اي النبي ولا يقدح
هذا جواب عن سوال التقدير وانتم قلتم يحصل العلم عقيب ظهور المعجزة
من الله تعالى اما اذا كان من غير الله تعالى لا يحصل العلم عقيب ظهور
المعجزة فاجاب بقوله ولا يقدح كونها اي المعجزة او كونها اي المعجزة

الكاذب كما فرعون الا احتمالات اى العقلية التى لا ينافى العلم العادى فى العلم
العلم العادى امكان خلافه يقدح لو قدح ما فى قصة ابراهيم من قبل الله
الوحى منه او من المقدر المذكور فيا الكتاب اى ثابت بالكتاب فى زمانه
كانه قيل لم لا يجوز ان يكون لغيره لا لادم دده فانه ليس فى زمانه نبى
اخر حتى تخاطب بل ليس فى زمان انسان من نوعه فضلا عن النبى عليه
السلام نبى فيلزم منه ان يكون ادم عليه السلام نبيا اخر اى الامر
او النهى او النهى فهو نبوة ادم وكذا السنة اى نبوة ادم ثابت بالكتاب
والسنة نبوة ادم كفر الان هذا الانكار يكون كفرا مخالفا بالكتاب
والسنة والاجماع فيكون كفرا او تحدى اى يعارض البلغاء من الكفاء من
معارضة رسول باقصر سورة اى باتيان اقصر سورة من كلام الله تعالى بان
سور من كلام الله تعالى انا اعطينا والعصر وقل هو الله احد منه من
القران تهالكهم اى مع علم حرصهم اى مع سد تهم حرصهم ذلك اى على المعارضة
خاطروا او وقعوا بمهجتهم اى بقلوبهم اى حتى ارواحهم فى الخطر البارد والمجادلة
للتعدية المعارضة الاتيان بمثله بالحروب بالغذان المقارعة مباحثة
اى المقابلة والمجادلة ولم ينقل حال كلام الله عن احد قائم مقام فاعلى

لم ينقل

لم ينقل منهم اى البلغاء تو قف كثيرا الدواعى جمع دعواى اسباب الاتيان والبلاغة
والفصاحة بدانيه اى ليشابه كلام الله ذلك اى كون البلغاء عاجزا عن
الاتيان بمثله اى عدم الاتيان اى المذكورات من العجز والحرص وعدم
النقل انه القران به اى يكون الكلام من عند الله العقلية وهى الا اتيان
فى العادة عنه او رسول من الامور بيان ما فى قوله ما بلغ ما بلغ كما لا يقدح
سائر العلم العادية كعلمنا الموت عقيب القتل لانا علمنا بان الله خلق الموت
عقيب القتل وان كان عدمه الخلق ممكنا فى نفسه القدر مطلق المعجزة
القدر المشترك هو الامور الخارق وهو ظهور المعجزة البالغة حد التواتر
المشترك عندا لامور الخالفة اعنى نفير حد مفعول بلغ احادا اى لم يبلغ
حد التواتر فان القدر المشترك فى كل واحد منهما حد بلغ حد التواتر وان كان
الاحاد لم يبلغ حد التواتر وجود حومرد اى كسخاوة حاتم طى وهى اى الامور
الخارقة السير وهى كتب يذكر فيها احوال النبى البصائر جمع بصيرة اى اصحاب
العقول اى صاحب العقول نبوته نبوة محمد ما اى الذى احواله اى النبى
الدعوة اى دعوة النبى عليه السلام الى دين الاسلام واخلاقه مع خلق
النبى واقدامه بحيث يمنع الكماة الابطال اى اقدامه على الحرب فمكان

يمنع الابطال عن الاقدام فيه ونوق النبى الاعتماد على الله تعالى الابطال جمع
بطل وهو رجل شجاع بعصمة اى حفظ وهو فعل لازم كما ذكر فى المصادر
اى حين يمنع الاشجاع او حين يكف الاشجاع الاشجاع ثباته اى بجهد لدى
الاهواء عند الشدة والخوف جمع هول وشدة وخوف اعداءه النبى عدلوتهم
البلغاء فيه محمد اى فى حقه مطعنا محل طعن مفعول لم يجد ولا الى القديم
لا يمنع فيه النبى اى فى حقه سبيلا مفعول لم يجد فان تعليل القول القائل وهو
ان يقال فللمتصف بهذه الاوصاف لم لا يجوز ان يكون نبيا اجاب بقوله
فان العقل الامور المذكورة يعلم الله انه من يفترى اى يكذب عليه اى على الله
ثم يمهل عطف على قوله اذ يجمع اى العقل يجزم بامتناع ان يمهل من يعلم انه
يفترى عليه وكذا غيره ومن المعطوفات مهلة بالنصب عطف على قوله
اذ يجمع اى يجزم العقل بامتناع ان يمهله فى حق من يعلم الله انه يفترى عليه
وكذا غيره من هذه المعطوفات سنة وعند البعض ادعون سنة الا
بان جمع دين ويحى الله اثاره اى احكام وشريعة انه محمد الام النبوة اظهر
جمع ظاهر اى اغلب قوم وهو قريش وعلمهم تعليم مكارم عظيم اخلاق جمع
خلق واكثرهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلى وغيرهم رضى الله عنهم كمل محمد

ونور

ونور بعد الامتلاء بالكفر والطغيان اظهر اغلب على الدين كقوله ليظهره
على الدين كله نبوته البنى كلام البنى وقوله عليه السلام لا نبى من بعدى عليه
النبى خاتم كقوله ولكن خاتم النبيين وانه او النبى عليه السلام كافة اى جميع
كقوله تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين ثبت جزاء اذا ثبت انه نبى
نبوته محمد فان قيل كانه سوال اولا ادم واخرهم محمد عليه السلام بعده اى النبى
نعم اى نعم نزول عيسى بعد النبى عليه السلام لكنه اى عيسى شريعة عيسى فلا اى فانا
كان كذلك انه عيسى يكون اى عيسى الاصح اى اشارة الى الاختلاف بين امامه
عيسى عليه السلام والمهدى ثم انه عيسى ويومهم اى الامام ويقتدى اى المقتدى
به عيسى لانه عليه السلام من المهدى لانه رسول الله اولى وقال البعض المهدى
هو عيسى فلهذا قال ثم الاصح روسى وهو سئل النبى عليه السلام عن الانبياء
فقال مائة الف الف واربعة وعشرون الفا فقيل فكم الرسول منهم قال
ثلثة مائة وثلث عشر اورد هذا تاكيدا بان عيسى عليه السلام يكون على دين
محمد عليه السلام وشريعة لان شريعة قد نسخت بشريعة محمد عليه السلام
لا فى شريعة عيسى عليه السلام انه صلوة شريعة محمد عليه السلام عددهم
اى بيان عددهم كم الانبياء فقال اى النبى عليه السلام الى لا يقتصر اى ان

ان لا يقتص منهم اى الانبياء فقصصنا اى القصص ومنهم اى الانبياء لم نقصص اى القصص
ولا يؤمن حال امين ان حيدخل فاعل يؤمن فيهم اما الانبياء منهم الانبياء منهم اى من
ان يخرج يعنى وجه قصر خبر الواحد الحديث الذى سبق ذكره الان وهو قوله
عليه السلام مائة اربع وعشرون الفا كما اى الحاصل قوله الاولى ان لا يقتص
اشتماله اى الواحد الشريعة الشرايط الاول البلوغ والثانى الاسلام والثالث
الترجمان والرابعة العدالة الظن دون اليقين ولا عبرة اذ لا اعتبار فى باب
احتراز عن المقالات كالبيع والشراء وغيرها الاعتقادات وان كان معتبرا
فى باب العمليات اذا اشتمل احديث ماسبق رواية لانه روى بعضهم مائة
الف الى اخره وبعضهم مائتا الف الفول اى قول شئ بموجبه اى بموجب
الخبر الواحد الموجبة لخبر الواحد ظاهره وهو قوله ومنهم من قصصنا
ومنهم من لم تقصص عليك ويحتمل عطف على قوله بعضى عد النبى اذ ذكر
اقل من عدادهم او النبى اى اذكر عدد اكثر من اعدادهم مدلوله اى اسم خاص
اى معدودات النقصان والايلزم من عدم الانبيا مخالفة الواقع وكلهم
اى الانبياء مخبرين او الاحكام الشرعية لان هذا اى كون الانبياء مخبرين
ومبلغين لئلا تعليل بقوله ناصحين الشعبة لان بكتهم بعثتهم لكونهم

ناصحين

ناصحين للناس صادقين فى خبرهم والرسالة عطف تفسير وفى هذا اى فى
قوله ناصحين صادقين معصومون سواء كان عمدا او سهوا فيما اى فى الامور
التى ليتعلق عن الكذب لان الصدق والنصيحة لا يجتمع مع الكذب الشرايع
كالامر الكذب بالصلوة والزكوة عمدا اى لا يتصور الكذب عمدا بالاجماع
او الكذب عمدا فيما يتعلق بامر الشرايع باطل بالاجماع اذ لو جاز لبطل
دلالة المعجزة وهو محال وهكذا وقال القاضى دلالة المعجزة فيما يعد
اليه واما ما كان بلا عمد فلا يدخل بدخل تحت التصديق بالمعجزة فبالاجماع
او بالاتفاق واما سهوا يعنى يتصور الكذب بالسهو عند الكثير من الاكثرين
قالوا انهم وفى عصمتهم اى معصومين معصومون عن الكذب سهوا اسائر
يعنى ما سوى التكذيب فى تبليغ انهم معصومون فعمد قصد الجمهور
يعنى معصومون عن الكباير الوحى وبعده عند الجمهور للحشوية وهى من
الروافض وعند الحشوية يجوز تعمد الكباير عقلا فى امتناعه اى الاختلاف
فى امتناع صدورها بين الجمهور بعد اتفاقهم فى امتناعه اى تعمد الكباير
بدليل السمع عند الاشاعرة او العقل اى عند المعتزلة لمجوزه اى ارتكاب
الكباير سهوا عن الكذب والكفر والمختار خلافه بالاتفاق بين اكثر

اصحابنا واكثر المعتزلة اما صدور الكبائر عن الانبيا قبل الوحى سهوا
فجوزه كسرقة لقمة فانها لا يجوز اصلا لا عمدا ولا سهوا والتطفيف
اء النقص فى الكيل بحبة كما قال الله تعالى ويل للمطففين اشترطوا
فى الجواب لتنبهوا اء الانبياء عليهم اء الذنب اء على ارتكاب الصغاير بالسهو
فسهو من الانتهاء وعهد اء عن فعل المعصية هذا اء المذكورات واما
قبله اء الوحى الكبيرة عن الانبياء اء قبل الوحى وبعده وقال انى سقيم
بل فعله كبيرهم انه قال لزوجته هى اختى قبطيا وكقوله ابراهيم عليه السلام
بعد النهى وقتل موسى عليه السلام كاكل ادم عليه السلام من الشجرة
كعهر اء كون الامهات زانية مانعة اء منفعة نحو اتباعهم اء الانبياء
البعثة الرسالة والحق اء والحق او يمنع الانبياء مما يوجب النفرة المانعة عن
اتباع الناس كعهر يعنى اذا زنت ام النبى عليه السلام ولم يمنعه
لا يتبعه الناس وكذا زنى اب النبى عليه السلام لم يمنعه لم يتبعه الناس
الامهات جمع ام اء كون الامهات زانية والمجون مطلق الفسق الشيعة
هى من الروافض لكنهم اء الشيعة تقية اء خوفا عند الاكولة عن العدو
هذا اء عدم الكذب والمعصية عن الانبياء مما يان مافا الذى كاكل

ادم الشجرة

ادم الشجرة بعد النهى كان عطف على ما نقل الاحاد وهى غير المتواتر فردود
لا يفيد علما وما كان مستندا فمصروف او ممنوع كما فى قوله تعالى والنصر لذلك
والاوا ان لم على ترك الاولى ليس بمعصية الاولى اء الاولى ترك المعصية
قبل البعثة اء قبل النبوة ذلك اء تفصيل ذلك الجواب الاجمالى وافضل
واختلفوا فى الافضل بعده فقيل ادم لكونه ابا البشر وقيل نوح
لطول عمره ومجاهدته وقيل ابراهيم لزيادة توكله وجودته وقيل
موسى لكونه كليم الله وقيل عيسى عليه السلام لكونه روح الله اقول
لو كان الفرق بحسب القلب ولى بحسب والروح اشرف كنتم خطاب للامة
محمد وذلك اء كمالهم فى الدين والاستدلال مبتدا ولا تخرحال ضعيف
خبر كونه او محمدا ولاده واجاب السيد فى شرح المواقف بان قال ان
المراد من اولاد ادم نوع الانسان والملائكة والدليل عليه قوله والصافات
حيث اقسم بالملائكة الصافين فى المقام العبودية لا يسبقونه او لا
لا يتكلمون الا بامر ربهم وهم اء الملائكة بامره الله لا يستكبرون
عن الكبر عن عباده الله يستحسرون اء لا يعجزون بذلك اء وبالاتصاف
بالذكورة والانوثة انهم اء الملائكة بنات جمع بنت افراطه

اخراج الشئ عن حده الى فوقه شانهم الملائكة افراط تجاوز عن الحد
كما اى لا يصح قوله والملائكة عباد الله العاملون منهم الملائكة تفريط
اى خبر ان تفريط بمعنى التقصير بالمسخ اى تبديل الصورة وان الواحد
اى الواحد بعد الواحد فى حالتهم اى الملائكة حال استثنائه فى قوله فسجد
الملائكة كلهم الا ابليس ابى وكان من الكافرين لا اى لا ثم انه من الملائكة
بل كان وفيه ملاحظة الاية الدالة على حقيقة لكن يحتمل ان يراد بالجن
فيها طائفة من الملائكة مسماة بالجن كما قال البعض مرض مغمورا اى مستورا
اى مخلوطا فيما بين الملائكة صح جواب لما منهم من الملائكة تغليبا المراد منه
جعل من بغير جنس من الجنس كالعمرين والقمرين هذا الاستثناء متصل
عند البعض ومنقطع عند البعض هاروت هذا جواب من سوال المقدر وهو
ان يقال انهما ملكان قد كفر ونسخ صورتهما الزلة اى ترك اولى فلو فاذا
كان كذالك ولا كفر اى كان اشارة الى جواب سوال المقدر وهو ان يقال
ان هاروت وماروت كانا يعلمان الناس السحر وتعليم السحر كفر فاجاب
عنه بقوله واما هاروت كتب اى القران والزبور والانجيل والتورية
وعده خير رحمة وعيده خير عذاب الا فصل لان نظمه معجز بخلافه

سائر كتب

سائر كتب الله فانها بليغ لا معجز كذا فى الكشاف القران وهو انزل
على محمد عليه السلام م التورية وهو انزل موسى عليه السلام ثم الانجيل
وهو انزل على عيسى عليه السلام الزبور وما هو انزل على داود
عليه السلام القراءة من جهة الاية ومن جهة الصورة الكتابة بخط
جميل او قبيح الحديث عن على قال النبى عليه السلام سيد القران البقرة
وسيد البقرة اية الكرسى وعن ابى سعيد قال النبى عليه السلام اعظم
سورة فى القران الحمد لله رب العالمين من السبع المثانى والقران العظيم
انه اى القران نسخت وحد النسخ رفع الحكم الثابت بخطاب الشرع
نسخت اى الانجيل والتورية والزبور احكامها اى الاحكام التى لا توافق
احكام القرآن المشهور اى ما فوق الواحد منكره اى معراج مبتدع اى ضا
لا يكفر ولا يضل عن السنة خارجا استحالة معراج الفلاسفة لانهم يقولون
لا حرق ولا التيام فى السماء والا وان لم يكن الانكار على اصول الفلاسفة
جائز عندنا والاجسام اى حال العناصر والفلكية والاجسام المشاهدة
يجوز وغير المشاهدة ايضا ويجوز خرقتها كالسموات لان الاجسام
متماثلة يصح على ما يصح على الاخر متماثلة او مركبة من الجزء لا يتجزى

اى الاجسام من جنس واحد والمغايرة عارضة لها كالماء والنار والتراب
على الاجزاء على كل جسم ما يصح على الجسم الاخر من الخرق والالتيام لان الاجسام
مماثلة فقوله المص معاوية وهى اصحاب محمد عليه السلام فقد للمعاوية
ثانية باعتبار الحركة كان معراج رؤيا صالحة اى فى نعام الصالحة
اى فى المنام ما فقد جسد محمد عليه السلام فيكون فى المنام وما جعلنا
نفى الا فتنة او تجربة واجيب عن الاول عن الاختلاف موجب للفتنة
هذا جواب عما روى عن معاوية وعن الاية بالعين لا فى المنام والمعنى
والجواب عن الثانى مع روحه اى فى المعراج وقوله المص بشخصه اى الجسد
مما ينكر لا ينكر بانكار شديد كل الانكار يعنى يمكن بالروح او فى المنام
قد ارتدوا لانهم يقولون المعراج على هذا الترتيب لا يكون ممكنا غاية
الانكار اى كل الانكار بسبب اى بسبب انكار المعراج الكتاب كقوله
تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى
الذى باركنا حوله لنريه قوله فالاسرى الى قوله قطع ثبت بالكتاب
ليشعر بان منكره كافر وانكار المعراج من الارض الى السماء الى الجنة
او العرش او غير ذلك فليس فيه كفر والاسرى اى المشى بالليل اى المبتداء
قطع فينكره

قطع فينكره كافر مشهور بالحديث منكره يكون عاصيا او غير ذلك
اى فوق العرش وطرف العالم وهو طرف سدرة المنتهى احاد اى ثابت
بخبر الواحد انه رسول بفواده اى ببصيرة القلب لا بعينه اى احتراز
عن قول من قال انه راى ربه بغير راسه وكرامات لما فرغ من اثبات
الرسالة والمعجزة شرع فى اثبات الكرامة وهى ايضا من قبيل المعجزات
وبهذه اوردها المص بها اولياء جمع ولى بحسب اى قدر ما يمكن المواظب
اى المواقب الملازم المجتنب صفة بعد صفة العارف المعرض صفة عارف
الانهماك اى الحرص والشهوات اى محصل معرفة الله تعالى للولى مقدار
المواظبة على الطاعات وغيرها وكراماته اى الولى من قبله قبله اى من قبل
الاولياء فالاجواب عن سوله فقد استدرجا للكرامة ولا معجزة
الهلاك اعلم ان الاستدراج تغريب الله تعالى للعبد الى العقوبة
بالتدريج وما اى الامور الخارق للعادة على حقية كل واحد مخالفا
لرويه اذ فى امر خارق للعادة بعدهم اى التابعون انكاره اى الكرامة
خصوصا وخصوصا ثبوت مطلق الكرامة مشترك بين خبر الواحد
والتواتر اذا وجد ثبوتها تكليما لا يجوزن انكارها اصلا وهو ظهور

جواز العادة المشترك اوبين المعجزة والكرامية او المقدر المشترك
وهو الكرامة المطلقة من اى نوع كان احاد او بلغ حد التواتر
وايضا اى لكون ما يتواتر من كثير من الصحابة ومن بعدهم دليل
على حقيقة الكرامة كما نقل عن النبى عليه السلام بعث العلاء بن
الحضرمى فى غزاة فحال بينهم وبين الموضوع قطع من البحر فدعا سبحانه
باسمه الاعظم فمشوا على الماء بظهورها اى الكرامة صاحب
وزيد الوقوع اى وقوع الكرامة لان الوقوع دليل الجواز تفسير
يعنى كرامة عند اهل السنة والجماعة جائز عقلا وسمعا المستبعد
اى العادات فقال المص الاشهر كذا وانما قال على الاشهر لان النبى
اتى بنفسه وعلى هذا التقدير يكون معجزة لا كرامة اى رواية
المشهور لان بعض العلماء المؤتى عرش بلقيس غير واصف بن
برخيا وهو سليمان بعرش تخت بلقيس لم اتيه ارتدا بمعنى
كلب الطرف والمراد من الطرف الطرف العين فانه قد كان دخل
قوله تعالى عليها مريم المحراب فى المحراب المراد من المحراب المسجد
وهو موضع صلوة مريم عندها مريم انى لك هذا اى من اين لك

هذا

هذا اى الرزق قالت مريم كما نقل ان النبى عليه السلام العلاء بن
الحضرمى فى غزاة فحال بينهم وبين الموضوع قطع من البحر فدعا سبحانه
الله باسمه الاعظم فمشوا على الماء كلام اى كلام سمع الجماد كله
كالجرات والشجرات قصة اوانا الكهف اسم الصحابة بينا ما بالالف
سيما الاشباع اى بين جماعة كثيرة اذ للمفاجئة اليه الى النبى عليه السلام
وقالت بقراة لهذا اى للجمل قوله فقال الناس سبحان الله منه حكاية
الملك هذا القضية الى سمعها النبى من الملك قال الناس متعجبا بقرب
اى يقرب بكل فحذف احدى التائين فقال عليه السلام امنت بهذا
اصدقت الملك فيما سمعت منه من تكلم البقرة امنت اى صدقت
اى اعترفت بالله قادر على تكلم الحيوان وهو حال المنبر فى يوم
الجمعة حيث مفعول رؤيه بينهما وند بمعنى فى اسم مكان فى عراق
العجم بينه وبين المدينة مبلغ خمسمائة فرسخ فصاعدا قال عمر لامير
جيش يا ساريه الجبل الجبل تحذيرا من وراء الجبل يعنى يكون فى وراء
الجبل عدو ويعلم عمر كرامة جيش اى عمر الجبل اى اسق الجبل وهناك
اى وراء الجبل وسماع مثل سماع كلامه كلامه اى عمر بينهما خمس

مائة فرسخ فضا عدا بينه وبين مدينة كشرب حيث قال الكفار
ان نشرب فعلم ان دينك حق ويؤمن بمحمد دينه السم الزهر بكتاب
اى كسب كتاب عمر يعنى ان عمر يكتب ورقه والقى فى النيل فجرى النيل
استدل المعتزلة لا شتبه جواب لو اشار المص الجواب جوابا لما اى جواب
الاستدلال المعتزلة والجواب عنه بانا لا نم التباس النبى عليه السلام
من غيرها بالتحدى ودعوى النبوة فان الكرامات عن خوارق العادات
التى لا تكون مع الدعوى التحدى اى طلب المعارضة معجزة بالنسبة
الى الرسول لخبر كان انه اى الواحد الامة فاعل يظهر وان يكون ولى محقا
انما بتاديانته ولى لم يكن اى خوارق العادات ذلك اى على سبيل الولاية بل على
الاستدراج الخارق اى بقطع المسافة البعيدة فى ازمنة العقلية وكالمشى
على الماء والهواء وغير ذلك معجزة اذا كان مقرونا بدعوى النبوة كرامة
اى الامر الخارق للعادة لخلوه الولى من قبله اى النبى عليه السلام ومن
حكم وهو الدعوى الرسالة اى حكم النبى عليه السلام للقوم لان تصديق
فى نبوة لانه موجب المعجزات تصديقا النبى عليه السلام بخلاف فان الولى
لا يلزم من علمه كونه وليا ولا من قصد اظهار خوارق العادة ولا حكمه

قطعا

97

قطعا البتة ولقائل ان يقول المراد بغير ولد بعده او وعده فى زمنه فلا
ينتقض بعيسى عليه السلام لانتفائهما ولا يقصر عن امارة التفضيل
على الصحابة ولا على التابعين من بعدهم فلا حاجة الى التخصيص البعدية
اى بعد زمان الرسول الى الحشر لا بعدية المكانية لانه اذا كان
بعد فى المكانية يكون معناه افضل البشر من غير النبى عليه السلام
ابو بكر وليس حال تخصيص يعنى لا بد ان يقول وافضل البشر بعد نبينا
وبعد عيسى عليهما السلام ابو بكر رضى الله عنه اذ لو هذا تعليل لارادة
البعدية الزمانية بعيسى لان عيسى عليه السلام يوجد بعد نبينا
على الصحابة لان من الصحابة من تولد قبل نبوة النبى عليه السلام موجود اى موجود
بالفعل ومن بعدهم لانهم ليس الموجود على وجه الارض وقت الموت لانه
موجود فى وجه الارض فى الجملة لا ينتقض لانه موجود فى الارض فى الجملة
تلعنتم اى من غير منكر ونكير اى فى التكلم المعراج يعنى قالوا المعراج حق
بلا نزد د الخصومات اى المنازعات رقيه اى بنت رسول الله
عبادة وهو عباد الله على هدا اى على هذا الترتيب فى الافضلية
لهم اى السلف على ذلك اى تفضيل كل واحد على الاخر اى تفضيل ذلك

آحدهما على الآخر لا يضر على من الاعمال لما حكموا اى سلف بذلك اى تفضل
كل واحد الجانبين اى اهل السنة والجماعة والشيعة معارضة اى لا
ترجيح ولا له احد الجانبين من الاعمال اى تفضيل احدهم على الآخر لا يصير
شيئا من الاعمال وكان اى بعض السلف فى تفضيل اى تفضيل احدهما
على الآخر رضى الله عنه جعلوا اى سلف الشيخين ابو بكر وعمر اى ليس
تفضيل واجب حتى يكون التوقف الختنين عثمان وعلى رضى الله
عنهما الثواب لان الثواب امر معنوى لا يعلم قلته وكثرته الا من عند
الله فلا فلا وجه للتوقف لان الفضائل فى العلى اكثر من العثمان كافه
جميع الامم الاتباع على طريقة الرسول ايضا اى كان الافضلية ثابتة
على هذا الترتيب وذلك اى بيان خلافتهم على هذا الترتيب اجتمعوا
اى اتفقوا توفى قبل الدفن سقيفه اسم موضوع ساعد اسم اصحاب
رائهم اى فكرهم المشاورة جمع مشورة على ذلك اى على خلافة ابى بكر
وبايعه اى كون نهما دنا الاشهاد جمع شهيد بمعنى شاهد اى من
الحاضرين كان اى كان هذا التوقف ثلثة ايام ثم جاء وبايعه منهم على
له اى ابى بكر عليها الخلافة لا جتمع معطوف على قوله لما اتفق فى حقه

على

على اى فى حق اولوية على على ابى بكر الشيعة من الروافض فانهم قالوا ان
لعلى كان فى حقه نص لم يظهر لخوفه وكيف كان جواب عن الشيعة
الاتفاق لقوله عليه السلام لا يجتمع على الضلالة ايس تو ميذ وعى اى اراد
وصل اى كتب عهده اى كتاب الخلافة كتب ابو بكر ختم در ردى بايعوا
اى تابعوا ان يقلبوا فبايعوا اى قبلوا ارث اى جاءت الصحيفة الى على
بايعنا خلافة عمر ولم يبين من فى الصحيفة ولم يقل اسمه استشهد من الشهيد
الخلافة من غير تعيين لاحد شورى مشهورة اى جعل المشورة فى نصب
الخلافة بعد موته بين مستقه وبايعه اى عبد الرحمن بن عوف وعثمان
فبايعوه اى ختمهم وانقادوا اى اطيعوا للاعباد من العيد له اى فى حق
عثمان استشهد عثمان اى جعل شهيدا مهملا من غير تعيين المهاجرين من
اهل المكة والانصار الذين نصروا رسول الله عند المهاجرة من اهل المدينة
وغير ذلك والمنفسوا طلبوا منه على وبايعوه على اهل عصره اى اهل زمانه
وما مبتداء اى كانه اشاره الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال لو كانت
الخلافة بعد الثلاثة لعلى لما وقع المخالفات والمحاربات فى خلافته
فاجاب عنه وما وقع اى على الاجتهاد فى التفكر الشيعه لا

لان الشيعة قالوا الخلافة بعد رسول الله لعلي رضي الله عنه دون غيره من الصحابة
الجانبين اي في استخراج المسئلة على ان يكون الخلافة لعلي اما لا والخلافة وكان
خلافة ابي بكر سنتين وخلافة عمر عشر سنين وخلافة عثمان اثني عشر
وخلافة علي ستة سنين ملك بكسر الميم وسكون اللام وحكي بضم الميم
واللام وقيل بفتح الميم وكسر اللام اذ كان العضوض بمعنى الفاعل امارة
جمع امير عطف تفسير ملكا اي بضم الميم وكسرها وسكون اللام عضوضا
اي ظالما قد حال الخلفاء على موجب الحديث وهذا اي كونهم امراء لا خلفاء قوله
الخلافة ثلثون سنة بعد رسول الله عليه السلام وبعدها ملك
وامارة لا خلفاء والحل اي حلال المشكلات والعقد اي اهل التحقيق المراد الله
لا معاوية كعمر ابن عبد العزيز فكيف يكون الخلافة بعده عليه السلام ثلثين
سنة وبعد المراد هذا اشارة الى دفع الاشكال اي المراد بعد رسول الله
عليه السلام من الحديث ومراد المص من قوله والخلافة ثلثون سنة
بخلاف الكاملة لا ينوبهما اي لا يختلط ميل اعراض المبايعة المتابعة
تكون خبر ان يكون يوجد لا يكون لا يوجد اي الخلافة الكاملة نصب
الامام واجب علينا سمعا عندنا وانما الخلاف اي مذهب اهل السنة
والجماعة

٩٩

والجماعة اي كانه اشاره الى الجواب عن هذه الاشكالات والمذهب سمعا اي لا يجب
على الله تعالى لا عقلا ولا سمعا ولان الامة والقلبي الذي هو الا عان امر خفي يرجع
الى الغيب ولا يعلم بالظاهر لا ندعوا الا نتركوا وان اراد المص هذا كانه اشارة
الى الجواب بعني اجيب هذا الجواب الوجه ذلك المسائل اي الاعتقاد واجب
الاصول اي من اصول الكلام كذلك اي اوجب الاعتقاد الاعتقاد والمعاد اخره
اي الرجوع حاول الجواب لما بين اي شيء قليل مما بيان مسائل الملاحدون
لا يرون واحد المتعلقة من كون حقايق الاشياء ثابتة وكون الاجل
واحد وغير ذلك اقر به جري القتل او اجازه اي القتل ورضي به اي القتل
واستبشاره من البشارة بذلك اي القتل شانه اي يزيد بل في ايمانه بل لا
نتوقف في ايمانه بل نقول لا ايمان له ويشهد اي يحكم الجنة ويروي اي يجوز
لان المسح وان وصل على الكتاب الايات اي على كلام الله تعالى لان الله
لم يذكره في كلامه بل مذكور فيه قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وايديكم
الى المرافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين بل الخبر اي ثابت رخص الجواز
ان يمسح مفعول رخص نفرا وفرقة يرون يجوزون ولهذا اي لاجل كون
المسح على الخفين مشهورا منقولا لا من المعتمد بن ما قلت نفي بالمسح

حكمت به لان القول اذا تعدى بالباء يكون بمعنى الحكم فيه اى فى حق المسح حديث
مثل ضوء النهار فى الظهور والدلالة الشرعية الكرخى اسم الرجل من اصحاب
ابى حنيفة لايرى لايجوز الاثار اى الاخبار فيه اى فى حق المسح لايرى لايجوز
المسح الشيخين وهما ابى بكر وعمر الختنين وهما عثمان وعلى يرى يجوز نبيذ
صفتليق الجرة جرة الخزف من الطين اى تراب لذع ترشح الحنون تجمع خمر نسخ
ذلك النهى تحريمه نبيذ وهذا عدم حرمة نبيذ الجرة قليله اى مسكر كثيره
اى مسكر قوله ولا يبلغ ولى درجة الانبياء واولى ان يذكر فى مباحث النبوة
لانه من مقاصد الفن بخلاف الولى فانه لا يتصف بشىء من تلك الاشياء
مامونون امين امام خلائق تردد اى بالنظر الى كل واحد من النبوة والولاية
نفسها هما موجودات فى النبى عليه السلام فان الولاية اولى من نبوته لانه القرب
الى الله تعالى وهى الرسالة فقط فى ذاته النبوة بمعنى الانبياء وهو المعنى
من ذات الله وصفاته واحكامه والولى من الولاية وهو المصرف فى الخلق بالحق
الخلق يدل بالمرتبتين النبوة والولاية عاقلا احتراز عن المجنون بالغا
احتراز عن الصبى حيث مكان معنى الخطابات الايات الواردة فى التكليف
جمع تكليف اى فى الاوامر والنواهى خوفا من الاعداء تقديره خوفا من

الاستيلاء

100

من الاستيلاء الظلمة لا مختفيا اى امام مستتر من الاستيلاء اى الغلبة ولا
منتظرا اى صفة مخفيا فى حق المهدى يقولون منتظرا اخروجه عند صلاح
الزمان واعتدال زوال الشيعة اى زعمت الشيعة انه يجوز ان يكون الامام
مخفيا ومنتظرا اخروجه كالمهدى الباقر او العالم التحرير الكاظم اى الصابر فى الغضب
المهدى بناء على قول الشيعة من الخلافة اعم الامامة لان بعد الخلفاء العباسية
لا يكون امامة كما لا يكون خلافة لان انتفاء يستلزم انتفاء الخاص احتفى
اى المهدى جواب من سوال لم لا يكون العامة ميتهم ميتة جاهلية فطا
انضافا ولا امتناع هذا رد من طرف الشيعة سوال مقدر تقديره ظاهر لمن له
ادنا تامل وغيرهما اى ادريس وغير ذلك اى الباس واد س الامام فيكون ميتتهم
ميتة جاهلية خبره هذا كلام الشارح على مذهب الشيعة هذا كلام الشارح
ردا على الشيعة من قوله الامامية الى هنا قول الشيعة منه اى مهدى انا الاسم
كالعنقاء الامر بل غاية الجواب الاخفاء دعوى انه اى مهدى وايضا اى منتظر
اخروجه عند صلاح الزمان فعند فساد معطوف على قوله وانت خبير الاداء
الافكار الظلمة غلبت الظلمة اسهل فالاولى عدم الاخفاء التشباس ومكون
اى الامام ولا يختص امام اى بعد الشرط كون الامام من قريش لا يختص ان يكون

كابنى هاشم واولاد على وهذا اى كانه اشارة الى جواب سوال مقدر وهو

ان يقال ان قوله عليه السلام الايمة من قريش خبر واحد ولا يفيد العلم بل

يفيد الظن فاجاب عنه بقوله وهذا رواه حديث به بقوله رسول الله الانصار

وهم ليس من قريش لم ينكره جواب لما احد من الانصار وغيرهم مجمعا اى متفقا

عليه قول الرسول ولا امتناع جواب سوال المقدر وهو ان يقال ان طول

العمر والاستعداد الامام ممتنع فيه اى كون الامام قريشا الخوارج فانهم

يقولون الامامة مختص من بنى هاشم واولاد على ان يكون الامام علويا

اولاد على حال النظر انهم شخص جد صفه عبد المطلب عدناد وهو

ولد من لد اسمعيل بن ابراهيم الى هنا متفق وما فوقها مختلف فيه ابى

طالب وهو ابو على وهو جد علوى وكذا عبد الله عبد المطلب وهو ابن

هاشم ولا يشترط يعنى لا يحتاج فى عدم الاشتراط الى الدليل معصوما

من الذنب خلافا للباطنية وهم الملاحدة الدليل وهو الاجماع على امامة

وهو اجتماع الاصحاب بالاتفاق على امامة ابى بكر عدم اى عدم الدليل

على عصمة ابى بكر وايضا يعنى الاشتراط فى الامام محتاج الدليل واذا لم

يكن دليل لم يكن شرطا للامام عدم دليله لان العدمى يجوز ان يكون

شرطا

شرطا للعدمى لان وجودى والوجودى لابد من دليل احتج على ما انعقد

عليه دليل اهل السنة والجماعة المخالفة الشيعة على اشتراط المعصية

لا ينال لا يصل عهد اى عهد النار الظالمين فلا ينال له اى لا يصل عهد والمراد من

العهد هنا الامامة والاستخلاف المنع يعنى لا نسلم ان غير المعصوم الظالم من ارتكب

اى من ارتكب معصية لان المراد بالظالم مسقط صفة معصية فغير المعصوم

لانه يحتمل ان يكون ثابتا بعدا الارتكاب وح لا تكون ظالما بهذا المعنى للذى

فى الاية ظالما يجوز ان يكون عادلا مع التوبة العصمة عند من يشترط ان يكون

الامام معصوما مع بقاء قدرته اى العبد واختياره اى عبد قولهم اى معتزلة

هى العصمة يحمله العبد ويزجره اى يمنع العبد للابتلاء التكليف الابتلاء والامتحان

ان مودن ولهذا اى لبقاء اختياره المحنة اى التكليف من الامتحان المحنة

واحده المحنة التى امتحن بها الانسان من هذه محنة اى اخترعة والاثم المحنة

وبهذا اى بقول الشيخ اى اى بتفسير العصمة فهو ان لا يخلق الله تعالى فى العبد الذنب

انها العصمة خاصية صفة فى نفس الشخص بسببها العصمة كيف اى كيف لا يظهر

فساد قول من قال انها خاصية تكليف اى عبد ولما نفى ولا ان يكون اى لا يشترط

ان يكون الامام افضل من زمانه افضل المراد بالافضل هو الافضل فى العلم وفى العمل

لان الفضل عند الله اذ لا وقوف للانام على فضل على احد عند الله
قطعا خصوصا لا يجب ان يكون افضل رجل من اهل زمانه خصوصا
فاذا كان كذلك فامامته اولى من امامة غيرهم خصوصا المفضول اى الاول
ادفع بسبب قلة اعدائه اثاره الفتنة انتشار الفتنة اى ايقاع
الفتنة بين الخلايق ولهذا اى لكون نصب المفضول ادفع اى لعدم
اشتراط الافضلية من اهل الامامين وعند الروافض يجب
نصب امامين فى مصر واحد لانهم يقولون ان عليا ومعاويه رض
كانا امامين فى زمان واحد اطاعة كل منهما اضافة المصدر الى المفعول
اى يجب اطاعة القوم الى كل منهما لما تعليل لقوله غير جايز فى ذلك
اى امامين مستقلين متضادة لان كل واحد من الامامين يريد حكما
اخر غير حكم الاخر الشورى فى الاستشارة الولاية بفتح الواو
والنصرة القولى وبالكسر الملك والسلطان المطلقة لكونه عاما
للمسلمين والكافرين مسلما خرج الكفار حرا اى لا يكون عبد ذكرا اى خرج
المؤنث عاقلا خرج المجنون بالغا خرج الصبى اذ ما نفى اشاره
الى علة كون الامام مسلما والعبد اشاره الى يكون الامام حرا خرج

العبد

102

العبد المكلف مستحقر من الحقاره والنساء اشارة الى علة
كون الامام ذكرا والمجنون اشاره الى علة كون الامام عاقلا بالغا
هذه الاوصاف الاربعة مع العدالة شرط الامام اجماعا وهذا الاشارة
اشترط فى النبوة لان ما كان شرطا فى الامامة ففى النبوة اولى بالاشتراط
الجمهور اى فى الجيوش وقال فى شرح المصالح الكه السياسة هو القيام
على الشى بما يصلح سائسا من السياسة اى عالما بقوانين السياسة ذا به
اى تدبيره ورؤيته اى فكره لفظان مترادفان باسه اى شدته وشوكته
اى مهابته وشجاعته بعلمه اى لا يحتاج الى غيره وعدله اى فى تدبير الامور
كفايته اى من علم صرف كل شى فى مصرفه اى قادرا بعلمه وقدرته على تقدير
الاحكام الشرعية ومن يعلم كيف يحكم وقادرا بعدله على انصاف المظلوم
من الظالم وقادرا بكفايته وشجاعته على حفظ حدود دار الاسلام
وغير ذلك انصاف خلاص ولا ينعزل عند ابى حنيفة رحمه الله والجور
بعدا عطف الخاص على العالم اشعارا بان الجور من اعلى طبقات الخروج
فى طاعة الله تعالى الظلم اى هو وضع فى غير موضعه الائمة اى عن
الائمة العباسية والمروانية الراشدين ابو بكر وعمر وعثمان

وعلى والسلف حال كانوا اى سلف ينقادون مطيعون لهم اى امارا لجور
باذنهم امراء ولا لا يرون لا يعتقدون الخروج عن الامام عليهم على
الامراء ولان دليل ثان اى ابتداء اى بقدر الابتلاء اولا اى بطريق
الاولى الولاية اى من اهل التصرف لانه الناس لا ينظر لا ينفع النظر
اذا استعمل باللام يكون بمعنى الرحمة هو فاسق الولاية من اهل
التصرف الفاسق صفة للاب بخلاف هذا مخالف للرواية الاول
عن الشافعي ويندفع التناقض بان يقال الاول قول قديم والثاني
قول جديد والفرق اى بين انعزال القاضي وعدم انعزال الامام
بخلاف القاضي وهو مخالف للرواية عن الشافعي اثاره انتشاره
الفتنة النوادر اى اسم كتاب الثلثة اى ابو حنيفة وابو يوسف
ومحمد رحمه ورحمة واسعة اذا قلد اذا اعطى القضاء ابتداء
اى اذا جعل الامام والقاضي ابتداء يصح اى حكم وهو حال القاضي
ولا ينعزل بالفسق بعده عدل هو بمعنى عادل عدالته اى القاضي
فلم يرض مقلد لقضائه اى القاضي اى القاضي الفاسق بدونها
اى بدون العدالة اجمعوا اى اجمع العلماء اذا ارتشى اخذ الرشوة

فيما

فيما اى الذي ارتشى منه لا ينفذ قضاؤه يعني اذا اعطى القضاء
للقاضي الفاسق ابتداء يصح قضاؤه ولا ينعزل بفسقه لان الامير
ينعزل بفسقه بر نيكو وفاجر من الفجور طالح البر بفتح الباء
بمعنى الحسن وبكسرها بمعنى الاحسان الفسقة جمع الفسق
من غير تكبر من غير انكار وما مبتداء هذا اى جواز الصلوة خلف
الفاسق مع الكراهة لم يؤد اى يوصل بحد الكفر وهو استحلال
الفسق والمدح كمن شرب الخمر وزعم انه حلال نعوذ بالله خلفه
الناس لما تعليل لقوله يجوزون الصلوة ويصلى صلوة الجنازة
الايمان اى على الاقرار الدال على التصديق دليل عقلي على الدفن
على دفن رسول الله ولان كثيرا هذا دليل عقلي الواجبات
كاقامة الجمع والاعياد وغيرها اشارة اى مصالح المسلمين وهذا
اشارة الى وجوب نصب الامام وبيان شرايطه واحكامه واقامة
مثل الزنا وحد الشرب ثغورهم در بند الثغور موضع المخالفة
من خروج البلدان وتجهيز اى من آلة الحرب والملتصه دزدى
كردن الصغار جمع مذكر جمع الصغير الصغار جمع المؤنث

جمع الصغيرة الغنائم اي مال الغنيمة لا يتولها اي لا يقدرها لا يكون
احادا الامة واليا لها شوكة اي السلطان اي شجاعة ناحية اي في
طرف في كل ناحية اي جهة من الامام الرياسة العامة اي الحكومة
المتغلبة يدي شوكة قلنا جواب قيل الامام هو الذي له الرياسة
العامة في امور الدينية والدنياوية لانه اي الاشياء الذي بشوكة
في كل ناحية مفضية صفة اي الموصلة زماننا هذا اي الاكتفاء
بذي شوكة في كل ناحية يؤدي الى اختلال امر الدين والدنيا
غير امام اي سواء اجري الشرعية او لم يجر بذلك اي بذي شوكة
له الرياسة العامة في عهد زمان الاتراك اي امير الاتراك اي زمان
قبل الرسول امر الدنيا بالكلية لان ذا الشوكة قد يكون جاهلا
لا يعلم احكام الشرعية لمختل امر الدين بذلك وهو حال والعمدة
العظمى ثانيت اعظم مدة بعد وفات النبي الخلفاء ابو بكر وعمر
وعثمان وعلي رض فتعصي عاصي سبق اي كما ذكرنا من ان هذه
الخلافة ثلاثون سنة من قوله عليه السلام هذه الخلافة
ثلثون فيكون المراد هذه الخلافة الكاملة ثلثون سنة

فلا يقدح

فلا يقدح ان يوجد بعد ذلك الخلافة الغير الكاملة فلا تكون ميتة
جاهلية ولو سلم اي لو سلم بكون الزمان بعد خلفاء الراشدين
خالا عن الامام ولو سلم اي ولو سلم ان الخلافة مطلقة فلعل
منه اي من كفر هذه الخلافة ثلثين سنة بعدها اي بعد ثلثين
سنة اعم من الخليفة لان الخليفة من كان طريقه وحكومه
على طريق النبي عليه السلام والسلطان اعم لان طريقها مطلق
الحكومة والرياسة اي على تقدير الاعم فلا يلزم من انتفاء
المدة الخلافة الكاملة انتفاء مدة الخلافة المطلقة لان انتفاء
الاخص لا يوجب انتفاء الاعم لكن هذا اي عموم الامام للطف
للقوم للسلف بل تجد بزعم وهم يقولون ان الرياسة والامامة
لعلي واولاده مشكل لانه يلزم ان يكون الميت في زماننا مسه
جاهلية لانه لا خلافة ولا امامة ظاهرا في كل وقت بينا
او الخلايق لمكن استفتنا اعين جمع عين وما للطلبة اي الذي
معطوف على قوله خوفا عن ذلك اي على عدم سقوط الامر والنهي
عنه العبد ولا يدخله اي العبد الطاهرة الصوم والصلوة

وغير ذلك عبادات العبد التفكر الفكر المحبة لله واما قوله اشارة
الى جواب سوال مقدر انه الله عصمه العبد فلم يلحقه العبد لم يصرف
لم يمنع بالجهة كقوله تعالى الرحمن على العرش استوى وغير ذلك من الايات
والجسمية كقوله تعالى يد الله فوق ايديهم الا هو هذه اى الايات
ههنا قوله بالنصوص بلما . لا المراد النظم المراد من النظم القران
هو القران المتعارف المشهور والعدول مبتدا، يدعها صفة
معان المعلم وهو الله ورسوله يجوز المعلم بكسر الميم وهو الله ويجوز
المعلم الميم والميم والمراد هو النبي عليه السلام بذلك اى بالعدول
عن الظاهر وعدولا اى الاعراض واما ما جواب سوال مقدر
تنكشف صفة دقايق السلوك على صاحب الطريق يمكن صفة
دقايق فهو جواب اما الاجساد حشر وكفر خير عايشه لان .
عايشه رضي الله عنها بريئة من الزنا بدليل قطع وهي الاية التي
نزلت في تنزيهها استحلال اى اعتقاد كون المعصية كالزنا والشرب
وغير ذلك ضلال كفر ذلك اى كون استحلال المعصية كفر
الاشتهانة اى عدها سهلا بها المعصية الاصول الكلام

حرمته

حرمته اى الحرام لعينه كالخمر الحرام لعينه هو الذي يكون قبيحا في نفسه
وههنا في جميع الاديان كقتل النفس والزنا والحرام لغيرها بالعكس
كشرب الخمر واكل لحم الخنزير وغيرها وقد حال لعينه كالزنا والخمر
والخنزير شرب الخمر لعينه اكل ميتة لعينه الى مع لترويج كجرمك
السلعة متاع لما يشق من المشقة اللهم الا ان يكون للاستخفاف
للحكمة اى حكمة الله تعالى النوادر اسم كتاب من الاصول سخرها
اى استهزاء باسم من الاسماء، وعده اى الثواب وعبده اى العقاب
ضحاك ولو كان كلامه عجبا يضحك السامع لا يكفر الضحك كيفية
عند التحير يحصل من حركة الروح الى الخارج دفعة وبسبب تعجب
يحصل للضاحك يضربونه ويجاز لانهم لا يضربون به بالوسايد
بل يضربونه بكلامه سخرية عزم قصدا في من الفتوى لتبين
اي رمق اطلق اى ذكر واليأس تو مبتدا اى قطع الرجاء روح اى راحة
الله تعالى والامن من عذاب الله تعالى من مكر الله اى من خشم الله
فيكون يلزم ان يكون القبلة والمعتزلة من اهل القبلة هذا
او الجزم بان العاصي يكون في النار وبان المطيع في الجنة للتوبة

ادمرادهم الجز بان العاصى يكون فى النار هو الذى مات على العصيان
يخذ له ملامت اى يوهن كافرا لان الكبيرة موجبة عندهم دخول
النار ولا عصاده معطوف لباسه وذلك اى ظهور الجواب
استحقاقه اى المعتزلة واعتقاد اى لاثم بناء علته عله لاعتقاد
عدم على متعلق بالاعتقاد هذا خذ هذا والجمع مبتدا قولهم
اهل السنة والجماعة وقولهم ويلزم منه ان يكون كلام الله
تعالى حادثا اى بكونه مخلوقا لان المعتزلة قائلون بخلق القران
والحال انه من اهل القبلة الشيخين اى ابوبكر وعمر رض ولعنهما
اى من اللعنة وامثال عطف على الجمع ذلك كقتل حسين رحمه يشكل
خبر قبل لا يشكل لان قولهم لا يكفر احد من اهل القبلة ليس
بجائز على العموم لان النصوص الدالة على تكفير اهل القبلة اذا كلم
بكلمة الكفر ينتج عند عدم فيكون المعنى لا يكفر اذا لم يفعل
بما يوجب الكفر محمد عليه السلام كقوله تعالى لا يعلم الغيب الا الله
ومطالعة او مشاهدة كهنة جمع كاهن رشيتا اى صاحبا وهو
اسم لغرف من الجن المعجزة والانبياء والكرامة وهو الاولياء

بالامارات

106

بالامارات اى بالعلامات ولهذا اى لاجل علم الغيب ام تفرد به سبحانه
وتعالى لا سبيل اليه بالعباد هالة القمر اغلنمق مدعيا حال كفر خبر ان
المعدوم المعدوم ليس بشئ فى حالة العدم نعم المعدوم فى الخارج يكون
شيئا فى الذهن فان المعدوم فى الخارج مطلقا الشئ المطلق المعدوم
فى الذهن الشئ فى الذهن النفى اى كما ان النفى ليس بثابت فكذلك
المعدوم فيه الحكم فهذا اى كون المعدوم ليس بشئ فالمرجع اى كون
البحث لغويا راجعا فهو بحث اى نزاع لفظى موارد جمع مورد
فى دعاء مقدم خبر نفع مؤخر مبتدا مرحومة اى محبوسة ولنا اى لنا
دليل بما كتبت بالخبر والمرء الشخص توارثه اى من الميراث السلف
اى توارثه السلف من النبى عليه السلام الدعاء للميت او للصلوة
للجنازة ولو لم يكن فيه نفع للميت لم يكن له معنى فيه اى دعاء
الاحياء كان فيه المضمر راجع التوارث ما نفى بمعنى ليس
امة اى جماعة يبلغون صفة امة كلهم مبتدا يشفعون اى يطلبو
الشفاعة المثنا فية جمله اسمية صفة بعد الصفة الا شفعوا
قبل شفاعتهم اى يكون مقبول الشفاعة فيه اى فى حق الميت

نظمي سيتدرد الاثار اي اخبار الصحابة ماوقت باثم
اوقطيعه مالم يدع حالة المعارنة الاثم اوقطيعة مثل قوله اللهم
ابعد بيني وبين امي واني لم استعجل لانه لواستعجل لاحتمل ان يدخل
المعصية بالغضب اوبسبب اخر فيكون ذلك مانعا للاستجابة
حيوا ومن الحياء رمع اي عبد اليه اي الله صفرا خاليا العهده اصل
في ذلك اي في الدعاء الطوية اي الباطن اي الاعتقاد موقنون على الوثوق
من اليقين اي حال كونهم على يقين بالاجابة اي اميذ غافل اي شاغل
لغير الله لاه من اللهو وهو اللعب ومانهي في ضلال الذي اي وجه
ولانه اي كافر لايدعو ادكافر لانه اي كافر لايعرفه وان وصل ويمكن
ان يقال يستجاب دعاء الكافرين في امور الدنيا لان رحمة الله تعالى عامة
شاملة للمؤمن والكافر ولا يستجاب في امور الاخرة لان رحمته خاصة
للمؤمن فح يندفع التناقض بين النقيضين ومارووي جواب سؤال مقدر
مستجاب جزاء كفران لان على الله يعني المراد بالكافر الساتر للنبوة
لا الكافر المصطلح انظر في اي امهلني صدر الشهيد اسم كتاب
وبفتي باجابة دعاء الكافر اشراط جمع شرايط وهي العلامة

الساعة

الساعة قيامة كون مفربها اسم موضع اسيد بفتح الهمزة وكسر
السين وبالياء المهملة والغفاري بكسر الغين المعجمة وعن حال ابات
اي علامات خسوف اي هلاك الارض نطرد تسوق تحشرهم قدس
جدا قطعا العقليات اي القياسات الاصلية كمسائل اصول الفقه
الفرعية كمسائل الفقه في المسائل من المسائل الاجتهاد لا قاطع
لا دليل فيها قطع الاختلاف اي اختلاف الاشاعرة والمعتزلة او حكمه
اي الله مبتداء معين فح بفتح ان يقال كل مجتهد مصيب ان يكون الحكم
المعين عليه اي الحكم احتمال هذه الاربعة مذاهب وان فقده
اي ان لم يوجد لغموضه اي دسوار فلذلك فلاجل المجتهد غير مكلف
باصابته بل ماجورا بل مثابا المذهب اي مذهب المختار في انه ا
المجتهد انتهاء اي بالنظر الى الدليل والحكم جميعا واليه اي انتهاء
ذهب بعض المشايخ وهو مختار الشيخ ابو منصور وانتهاء فقط
اي في الحكم وان وصل اصاب في الحكم اقامه مجتهد وان كان مجتهد
وليس حال اقامة اسم ليس والدليل مبتداء المجتهد اي اجتهاد سليمان
وداود وجوه خبر ففهمناها اي الحكومة القصة الفتيا جمع

الفتوى الاجتهادية اي سليمان وداود عليهما السلام جهة اسم كان
منهما اي داود وسليمان اذ اجي كونه الاجتهادين صوابا لا حاديث
مبتدا بحيث خبر تخطئة اي الخطيئة القياس اي القياس مظهر الحكم
لا مثبت اي لا يفيد اليقين بل يفيد الظن فالثابت مبتدا وتعليل
مظهر لا مثبت ثابت خبره قد حال الاجماع اي اتفقوا الان بعض المجتهد
يحكم بالحظر وبعضهم يحكم بالاباحة في حكم واحد ولو كان كل مجتهد
مصيبا يلزم جمع المتنافيين في حكم واحد وهو محال وفيه نظر لان
القياس عند الخصم مثبت لا مظهر لان الحكم الاجتهادي اعم من ان يكون
بالقياس وبغيره من الادلة اليقينية بمفهوم الشرط والصدق
ونحو ذلك والخلاف في الحق او بعدده جايز في الجميع فلا اجماع في
لحاق الاجماع يقع فخلافنا نوع لا غير ينتج ان الثابت بالقياس
واحد وان كان كذلك فالمجتهد قد يخطي ويصيب العمومات اي الايات
الواردة على وجه العموم الحظر او حرام الاباحة اي حلال اعترض عليه
بان الاجماع في حكم الغير الاجتهادي والبحث في الاجتهاديات
فلا تقريب على ان القياس عند الخصم مثبت لا مظهر وتمام مبتداء

يطلب

يطلب خبر رسل الملائكة فان قلت قدم وجه تقديم رسل الملائكة
مع ان سوق الكلام يقتضي تاخره كما لا يخفى في وجه تقديم رسل البشر
طول الكلام بخلاف وجه تقديم رسل الملائكة فتامل وال ابراهيم فاما
ان يختص من ال ابراهيم وال عمران غير الانبياء فقيد تفضيل الرسل
فقط وان يختص من العالمين رسل الملائكة قد تقيد تفضيل الرسل
والعامة على غاية الملائكة لكن الثاني اولى اذ من قواعدهم ان
حملا لشرط الاعلى المجاز اولى كيلا يكون كثير الحق قبل الوصول
الشرط بفهم ان حمل الشرط الاخير على المجاز نسخ الظنية
جواب سوال مقدر تقديره ان الاية النطقية كيف يكون
حجة قطعية بهذا الحكم القطع فاصل الجواب ان الدليل الظني
لكونه مخصوصا يلتقي في مثل هذه المسئلة ثم الا قابل جواب
عن سوال مقدر تقديره انه يقال لا يلزم من افضل الملائكة من الجميع
افضلهم من غيرهم فاجاب بقوله ثم لا قائل مذاهب معتزلة
شيعة خوارج مرجئة بخارية جبرية مشبهة ناجية ١٢
٧٢

